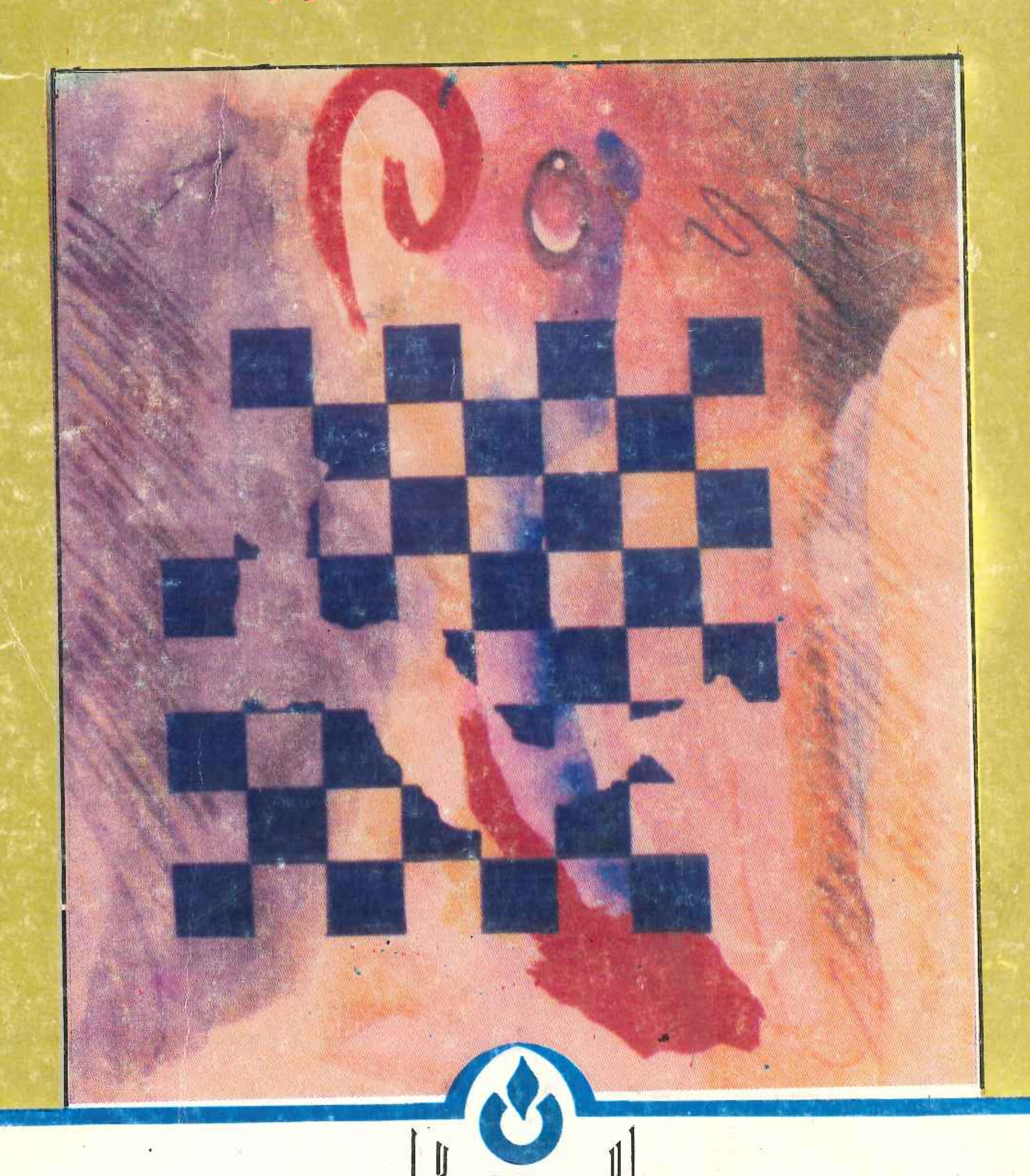
التعطيش السياسي

تفصيل في مسألة المياه في العراق

محمد بديوي الشمري



دار الشؤون الثقافية العامة

لوحة الغلاف :
للفنان صلاح حسن

الغلاف :
نهلة محمد عبد الوهاب

وزارة الثقافة
دار الشؤون الثقافية العامة
بغداد - ٢٠٠١

السعر : ٥٠٠ دينار



طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة - شركة عامة

التعطيش السياسي

وزارة الثقافة

دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد - ٢٠٠١



دار الشـؤون الثقافيـة العامـة « آفـاق عربيـة » ـ شـركة عامـة

تعنـون جميـع المراسـلات الـى :
رئيس مجلس ادارة دار الشؤون الثقافية العامة : (عادل ابراهيم)
العنـوان :
العـراق ـ بغـداد ـ اعظميـة
ص . ب . ٤٠٣٢ ـ تلكس ٢١٦١٣ ـ هاتف ٤٤٣٦٠٤٤
البريد الالكتروني dar@uruklink.net
الموقع على شبكة الانترنيت www.uruklink.net/iraqinfo/dar-info.htm

التعطيش السياسي

تفصيل في مسألة المياه في العراق

محمد بديوي الشمري

بغداد ـ الطبعة الاولى / ٢٠٠١

اهداء ..

الى دجلة التي أرضعتني القراءة والكتابة

المقدمة

المياه اكسير الحياة .. والخضرة والوجه الحسن أيضاً ، وهي في الوقت ذاته الطوفان الذي يحمل زبده الفناء والثبور ... هي اذن الحياة والموت ، الخوف والامان ، الارواء والاغراق للانسان ، وبامتياز آخر لانسان ما بين النهرين إذ هي له فوق ذلك نسغ الحضارة ، وأسبابها ودوافعها .. فقد بنى الانسان الرافديني اعظم حضاراته على هدير امواج دجلة والفرات العظيمين ، ولسنا نبالغ اذا ما قلنا ان أوفى دراسة لتأريخ الحضارة العراقية ، هي تلك التي تتناولها من زاوية المياه فيها كقاسم مشترك بين كل عهودها ، وفصولها .

ان ذلك يعد بعضاً من الأسباب التي تجعل التصدي لدراسة موضوعة المياه في حياة العراق الحديث والمعاصر مهمة صعبة بل ومستحيلة أحياناً ، ولعل هذا ما يفسر غياب الدراسات العلمية والسياسية الشاملة حول هذه الموضوعة في العراق .

فحتى محاولات المؤرخ الكبير د . احمد سوسة في هذا المجال لم ترتق الى دراسة الوضع المائي الراهن في وقته ، وكذلك دراسات الباحث خالد العزي التي انحصرت في تناول الموضوعة من زاوية محددة هي زاوية العلاقة وايران مع التركيز على (مشكلة) شط العرب بشكل خاص .

وقد زاد اقحام المياه الى حلبات السياسة ، وما ترتب على ذلك من تعقيد وتحميلها أكثر مما تحتمل ، زادَ من صعوبة الخوض في هذه الموضوعة وفوق كل ذلك الحذر الشديد الذي تتعامل به الدوائر الرسمية المعنية بالمياه التي اغلقت ابوابها

في وجوهنا ولم نحصل على شيء ذي فائدة كبيرة وفي كل هذه الدوائر كان يتكرر السيناريو نفسه : حيث يستقبلنا المسؤولون المباشرون الذين عادة هم من الخبراء المتخصصين في قضايا المياه ، ويبدون استعدادهم للتعاون ، وتزويدنا بما نحتاج ، إلا اننا نفاجأ بعد عدة مواعيد ، ان المسؤول الأعلى المباشر فضل أن يظل بعيداً .. !! .

اننا على الرغم من كل ذلك عمدنا الى الخوض في هذه الموضوعة ، مدفوعين باكثر من سبب ، أولها ان قضية المياه ، أصبحت اليوم قضية اعلامية سياسية وقد أخذت حيّزاً واسعاً من الاهتمام الاعلامي ، حتى أصبحت وسائل الاعلام تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بدفع الأحداث المتعلقة بالمياه بهذا الاتجاه أو ذاك .. ووسط كل ذلك لا نكاد نسمع شيئاً عن هذه الموضوعة في العراق باستثناء الحديث عن المشاريع التركية على دجلة والفرات وعن مشاريع استثمار المياه خلال التسعينات ، وهي أحاديث لا تلبي تطعاً حاجة القارىء العراقي المتابع لهذا الشأن في ظل الاغراق الاعلامي الغربي الذي يرسم سيناريوهات حروب المياه ، ومعاهداتها ومشاريعها .. وعادة ما يكون العراق حاضراً في كل مادة اعلامية من هذا القبيل .

لقد قدمنا في هذه السطور التي عملنا على أن تكون مكثفة وواضحة قدر الامكان ، رؤية علمية للمياه في العراق حجمها ، حاجاتنا منها ، استخداماتنا لها وكل ما يتعلق بها من قضايا سياسية وقانونية واقتصادية معتمدين على مصادر مختلفة منها ما هو محلي ومنها ما هو عربي أو أجنبي ، مراعين أن تكون الارقام والمعطيات اصيلة ، وتحقق اضافات مهمة في هذه الموضوعة الحيوية .

ولقد أولينا الجانب السياسي بهذا الشأن اهتماماً خاصاً وذلك انطلاقاً من ايماننا ، بأن قضية تسييس المياه هي أهم قضاياها اليوم ، وانها ستكون أحد أهم الاسباب لما سيتعرض له العراق والدول العربية من شحة في مواردها المائية ، وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على خطط التنمية الوطنية والأمن القومي لهذه الاقطار ، واذا تعرض العرب اليوم أو غداً الى التعطيش فلا شك ان هذا التعطيش سيكون تعطيشاً سياسياً محضاً .. وسيعتمد قرب هذا التعطيش أو بعده وتلاشيه على متغير واحد حاسم هو مدى قوة العرب أو ضعفهم ومدى ما يشغلونه من ادوار سياسية على الصعيدين الاقليمي والدولي ، وقد اثبتت أحداث التاريخ ان مواقف دول منابع الانهار العربية ، افريقية كانت أم آسيوية تعتمد الى حد كبير على حجم قوة

العرب وحجم ضعفهم كأمة وكأقطار ، فضعف العرب كان دائماً السبيل الوحيد لاذكاء اطماع جيرانهم في خيراتهم ومقدراتهم .

انني اقدم جهدي المتواضع هذا بين يدي القراء وأتمنى من الله تعالى أن أنال رضاهم ، وأن اسهم ، ولو اسهاماً بسيطاً في اغناء تصوراتهم حول هذه الموضوعة الشائكة .

□ محمد بديوي الشمري

نهاية ١٩٩٩

الفصل الاول

الوضع الراهن للمياه في العراق

تعد موضوعة الواقع المائي ومحاولة دراسته وتقديم تقييم شامل وحقيقي عنه في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية ، احدى الموضوعات المعقدة ، وأحياناً المستحيلة وذلك من جراء أسباب عدة متداخلة منها ما هو تقني يتعلق بتخلف وسائل السيطرة على المياه والتحكم بادارتها ، ومنها ما هو سياسي يتعلق بتصنيف المياه ضمن مقومات الأمن الوطني ، وما يترتب على ذلك من احاطتها بالسرية والتعتيم اللازم ، فضلًا عن ان معظم مياه هذه الاقطار هي مياه دولية تمتد سطحية وجوفية بين عدة اقطار وعادة ما تكون العلاقة بين هذه الاقطار متشنجة أو غير مستقرة في أحسن الاحوال لاسباب عديدة يرتبط بعضها بالمياه ذاتها وعدم بلورة شكل من اشكال التقسيم المستقر لها .

وعلى الرغم من كل ما تقدم فان هذه الموضوعة تعد من زاوية اخرى غاية في اليسر والسهولة ، وهي في الحقيقة لا تستحق كل هذا التعتيم ، إذ طالما كانت المياه دولية فان السابق من الدول المتشاطئة على حوض النهر يعلم علم اليقين حجم المياه المتدفقة الى الجار الذي يليه على شاطىء النهر ، وحتى المياه الجوفية ، فان السهول الممتدة بين الدول تكشف الى حد بعيد ما تخزنه اجزاؤها المختلفة ، ومن ثم تصبح عملية احاطة الارقام والمعطيات المتعلقة بالمياه بالكتمان والسرية عملية وهمية لا يعول عليها كثيراً .

اننا في محاولتنا تدبر حصر كمي يمكننا من دراسة واقع وآفاق مسالة المياه في حياة العراق دولة وشعباً اصطدمنا مثل غيرنا بستائر التعتيم ، حيث صنف طلبنا للحصول على مثل هذا الحصر ضمن الممنوعات ، في وقت كانت مثل هذه الارقام مشاعة في الصحف اليومية والدوريات والمطبوعات الاخرى وعلى لسان المسؤولين أنفسهم الذين صنفوها لنا ضمن الممنوعات ، فما يعد ممنوعاً على هذا الباحث يعطى بيسر لباحث آخر وهكذا !! وقد سلكنا عدة سبل للحصول على تصور شامل للمياه في العراق وهي سبل مشروعة جميعاً تتوزع ما بين ما اعطانا اياه بعض مسؤولي وزارة الري ، وما حصلنا عليه من الكتابات والمتابعات الاعلامية السابقة بهذا الشأن :

المبحث الاول : المياه السطحية

تغطي المياه السطحية نسبة ٢,٠[١] في المئة ، أي ٤,٤ مليون دونم من مجمل مساحة العراق البالغة ١٧٤,٠٢٠ مليون دونم ، وهي متحصلة من مصدرين رئيسيين هما الانهار والروافد التي يبلغ معدل ايراداتها السنوية مجتمعة ٧٧[٢] مليار متر مكعب وتمثل هذه الكمية نسبة ٢٦ في المئة من مجمل المياه السطحية العربية البالغة ٢٩٦ مليار متر مكعب سنوياً .. وفي ما ياتي تفصيل لهذين المصدرين :

اولًا : الانهار .

١ ـ الفرات :

يعد نهر الفرات المصدر المائي الوحيد لسبعة محافظات عراقية هي الانبار وبابل وكربلاء والنجف والقادسية والمثنى وذي قار ، فضلًا عن جزء من كل من محافظتي بغداد والبصرة . ويبلغ طول الفرات من مدينة حصيبة ، حيث يدخل الأراضي العراقية الى مدينة القرنة التي يلتقي عندها مع نهر دجلة ليكوّنا شط العرب ، ١١٦٠ كيلومتراً ، وتبلغ مساحة حوض الفرات ٤٤٤ الف كيلومتر مربع ، تقع ٤٠ في المئة منها في العراق ، ويبلغ معدل الوارد السنوي لهذا النهر داخل الأراضي العراقية ٢٩ مليار متر مكعب[٣] ، ويبقى هذا المعدل عرضة للارتفاع

---

(١) د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بغداد ، بيت الحكمة ، ص ٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٣ . [وهذا الرقم يصبح ١٥,٧ مليار متر مكعب في منكرة وزارة الخارجية العراقية الموجهة الى وزارة الخارجية التركية في ٤ / ١ / ١٩٩٦] ، انظر الملحق الثاني .

والانخفاض بحسب الظروف السياسية والطبيعية ، فقد كان هذا المعدل يبلغ ٣٠ مليار متر مكعب في المدة ما بين ١٩٣٠ ـ ١٩٧٥ ، بينما وصل الى تسعة مليارات متر مكعب فقط خلال أوقات ملء سدي كيبان واتاتورك في تركيا وسد الطبقة في سوريا .

ويستهلك العراق في الوقت الراهن ١٩ مليار متر مكعب[٤] من مياه نهر الفرات ويذهب المتبقي منها كفواقد بالتغلغل بالتربة والتبخر ، فضلاً عن الهدر الى البحر ، وهو النسبة الاكبر بطبيعة الحال وتصل أحياناً الى ٥٠ في المئة[٥] من وارد النهر .

ويعاني نهر الفرات من تردي نوعية مياهه نتيجة طول المسافة التي يقطعها في اراضٍ مكشوفة أو شبه مكشوفة حيث يبلغ طول النهر من المنبع الى المصب ٢٩٤٠ كيلومتراً تقع ١١٦٠ كيلومتراً منها داخل الأراضي العراقية ، الامر الذي يسهم في زيادة التبخر وتركيز نسبة الاملاح في المياه ، فضلاً عن تاثير المشاريع التركية والسورية السلبية بهذا الاتجاه ، فالخطر الحقيقي لهذه المشاريع لا يكمن في حبس كميات من مياه الفرات فحسب بل أيضاً في نوعية المياه التي تدفع من هذه السدود ، لا سيما السدود التركية حيث [تبين دفع تركيا لمياه ملوثة الى سوريا والعراق .. فوجود الاوكسجين الحيوي الممتص (BOD) فيها بنسبة ٧٠ ملغم / لتر ونسب من الفوسفات والكالسيوم والبيكربونات والنشادر والمواد العضوية الطيارة تعد ليست ملوثة فحسب بل سامة ولها اخطار على البيئة والانسان والحيوان ، وآثار ضارة على الزراعة ، وهناك خطر تسرب هذه الملوثات الى المياه الجوفية][٦] .

وما يزيد الأمر سوءاً هو استمرار تركيا باستخدام المواد الكيمياوية في زراعة الأراضي ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول واعادة تصريف نسبة كبيرة من المياه المستخدمة في ري تلك الأراضي باتجاه المجرى الرئيس للفرات[٧] مما يسبب اخطار بيئية كبيرة في حوض الفرات داخل الأراضي السورية والعراقية .

---

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

(٦) د . عبدالمالك خلف التميمي ، المياه العربية ـ التحدي والاستجابة [مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨] ، ص ١١٥ .

(٧) الفقرة الثانية من مذكرة الخارجية العراقية الى الخارجية التركية في ٤ / ١ / ١٩٩٦ .

٢ ـ نهر دجلة :

يبلغ طول نهر دجلة الذي يعد الشريان الثاني للعراق ١٩٠٠ كيلومتر ، تقع ١٤١٥ كيلومتراً منه داخل العراق .. وتعتمد عليه عشر محافظات عراقية اعتماداً كلياً هي محافظات دهوك التي يدخل منها النهر الى العراق ، واربيل والسليمانية والتاميم ونينوى وصلاح الدين وديالى وبغداد وواسط وميسان ، فضلًا عن جزء من محافظة البصرة . وتبلغ مساحة حوض نهر دجلة ١٢٣٥ كيلومتراً مربعاً تقع (٤٥) في المئة منها ضمن الأراضي العراقية ، ويبلغ معدل الوارد السنوي المسجل عند الحدود ١٩,٤٣ مليار متر مكعب[٨] .

ويمتاز دجلة عن الفرات بوجود خمسة روافد له داخل الأراضي العراقية هي الخابور والزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالى التي تسهم في مضاعفة معدل وارده السنوي الى ٤٨ مليار متر مكعب[٩] .

وعلى الرغم من عدم توفر معطيات دقيقة عن نوعية مياه دجلة ، إلا ان الدراسات التي اجريت على بعض روافده تفيد بارتفاع نسبة الملوثات فيها لا سيما خلال التسعينات ، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة التلوث في نهر ديالى معدلات عالية جداً .. ويشير محضر اجتماع لجنة البيئة في المجلس الوطني المنعقد في ٥ / ٦ / ١٩٩٩ الى ان مياه نهر ديالى تحوي تركيزاً عالياً من الاملاح الذائبة تزيد عن ٩٨ بالمئة ، وقد أكد تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس الوطني لدراسة التلوث الحاصل في نهر ديالى ان مياه النهر في اغلب مناطق بغداد غير صالحة للاستعمال البشري والحيواني وبعضها غير صالح للزراعة أيضاً . ويستهلك العراق ٣٤ مليار متر مكعب[١٠] من مجموع ايراد دجلة أما المتبقي من هذا الايراد فيقال فيه ما يقال عن فائض ايراد نهر الفرات حيث يهدر القسم الاكبر منه الى البحر .

ثانياً : الروافد

يوجد في العراق خمسة روافد تصب جميعاً في نهر دجلة ، وهي تشكل ٦٦,٧٧

---

(٨) وزارتا الخارجية والري ، قسمة المياه في القانون الدولي .. حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا ، بغداد ١٩٩٩ [كراس محدود التداول] ، ص ٨ .

(٩) د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

في المئة من مجموع مياهه ويبلغ مجموع واردها السنوي من المياه ٢٨,٣١ مليار متر مكعب[١١].. أدناه وصف هيدرولوجي لكل واحد من هذه الروافد :

١ ـ الخابور :

يبلغ الوارد السنوي لهذا الرافد الذي يقدر طوله من منبعه الى مصبه في دجلة بـ(١٦٠) كيلومتراً ، يبلغ ١,٩٦ مليار متر مكعب[١٢] ، مما يشكل ٢,٢١ في المئة من مجمل وارد نهر دجلة .. ولا تتوفر دراسات علمية عن طبيعة مياه الخابور وغيره من روافد دجلة إلا ان د . ازاد نقشبندي يشير الى ان مياه الخابور وبقية الروافد باستثناء ديالى [نظيفة ونقية وتلوثها لم يبلغ بعد ظاهرة تحتاج الى المعالجة][١٣] .

٢ ـ الزاب الكبير :

يعد الزاب الكبير أكبر روافد دجلة ، إذ يشكل وحده ٣٢,٦٤ في المئة من مياهه ، ويبلغ الوارد السنوي لهذا الرافد ١٣,٢٩ مليار متر مكعب[١٤] .. أما طوله فيبلغ من منبعه داخل الأراضي الايرانية الى مصبه في دجلة ٣٩٢ كيلومتراً ويقع عليه سد الفارس الذي تقدر طاقته الخزنية بـ ١٤,٤ مليار متر مكعب .

٣ ـ الزاب الصغير :

يمتاز هذا الرافد بانه أطول روافد دجلة حيث يبلغ طوله ٤٠٠ كيلومتر ، وهو بوارده السنوي البالغ ٦,٩٩ مليار متر مكعب[١٥] ، يشكل ١٦,٧١ في المئة من الوارد المائي لنهر دجلة ، ويلاحظ ان معدل ايراد الزاب الصغير مثل الرافد الذي سبقه غير مستقر ، حيث انخفض وارده في حزيران ١٩٩٩ الى ١,٨٥ مليار متر مكعب[١٦] ، بينما انخفض وارد الزاب الكبير الى ٤,٤٠ مليار متر مكعب في المدة

---

(١١) د . ازاد نقشبندي ، الاهمية السياحية للثروة المائية لكردستان العراق [مجلة سنتري برايتي ، اربيل ، العدد ١٣ ايلول ١٩٩٩] .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) جريدة الجمهورية ، بغداد في ٩ / ٦ / ١٩٩٩ .

ذاتها وذلك بسبب قلة تساقط الامطار والثلوج عند منابع النهر . وتقع على هذا الرافد بحيرة دوكان التي تبلغ طاقتها الخزنية ٦,٨ مليار متر مكعب ، ويبلغ مخزونها الحالي ٦,١ مليار متر مكعب[١٧] .

٤ ـ العظيم :

يشكل رافد العظيم بوارده السنوي البالغ ٠,٧١ مليار متر مكعب[١٨] نسبة ١,٦٤ في المئة من مجمل وارد دجلة وبذلك يعد هذا الرافد أصغر روافد نهر دجلة من حيث الايراد ، وثاني أقصر رافد بعد الخابور ويبلغ طوله ٢٣٠ كيلومتراً .. ويقع على هذا الرافد السد العظيم الذي نفذته الكوادر الفنية العراقية في خطوة تعد رائدة في هذا المجال .

٥ ـ ديالى :

يبلغ الوارد السنوي لنهر ديالى ٥,٣٦ مليار متر مكعب[١٩] ، ويشكل هذا الرقم نسبة ١٣,٥٧ في المئة من مياه دجلة .. والملاحظة الاكثر بروزاً في الفحص الهيدرولوجي لمياه هذا الرافد هي ارتفاع نسبة التلوث فيها وتعد مياهه عند المصب هي الاكثر تلوثاً في العراق استناداً الى معطيات تقرير لجنة المجلس الوطني السابق الاشارة اليه ، وقد لعب العدوان الثلاثيني الغادر على العراق والحصار الجائر المفروض على شعبه دوراً حاسماً في ارتفاع نسبة التلوث بهذا المستوى مع ملاحظة تعرض مياه ديالى الى الانخفاض الشديد أحياناً .. فمثلاً انخفض وارده السنوي في حزيران ١٩٩٩ الى ١,٢٣ مليار متر مكعب[٢٠] ، أي أقل من ٢٣ في المئة من معدله العام .

وتقع على ضفاف نهر ديالى بحيرتا دربندخان وحمرين .

ثالثاً : الخزانات :

بهدف تأمين مخزون مائي دائم ، والسيطرة على الفيضانات التي كانت الى وقت قريب ، تمثل شبحاً يهدد سكان حوضي دجلة والفرات بالغرق والدمار ، فضلاً عن

---

(١٧) د . ازاد نشقبندي ، المصدر السابق .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) جريدة الجمهورية ، بغداد ، المصدر السابق .

محاولة تحقيق توازن في ايرادات الأنهر والتقليل بقدر الامكان من تذبذب هذه الايرادات في المواسم المختلفة ، ولاهداف اخرى تتعلق بالسياحة ، فقد أقامت الادارة العراقية مجموعة من السدود والخزانات والنواظم .. تكشف نظرة اولية لخارطة السدود والخزانات والنواظم المقامة على دجلة والفرات وروافدهما ، حقيقة ان معظم هذه المنشآت المهمة قد انشئت ، بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز المجيدة ، وعلى وجه التحديد في المدة الزمنية المحصورة ما بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٩٩ ، وقد شهدت هذه الفترة أيضاً تجديد العديد من المشاريع ومنظومات المياه القديمة مثل منظومة الهندية التي اعيد بناؤها عام ١٩٨٩ .. في ما يلي جدول بأهم السدود والخزانات وتواريخ انجازها ومساحاتها وطاقاتها الخزنية ، فضلاً عن مخزون بعضها الحالي .

السد أو الخزان	المساحة كم٢	سنة الانجاز	لطاقة الخزنية مليار م٣	المخزون الحالي مليار م٣	ملاحظات
١ ـ سد صدام	٢٢٠	١٩٨٦	١٣,٣	٩,٦٧	
٢ ـ سد دوكان	٢٦٠	١٩٥٩	٦,٨	٦,١	
٣ ـ سد دربندخان	١٢٠	١٩٦٢	٣	٢,٥	
٤ ـ سد حمرين	٣٢٧	١٩٨١	٣,٢	٢,٨	
٥ ـ سد ديالى		١٩٦٩			
٦ ـ سد القادسية		١٩٨٧	٨,٢		
٧ ـ سد الدبس		١٩٦٥			
٨ ـ السد العظيم		١٩٩٩	٣,٨		
٩ ـ سد الفارس			١٤,٤		لم ينجز بعد
١٠ ـ سد سنحاريب			١٠,ـ		
١١ ـ بحيرة الثرثار			٦٥		
١٢ ـ بحيرة الرزازة			٢٦		
١٣ ـ الحبانية			٣,٣		
١٤ ـ سد دهوك			٥٢		لم ينجز بعد

---

* اعتمدت مصادر متفرقة لاعداد هذا الجدول ، أبرزها :
د . ازاد نقشبندي ، الاهمية السياحية للثروة المائية لكردستان العراق ، مجلة (سنتري برايتي) ، اربيل ، ايلول ١٩٩٩ .

رابعاً : شط العرب

يلتقي نهرا دجلة والفرات عند مدينة القرنة في محافظة البصرة ، ليكونا شط العرب ، وهو شط ملاحي يبلغ طوله من القرنة الى مدينة الفاو ، حيث يصب في الخليج العربي ٢٠٤ كيلومترات ، ويتراوح عرضه ما بين ٤٠٠ متر أمام مدينة العشار الى ١٥٠٠ متر عند المصب الذي يتوغل خمسة كيلومترات في مياه الخليج العربي .. أما عمقه فيبلغ متوسطه سبعة كيلومترات وهو صالح للملاحة البحرية في نصفه الجنوبي وللملاحة النهرية في نصفه الشمالي ، وهو يتأثر بالمد والجزر في الخليج مرتين في اليوم . ويستخدم شط العرب الذي يعد منفذاً ملاحياً ، في غاية الأهمية للتجارة العراقية ويكاد يكون المنفذ الوحيد للبحر ، لتصريف ملياري متر مكعب من المياه سنوياً وبمعدل (٢٦٥) متراً في الثانية .

[باستثناء ١٤ كيلومتراً فان مجرى النهر جميعه يخضع للسيادة العراقية ، وذلك ان سبعة كيلومترات أمام مدينة المحمرة .. تخضع للسيادة الايرانية بعد تنازل الدولة العثمانية عنها لايران بموجب بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣ حيث عد منتصف الخط المائي جنوب المحمرة الذي يطلق عليه (Modium Filum Aguae) وهو الخط الحدودي من المساحة المذكورة ، تعود بعدها الحدود حتى الساحل الايسر للنهر ، أما الكيلومترات السبعة الاخرى فانها تقع أمام مدينة عبادان الايرانية حيث تنازلت الحكومة العراقية عنها لايران بموجب معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ وبذلك فان الحدود العراقية الايرانية في هذه النقطة ، أي عبادان ، تخضع لخط التالوج (Thalweg) للمسافة المذكورة ، وهو الخط الذي يمكن تعريفه بانه الطريق الملاحي العميق لمجرى النهر ثم تعود الحدود العراقية ، فتتصل بالساحل الايسر الايراني حتى مصب النهر في الخليج العربي][٢١] .

خامساً : الانهر الصناعية

هي سبعة أنهر أنجزها العراقيون في زمن قياسي خلال سنوات المنازلة الكبرى ام المعارك الخالدة ، فكانت صفحة من أكثر صفحات تاريخ التحدي والابداع

---

(٢١) خالد يحيى المزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون [دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١٢] .

والانتصار العراقي شروقاً .. فقد بعثت هذه المشاريع ، وأفكار بعضها تعود الى مطلع الخمسينات ، بعثت لتخدم (٧١٦٥) الف دونم من أراضي وسط وجنوب العراق .. وفيما يلي وصف مقتضب لكل نهر من الأنهر الصناعية السبعة :

١ ـ نهر صدام :

تعود فكرة هذا النهر الى مطلع الخمسينات ، حيث أعدت احدى الشركات الامريكية خريطة لشبكات المبازل المحصورة بين نهري دجلة والفرات ، وباشرت بالمشروع من خلال تنفيذ مبزل المسيب الرئيس عام ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٩ باشرت شركة هولندية بتنفيذ مشروع مبزل الشطرة الغربي الذي يعد القسم الجنوبي من الجزء الوسطي للمشروع ، وأعدت شركة مكدونالد البريطانية عام ١٩٦٣ دراسة لانشاء الجزء الوسطي من هور الدلمج نزولًا الى مدينة الناصرية ، كما قامت شركة سوفيتية باعداد دراسة للجزء الجنوبي الذي قامت شركة فيليب هولزمان بانجازه عام ١٩٨٦ ، وقد استمر العمل في المشروع حتى توقف عام ١٩٩٠ بسبب ظروف العدوان على العراق .. وقد بحث المشروع كلًا متكاملًا على أيدي المجاهدين في آيار عام ١٩٩٢[٢٢] .

[ان ارتفاع المياه الجوفية في اراضي وسط العراق وجنوبه ، وانتشار الملوحة فيها تطلب انشاء شبكات بزل لهذه الاراضي ترتبط بمبازل رئيسة ، وكانت هذه المبازل بدورها تصب في نهري دجلة والفرات .. وتجنباً لتلوث هذين النهرين نتيجة تصريف مياه البزل اليهما ، فقد نشأت فكرة تنفيذ المصب العام (نهر صدام) حيث يقوم بتصريف مياه البزل الى بحيرة الدلمج كمرحلة اولية ، ثم تطورت الفكرة بعدئذ لتصريف مياه البزل الى الخليج العربي بعد ربط المسار بشط البصرة][٢٣] .

وبصورة عامة يمكن اجمال الأهداف الاقتصادية لنهر صدام بما يأتي :

أ . اعادة الخصوبة الى ستة ملايين دونم من الأراضي الزراعية وتخفيض مناسيب مياه الأراضي في المناطق الجنوبية .

ب . تخليص مياه نهري دجلة والفرات من مياه المبازل ، حيث ان نسبة الاملاح

---

(٢٢) م سلوان مجيد ، نهر صدام اعجاز الانجاز [جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٨٠٩٦ في ٧ / ١٢ / ١٩٩٢] .

(٢٣) المصدر نفسه .

في مياه نهر صدام هي عشرة آلاف من كل مليون جزء من المياه[٢٤] وهي نسبة عالية ، إذ لا يبلغ تركز الاملاح أكثر من ٠,٣ في المئة من مياه البحر الإعتيادية .

جـ . استخدام النهر للأغراض الملاحية ، وقد قسم النهر لاغراض الملاحة الى قسمين ملاحيين ؛ الأول هو الجزء الجنوبي ، حيث سيسمح بتسيير جنائب نهرية حمولة ٢٠٠٠ طن ، وقد صممت المنشآت في هذا الجزء لاستيعاب هذه الحمولة ، ويبدأ هذا القسم من الخليج العربي حتى التقاء نهر صدام بنهر الفرات قرب مدينة الناصرية ، أما القسم الوسطي والشمالي فيسمح بتسيير جنائب بحمولة الف طن ، ويبدأ من انتهاء القسم الجنوبي حتى منطقة الصقلاوية شمالي بغداد .

د . مكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية ، وتم بالفعل تنشيط مشروع تثبيت الكثبان الرملية في محافظات واسط والقادسية وذي قار ، من خلال زراعة الاشجار المقاومة للجفاف والملوحة ، حيث زرعت ٢,٥ مليون شتلة خلال مدة تنفيذ المشروع ثم تبعها زراعة مليوني شتلة اخرى .

وتضاف الى هذه الاهداف الاقتصادية ، اهداف اجتماعية وسياسية مهمة . وقد جاء تنفيذ المشروع كجزء من الرد العراقي على محاولات ضرب وتحجيم القدرات الابداعية العراقية .

٢ ـ نهر ام المعارك :

يتكون النهر من قناة اروائية بطول ١٠٨ كيلومترات لتصريف ما مقداره ٣٠٠ متر مكعب في الثانية ، وتتفرع منه قنوات اروائية عديدة بطول اجمالي يبلغ ٧٠ كيلومتراً .. يتفرع النهر من مدينة الناصرية ، ويسير باتجاه جنوب غرب نهر صدام ، وبموازاة نهر وفاء القائد . يهدف النهر الى تنظيم مياه نهايات الفرات ، واستثمارها بدلًا من هدرها في الهور ، لارواء مليون دونم من أراضي الصحراء ، ومكافحة والحد من التصحر في الأراضي التي يمر بها ويرويها بين محافظتي ذي قار

---

(٢٤) هادي محمد جواد ، ملاحظات اولية على مشروع المصب العام [جريدة الثورة ، العدد ٣٦٥٥ في ٢٧ / ٥ / ١٩٨٠] .

والبصرة ، والاراضي الممتدة على جانبي النهر ، ويصب نهر ام المعارك في المسطح المحصور بين سداد حقلي الرميلة وسداد الهور .

٣ ـ نهر القادسية :

تبلغ الطاقة التصريفية لهذا النهر ٢٥٠ متراً مكعباً في الثانية ، ويمتد طوله البالغ ١٧٠ كيلومتراً من ناظم ابو عشرة على نهر الفرات في ناحية القادسية وينتهي عند منخفض الصلبيات في محافظتي ذي قار والمثنى .

٤ ـ نهر العز :

يهدف النهر الى تنظيم جريان مياه نهايات انهر المجر الكبير والعريض والبتيرة [وقطع موارد المياه لهذه الانهر وفروعها عن الهور وتوجيهها داخل مجرى نهر العز ، ثم تقاطعه مع نهر الفرات في المنطقة المحصورة بين القرنة والمدينة لتحقيق تجفيف الاهوار][٢٥] . وتبلغ الطاقة التصريفية لنهر العز ١٨ متراً مكعباً في الثانية ، ويبلغ طوله ٩٠ كيلومتراً . ومن الأهداف المهمة لهذا النهر أيضاً هي تحقيق ارواء مليون ونصف المليون دونم ، وتفريغ مياه هور السعدية والأهوار الاخرى في اعالي اهوار القرنة .

٥ ـ قناة الثرثار ٦ ـ نهر تاج المعارك ٧ ـ نهر الرصاصي

وهي أنهر تتراوح أطوالها ما بين ٣٥,٨ ـ ٣٨,٥ كيلومتراً ، وتتراوح مهامها ما بين استخدامها كمهربات فيضانية لتحقيق توازن ، بين مناسب النهر والخزانات المائية وارواء اراضٍ تزيد عن مئة الف دونم .

---

(٢٥) د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

المبحث الثاني : المياه الجوفية والامطار

أولاً : المياه الجوفية

تمثل المياه الجوفية المصدر الرئيس ، وأحياناً الوحيد لـ (٦٠)[٢٦] في المئة من مساحة العراق الاجمالية ، التي لا يتوفر لها مصادر للمياه السطحية ، وهي على وجه التحديد المناطق الصحراوية ، وبعض أجزاء الجزيرة ومناطق واسعة شمالي القطر . وتشير الدراسات الى وجود خزين هائل من المياه الجوفية في العراق ، فقد كشفت دراسة أعدتها وزارة الري حول استثمار الموارد المائية لمنطقة الصحراء الغربية لأغراض الزراعة ، عن ان الخزين الثابت الاستراتيجي من المياه الجوفية في الصحراء الغربية وحدها يبلغ ٢٠٠ مليار متر مكعب[٢٧] ، وهذه الكمية [لا تمثل مقدار المتغلغل من مياه الأمطار سنوياً فحسب ، وانما الخزين الهائل المتراكم ، عبر عصور ممطرة سابقة][٢٨] .

وذكرت الدراسة ان الخزين المتجدد من المياه في البادية الشمالية يقدر بـ(١٤٤٧,٥) مليون متر مكعب .. [وتقدر كميات المياه الجوفية القابلة للاستعمال بنحو ملياري متر مكعب تستخدم في ارواء أراضٍ لأغراض الانتاج الزراعي ، تقدر بنحو ٥٠٠ الف دونم][٢٩] .

ويقدر الاحتياطي المتجدد من المياه الجوفية في العراق بنحو ٣,٥ مليار

---

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

(٢٧) وزارة الري ، دراسة في استثمار الموارد المائية لمنطقة الصحراء الغربية للاغراض الزراعية ، ايلول ١٩٩٤ [غير منشورة] .

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

متر مكعب[٣٠] سنوياً .

وعلى الرغم من ذلك فان [استغلال المياه الجوفية في العراق ما يزال محدوداً حيث يوجد حالياً ١٢٠٠ بئر محفورة آلياً و ٤٠٠٠ بئر محفورة يدوياً .. وان نسبة ما يستغل من المياه الجوفية في المنطقتين الشمالية والوسطى لا يتجاوز (٢٠ ـ ٢٥)[٣١] في المئة ، واقترح الاستشاريون السوفيت الذين درسوا المياه الجوفية في العراق الاستثمار على اساس استغلال الموارد الممتدة للمياه الجوفية مضافاً اليها جزء من الخزين الثابت ، ومقدار هذا الجزء يعتمد على سياسة التشغيل وسنين الاستثمار .. فأوصوا باستثمار ١,٣ مليار متر مكعب على أساس تقديرات الخزين المتجدد في دراستهم ، يضاف اليها جزء من الخزين يستثمر مدة خمسين عاماً بانخفاض نهائي ثلث سمك الطبقة المشبعة . وأوصت دراسة وزارة الري ، السابق الاشارة اليها ، بضرورة المبادرة لاستثمار المياه المتاحة في الصحراء الغربية وفق خطة مدروسة تتعامل مع موردي المطر والمياه الجوفية كنظام متكامل ، وأوصت بحفر ٣٥٠٠ بئر لاستخراج الموارد المتجددة للمناطق الواعدة ، وحفر ما يزيد عن ١٠٠٠٠ بئر لاستخراج الخزين الممكن الاستثمار ، الأمر الذي سيمكن من استثمار ٤٣٠ الف دونم ، في عموم الصحراء وأكثر من مليوني دونم في حالة استثمار المياه الجوفية الممكنة الاستثمار باستعمال أساليب حديثة الري .

أما بشأن صلاحية المياه الجوفية في العراق للاستعمال البشري والزراعي ، فلم تشر الدراسات التي اجريت حتى الآن الى وجود محددات بهذا الشأن ، عدا مناطق محدودة جداً في منطقة السلمان وقرب بحيرة القادسية[٣٢] . وتحتاج هذه المناطق الى خبرة عالية في اختيار مواقع وأعماق الآبار لتجاوز هذه النسب من المياه غير الصالحة عند الاستخراج . ويعد ذلك ميزة مهمة للمياه الجوفية في العراق حيث ان معظم المياه الجوفية العربية عادة ما تكون مالحة .. لكن أهم مشكلة تواجهها المياه الجوفية العراقية ، هي ان ما يسقط من أمطار سنوياً ، لا يضيف اليها كمية تعادل ما يفقد منها بسبب الاستعمال برغم محدودية هذا الاستعمال .

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

(٣٢) وزارة الري ، المصدر السابق .

ثانياً : الامطار

تعد الأمطار عملياً المصدر المائي الثاني في العراق ، إذ تحتل الزراعة الديمية مساحة غير صغيرة من الرقعة الزراعية في العراق . ويبلغ حجم المياه المتحصلة من الامطار نحو ٨٦ ، ٩٩ مليون متر مكعب سنوياً . والملاحظة الأشد بروزاً في الامطار الساقطة على العراق هي تباينها الشديد من منطقة الى اخرى تبعاً لتباين التضاريس الأرضية . وعلى العموم ، ان كمية الأمطار تتصاعد كلما اتجهنا الى الشمال الشرقي .. ويمكن تقسيم العراق الى خمس مناطق طوبغرافية لاغراض رصد كميات الأمطار حسب آخر تقديرات وزارة الري :[٣٣]

١ ـ المنطقة الجبلية :

تمثل هذه المنطقة ١٨,٣ في المئة من مساحة العراق وهي تحتل الجزء الشمالي ، والشمالي الشرقي ، وتعد أغنى المناطق الطوبغرافية أمطاراً ، حيث تتراوح معدلات تساقط الأمطار السنوية ، ما بين ٥٠٠ ـ ١٢٧٠ ملم ، وتجاوز الايام الماطرة فيها الـ (٧٥) يوماً[٣٤] ، وان ٨٣ في المئة من هذه الايام تقع في فصل الشتاء ، أي في الفترة المحصورة ما بين شهري تشرين الثاني ونيسان . وتمتاز المنطقة الجبلية بظاهرة سقوط البرد المعروف محلياً بـ (الحلوب) ، إذ يبلغ المجموع السنوي لايام تساقط البرد أربعة ايام في السليمانية[٣٥] .. وتمتاز كذلك بتساقط الثلوج ، وبرغم شحة المعلومات المتوفرة حول هذا الجانب إلا ان المتيسر منها يشير الى ان المجموع السنوي للأيام التي تتساقط فيها الثلوج هي (١٠) أيام في السليمانية و (١٢) يوماً في صلاح الدين[٣٦] . ويبلغ سمك الثلج الساقط على الجبال (١٧٥ ـ ١٨٠) سنتمتراً في منطقة حاج عمران و ١٢٠ ـ ١٥٠ على جبال هندرين و ١٢٠ ـ ١٦٠ في ميركة ـ سور . وعلى الرغم من غزارة أمطار هذه المنطقة ، إلا ان طبيعتها الجغرافية كثيراً ما تحول دون امكانية استغلال هذه الأمطار للأغراض الزراعية وغيرها .

---

(٣٣) وزارتا الخارجية والري ، المصدر السابق ، ص ٥ .
(٣٤) د . ازاد نقشبندي ، المصدر السابق ،
(٣٥) المصدر نفسه .
(٣٦) المصدر نفسه .

٢ ـ المنطقة المتموجة :

تتراوح معدلات تساقط الامطار في المنطقة المتموجة ما بين ٣٠٠ ـ ٥٠٠ ملم ، وتمتاز أمطارها بعدم الانتظام في الكمية وفي أوقات التساقط ، وهي تمثل ٩,٦ في المئة من مساحة العراق .

٣ ـ منطقة الجزيرة :

تحتل هذه المنطقة ٦ في المئة من مساحة العراق ، وهي المنطقة المحصورة بين نهري دجلة والفرات في الجهة الشمالية الغربية .. ويتراوح معدل تساقط الأمطار غير المنتظمة في المنطقة ما بين ٢٠٠ ـ ٤٠٠ ملم سنوياً .

٤ ـ السهل الرسوبي :

تعتمد اراضي هذه المنطقة التي تحتل ٢٣,٦ في المئة من مساحة العراق ، اعتماداً كلياً على الزراعة المروية ، وهي بصورة عامة تمثل حوضي دجلة والفرات ، ويقل معدل تساقط الأمطار فيها عن ١٥٠ ملم سنوياً .

٥ ـ الهضبة الغربية :

تعد أكبر المناطق الطوبغرافية الخمس وتمثل ٤٢,٥ في المئة من مساحة العراق الاجمالية . وتمتاز بصفتين اساسيتين هما قلة تساقط الامطار ، حيث يقل معدل التساقط فيها عن ١٠٠ ملم سنوياً ، وارتفاع معدلات التبخر التي تزيد عن ٢٤٥٠ ملم سنوياً ، الامر الذي يجعل هذه المنطقة الأكثر جفافاً بين مناطق العراق .

وما يزال موضوع تنمية هذه المنطقة ، ومحاولات استثمارها زراعياً غير محسومة حتى الآن ، ولم تحقق المحاولات السابقة بهذا الاتجاه نتائج عملية ملموسة . وفي اطار الجهود الرامية الى استثمار المتوفر من الماء في الهضبة الغربية أفضل استثمار فقد وضعت الدولة خطة لانشاء (٢٠) سداً صغيراً يبلغ مجموع طاقاتها الخزنية ٣٢٥ مليون متر مكعب ، وذلك على مقاطع الوديان لتجميع مياه السيول على شكل خزانات صغيرة تقام وفقاً للتصاريف المتحملة للسيول ، وقد تم تنفيذ ستة من هذه السدود حتى الآن وكما موضح في الجدول الآتي :

اسم السد	اسم الوادي	مساحة الجابية كم٢	الطاقة الخزنية مليون م٣
١ ـ الابيلة	حوران	٥٣٢٠	٣٢
٢ ـ الحسينية	حوران	٥٨٠	٤
٣ ـ الاعري	الكمرة	٦٠٠	٦
٤ ـ شبجة	الغدف	١٦٩٣	١٣,٤
٥ ـ سري	الغدف	—	٠,٣
٦ ـ ام الطرفات	الابيض	—	٧
الرحالية	الولج	—	٤

* المصدر : وزارة الري .. دراسة في استثمار الموارد المائية لمنطقة الصحراء الغربية للأغراض الزراعية ، ايلول ١٩٩٤ (غير منشورة) .

المبحث الثالث : النقل النهري

النقل النهري احدى الفعاليات الاقتصادية المهمة المرتبطة بالمياه العذبة والأنهار ، وهو يعد أعرق وسيلة للنقل في وادي الرافدين ، حيث استخدام نهري دجلة والفرات للنقل منذ فجر السلالات الاولى في الحضارة العراقية ، واستمر النقل النهري على ذلك يتطور ويزداد أهمية مع كل مرحلة تمر عليه حتى عُد أحد أهم البنى الارتكازية للاقتصاد العراقي[٣٧] الحديث والمعاصر ، وذلك بالنظر لما يمتاز به هذا النقل من مميزات كبرى أهمها انخفاض كلفته ، ومساهمته في احياء المناطق الواقعة على النهر ، لا سيما تلك التي تنشأ فيها المراسي . وقد شهد النصف الثاني من السبعينات اهتماماً واضحاً بالنقل النهري ، حيث تم دعم الاسطول النهري العراقي [بـ (١٠٠) جنيبة صامتة حمولة كل منها ٥٠٠ طن ، فضلًا عن ٦٧ دافعة لتشغيل النقل النهري ، في نقل البضائع بين بغداد والبصرة ، وقد انشئت الارصفة النهرية في الزعفرانية ببغداد ، وبوشر بنقل البضائع خلال الاعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠][٣٨] .

وأدناه جدول بالبضائع المنقولة بين البصرة وبغداد بالنقل النهري للسنوات الثلاث الأخيرة من عقد السبعينات ..

---

(٣٧) ذاكر الحديثي ، النقل في العراق ، ١٩٨٠ [تقرير لدى الشركة العامة للنقل المائي / غير منشور] .

(٣٨) وزارة النقل والمواصلات ، النقل المائي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠ .

السنة	الحمولة / طن
١٩٧٧	٤٧٤٩٥٠
١٩٧٨	٤٣٨٨٦٨
١٩٧٩	٧٠٤٩٠٥
١٩٨٠	٦٠٣٢٠٠
المجموع	٢٢٢١٩٢٣

ويلاحظ الخط التصاعدي للبضائع المنقولة ، وقد كانت هناك خطط طموح لتطوير النقل النهري ، لا سيما في نهر الفرات ، حيث وضعت خطة لنقل خمسة ملايين طن من البضائع عبر نهر الفرات عام ٢٠٠٠ من خلال التوسع في انشاء الارصفة ، واقتناء الجنائب الكبيرة ، فضلًا عن التخطيط لمد الخط الملاحي النهري ليصل الى الموصل ، إلا ان ذلك لم يستمر حيث توقفت عمليات النقل بالكامل عام ١٩٨٠ بسبب العدوان الايراني على العراق .. واستمر التوقف الى الوقت الحاضر ولا تبدو في الافق خطط لبعث الحياة فيه مجدداً .

---

* المصدر : وزارة النقل والمواصلات ، كراس خاص حول المنشاة (الشركة لاحقاً) العامة للنقل المائي ، ١٩٩٠ .

الفصل الثاني

حاجة العراق للمياه

يعرف الأمن المائي بأنه : [ضمان توفير الموارد المائية اللازمة للاستخدامات الرئيسة سواء أكانت زراعية أو صناعية أو غيرها ـ بما يتناسب مع حجم هذه الاستخدامات الحالية والمستقبلية وبشكل مستديم][1] .

وتتضح من سياق هذا التعريف الاهمية القصوى التي تحتلها مسألة التحديد العلمي الدقيق للاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية ، في دعم الأمن المائي وصيانته ، وهو الذي اصبح اليوم بمثابة حجر الاساس في بنية الأمن الوطني والقومي لكل دول العالم .. وعلى الرغم من ذلك ، فان الباحث في شؤون المياه في الاقطار العربية يواجه صعوبة بالغة في الحصول على معطيات واضحة في هذه المسألة ، وان حصل على مثل تلك المعطيات أو الارقام ، فيلاحظ انها عادة ما تكون معطيات وأرقام مرتجفة تفتقد الى الدقة لأكثر من سبب ، لا نعتقد ان من بينها قضية المحافظة أو صيانة الأمن المائي الوطني .. ذلك ان الحاجات المائية للدول تحدد وفق اسس وآليات علمية محددة ومعروفة تتعلق بالنشاط الاقتصادي والبشري ، وطالما كان عدد سكان الدول كافة معلن ، ونسبة الزيادة السنوية فيه كذلك ، وهي مصنفة اقتصادياً ضمن مستويات معينة تجمعها مع غيرها من الدول في اطار ما كالدول النامية التي تجمعها العديد من الخصائص الاقتصادية أبرزها تشابه ، وأحياناً تطابق النماذج التنموية السائدة فيها ، ومن ثم تشابه نجاحات تلك النماذج وتشابه اخفاقاتها كذلك ، فان قضية التنبؤ بما يحتاج اليه أي بلد من المياه ليست صعبة على أي باحث أو مركز ابحاث .. وعلى أية حال فان الحاجات المائية محددة ومعلنة لدى معظم دول العالم ومأخوذة بنظر الاعتبار في الموازنات الاقتصادية

---

(١) د . نصيف جاسم ، الأمن المائي العربي [مجلة شؤون سياسية ، العدد الرابع ، بغداد ١٩٩٥ ، ص ٧٩] .

العامة وآفاقها وخططها التنموية .

اننا وفي اطار محاولتنا للحصول على ارقام واضحة وحقيقية لحاجات العراق المائية ، طرقنا باب وزارة الري باعتبارها المرجعية الاولى في موضوعة المياه في العراق ، وحصلنا على رقم معين سنورده في المبحث الأول ، لكننا لم نقف عند حد هذا الرقم ، وانما حاولنا الحصول على معطيات أكثر دقة وشمولية ، من مصادر اخرى وأيضاً عبر معالجة الارقام المتوفرة رياضياً .. وقد أوردنا كل هذه الارقام حتى تلك التي تبدو غير متسقة مع غيرها تاركين للقارىء المتخصص التعامل معها على وفق طريقته ، لا سيما وانها جميعاً اما مأخوذة من مصادر رسمية محددة واما انها مستنتجة بطريقة علمية دقيقة استناداً الى الارقام الرسمية .



المبحث الاول : الحاجة الحاليـة

تقدر أرقام وزارة الري حاجة العراق الحالية للمياه بـ (٧٤) مليار متر مكعب سنوياً[٢] ، وتقول ان هذا الرقم لا يتضمن فواقد التبخر من الخزانات ، ويبدو هذا الرقم غير متسق مع تقديرات اخرى للوزارة لحاجات حوضي دجلة والفرات لنفس الفترة ، أي عام ٢٠٠٠ ، التي تحددها تقارير مديرة التخطيط في الوزارة بـ (٦٥,٥٧٥) مليار متر مكعب تدخل ضمنها فواقد التبخر من الخزانات ، إذ ان حاجات حوضي دجلة والفرات تشكل نحو ٩٨ في المئة من احتياجات العراق .. والجدول الآتي يوضح احتياجات الحوضين بالتفصيل :

نوع الحاجة	الحاجة الحالية عام ٢٠٠٠ مليار متر مكعب	الحاجة عام ٢٠١٠
الري	٤٠,٤٠٠	٤٠,٤٠٠
الثروة السمكية	٢,١٥٠	٢,١٥٠
ادامة الغابات	١,٠٧٥	١,٠٧٥
الشرب والصناعة	١٣,٢٥٠	١٩,٢٠٠
استخدامات صحية	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
فواقد التبخر من الخزانات	٦,٧٠٠	٦,٧٠٠
المجموع	٦٥,٥٧٥	٧١,٥٢٥

• المصدر : وزارة الري / تقارير مديرية التخطيط .. عن د . عبدالغفور ابراهيم احمد ـ المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(٢) وزارتا الخارجية والري ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

ان هذا التفاوت الواضح في الرقمين الرسميين السابقين يماثله تفاوت آخر ، وان كان رقماه ليسا رسميين تماماً ، وهو التفاوت في مقدار ما يستهلكه العراق من المياه المتوفرة ، فبينما يشير أحد بحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين المنعقد خلال المدة من ١٤ ـ ١٥ / ٤ / ١٩٩٩ الى ان العراق يستهلك ٢٣ في المئة فقط من مياه دجلة والفرات ، ويذهب المتبقي هدراً(٣) .. يذهب كتاب صادر عن بيت الحكمة هو في الأساس رسالة دكتوراه الى ان العراق يستهلك ٦٢ في المئة من موارد دجلة والفرات مضافاً اليها مليار متر مكعب متحصل من المياه الجوفية(٤) .

ان هذا التفاوت الكبير في التقدير لا بد أن يكون ناتجاً عن أحد أمرين هما :

١ ـ عدم وجود رؤية واضحة وشمولية لحاجات العراق واستعمالاته الراهنة والمستقبلية من المياه .

٢ ـ ان الارقام المعطاة ، هي ارقام للمناورة غير حقيقية ، وهي بهذا الشكل مناورة غير بارعة ، وهي بالنتيجة مضرة أكثر من أي شيء .

ومهما يكن من أمر تلك الارقام ، فان بامكان الباحث أن يناور في الوصول الى تقدير معين لحاجات العراق وذلك باعتماد المقياس العالمي لتحديد حاجات الفرد من المياه سنوياً حيث تحدد هذه الحاجات بألف متر مكعب لانتاج الغذاء ، ومئة متر مكعب للاستعمالات المنزلية والبلدية ، ومتر مكعب واحد لأغراض الشرب(٥) ، وعلى ذلك تكون حاجة العراق المائية عام ٢٠٠٠ ، إذ يبلغ عدد سكانه ٢٥,٢١٠ مليون نسمة ، هي ٢٧,٧٥٦ مليار متر مكعب ، وهذا طبعاً لا يشمل فواقد التبخر وغيره ، وكذلك لا يشمل الاستعمالات الصناعية .. وبالعودة الى الارقام الرسمية لحاجات العراق فان اعتماد معدل الرقمين يظهر ان حاجة العراق للمياه لا تقل عن ٦٩,٨٧٥ مليار متر مكعب سنوياً عام ٢٠٠٠ .

---

(٣) د . عبدالوهاب مطر الداهري ، المشاريع الزراعية الاروائية ودورها في الانتاج الزراعي [مجلة الاقتصادي ، نيسان ١٩٩٩ ، ص ٢٣٢] .

(٤) د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٥) جي . أ . الان وشبلي ملاط ، المياه في الشرق الأوسط [منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٩٩٧ ، ص ٥] .

المبحث الثاني : حاجة العراق المستقبلية للمياه

بحسب تقديرات وزارة الري ، فان حاجة العراق للمياه عام ٢٠٢٠ ستبلغ ١٠١ مليار متر مكعب ، وبحساب معدل الزيادة ما بين حاجة العراق عام ٢٠٠٠ وحاجته عام ٢٠٢٠ ، يتضح ان حاجة العراق للمياه عام ٢٠٢٥ سوف تبلغ ١٠٨ مليارات متر مكعب ، وهو ما يعني انه حتى في حال تامين كامل هذه الحاجة ، وهو أمر غير وارد في الحسابات الحالية ، كما سنوضح ، فان حصة الفرد العراقي من المياه ستنخفض من ٥١٩٢ متراً مكعباً[٦] عام ١٩٩٩ الى ١٩٢٨,٥ متر مكعب عام ٢٠٢٥ .

من جهة اخرى ، تقدر أرقام مديرية التخطيط في وزارة الري حاجة العراق عام ٢٠١٠ بـ(٧١,٥٢٥) مليار متر مكعب ، وبالمعالجة الرياضية لهذا الرقم مع رقم المديرية السابق المتعلق بالحاجة الحالية للمياه يتضح ان حاجة العراق عام ٢٠٢٥ سوف تبلغ ٨٠,٤٥ مليار متر مكعب ، بل هناك فائض في حصة الفرد العراقي عام ٢٠٠٠ المحددة بـ(٥١٩٢) متر مكعب عن حاجته للفترة نفسها المقدرة بـ(٢٩٦٠) متراً مكعباً .. غير ان هذا الامر سيختلف بعد ذلك وستبدأ بوادر الأزمة المائية في العراق في المدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠ .. واستناداً الى أرقام وزارة الري ، فان العجز المائي في العراق عام ٢٠٢٠ سيبلغ ٢٠ مليار متر مكعب ، وسوف يزداد العجز الى ٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ .. بكلام آخر فان حاجة الفرد العراقي عام ٢٠٢٥ ستكون ١٩٢٨,٥ متراً مكعباً من المياه بينما لن تستطيع الموارد المتوفرة آنذاك ، وفي أفضل التقديرات وأكثرها تفاؤلًا ، تأمين سوى ١٤١٠ أمتار مكعبة للفرد ، وهذا يشكل أقل من ٧٣ في المئة من حاجته . وسيزداد الامر قتامة اذا ما عرفنا اننا وضعنا تقديراتنا السابقة على اساس أكثر

---

(٦) د . ابراهيم الحيدري ، مجلة العالم ، لندن ، العدد ٦٥٥ في ٢٣ / ١ / ١٩٩٩ ، ص ٥٥ .

الافتراضات المستقبلية تفاؤلًا ، وهو أن يبقى معدل الوارد المائي الحالي للعراق كما هو الى عام ٢٠٢٥ .

اذاً هناك خطر محدق بالحسابات الاستراتيجية ، بالاقتصاد والمجتمع العراقي ، وما يعزز هذا الخطر ، وربما يقدمه عن الموعد المفترض لبداية ظهور اعراضه ، ان المياه أصبحت اليوم سلعة سياسية بيد (تجار) تحركهم عقد واختلالات باتجاهات مضطربة ، فخطط ومشاريع دول الجوار المتشاطئة مع العراق دون استثناء ما تزال تسعى للاستئثار باكبر قدر من مياه دجلة والفرات وروافدهما لأسباب مختلفة ومتداخلة معظمها سياسية بحتة ، وهي حتى الآن ترفض التوصل الى أية صيغة لقسمة المياه على وفق الأعراف والقوانين الدولية ، في وقت تستمر في مشاريعها الرامية الى السيطرة على مياه النهرين والتحكم المطلق بها . ويضاف الى ذلك الانخفاض المستمر في الموارد الطبيعية لدجلة والفرات الذي سيصل عام ٢٠٠٥ الى مليار متر مكعب حسب تقديرات الخبيرة الدولية [اما كاسبيان] من جامعة سوث هامبتون البريطانية[٧] ، وكذا الارتفاع المستمر في درجات الحرارة ، وازدياد معدلات التلوث الذي يخرج أحياناً المياه من حيّز الاستخدام البشري والزراعي مع توفرها كما في مياه نهر ديالى عند منطقة بغداد ، فضلًا عن الافراط المتصاعد في استهلاك المياه الى درجة التفريط بها .

ان ما ينبغي التاكيد عليه في هذا الخصوص هو ان تاثير المشاريع الاقليمية ما زال غير واضح بالشكل المخطط له ، إلا ان المستقبل القريب سيشهد تاثيرات هذه المشاريع الحاسمة على الواقع المائي في العراق ، الأمر الذي يتطلب وضع خطط محكمة واستراتيجية للتحرك ومواجهة هذا الخطر ، ذلك ليس فقط بالتحرك باتجاه دول الجوار ومحاولة ارساء قسمة محددة وعادلة للموارد المائية لحوضي دجلة والفرات ، فحسب ، بل والعمل على استثمار كل قطرة ماء داخلة الى العراق استثماراً اقتصادياً سواء في الزراعة أو في الصناعة أو في المجالات البلدية والصحية وغيرها ، فضلًا عن استنفار كل الطاقات لتنقية المياه العراقية من التلوث الذي لحق بها من جراء ظروف العدوان الاطلسي الغادر على بلدنا واستمرار الحصار الجائر المفروض عليه .

---

(٧) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

لقد اثبتت أحداث الماضي القريب ، ان جيران العرب يعتمد موقفهم الى حد بعيد على مدى قوة العرب ، فكلما كان العرب أقوياء ، مجتمعين أو متفرقين ، كانت مواقف دول الجوار أكثر ليونة واعتدالاً ، والعكس بالعكس ، فلا شيء يفتح شهية اطماع هذه الدول تجاه العرب مثلما يفتحها ضعفهم وتفرقهم .. وفي ذلك درس غاية في الاهمية ينبغي استيعابه في أية خطة أو مشروع مستقبلي لا سيما في مجال المياه .

المبحث الثالث : رؤية العراق المستقبلية للمياه

يرى العراق انه [في ضوء استمرار الدول المتشاطئة في اعالي نهري دجلة والفرات ، بتنفيذ خططها باستثمار مياه النهرين ، دون التوصل الى اتفاق بشأن قسمة المياه ، على وفق قواعد القانون الدولي ، فان ذلك سيؤدي الى نقص خطير في كمية المياه الواردة الى العراق وتردٍ في نوعيتها ، وستكون لذلك آثاره السلبية ، وانعكاساته الخطيرة على مختلف مناحي الحياة في العراق . ان كل هكتار ترويه تركيا مستقبلاً خارج طاقة نهري دجلة والفرات ، سيؤدي الى خروج مساحة مقابلة من الزراعة داخل العراق .. لا بد من الاشارة الى ان العراق يقوم حالياً بارواء ٢,١٧٨ مليون هكتار ضمن حوض دجلة يقابلها ٢٦ الف هكتار فقط في تركيا ، بما في ذلك المساحة التي تروى ضمن مشروع GAP ، و ١,٣٧٠ مليون هكتار ضمن حوض الفرات يقابلها ٣٢ الف هكتار فقط في تركيا . كما ان نقص كل مليار متر مكعب من المياه سيؤدي الى خروج ٦٢,٥ الف هكتار من الاراضي الزراعية من الزراعة داخل العراق . واذا أردنا أن نقارن بين كمية المياه التي كانت تصل الى العراق قبل مشاريع التطوير التي تقيمها دول أعلى المجرى والمتوقع وصولها مستقبلاً بعد انجاز هذه المشاريع ، ونوعية تلك المياه ، فيمكن توضيح ذلك بما ياتي :

١ ـ نهر دجلة (عند الحدود) :

- ○ معدل الايراد قبل التطوير : ٢٠,٩٠ مليار متر مكعب
- □ معدل الايراد بعد التطوير : ٩,١٦ مليارات متر مكعب

○ نوعية المياه قبل التطوير: ٢٥٠ ملغم / لتر

□ النوعية بعد التطوير: ٣٧٥ ملغم / لتر

٢ ـ نهر الفرات (عند الحدود) :

○ معدل الايراد قبل التطوير: ٣٠,٣ مليار متر مكعب

□ معدل الايراد بعد التطوير: ٨,٤٥ مليار متر مكعب

○ النوعية قبل التطوير: ٤٥٧ ملغم / لتر

□ النوعية بعد التطوير: ١٢٢٠ ـ ١٢٧٥ ملغم / لتر

ان اجمالي الاحتياجات المائية المطلوب تامينها للنشاطات المختلفة في العراق تقدر بـ(٧٤) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ وتقدر بـ(١٠١) مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ مع العلم بأن هذه الاحتياجات لا تتضمن فواقد التبخر من الخزانات والمياه الصحية][٨].

واضح من سياق النـص السابق ، ان هذه الرؤية الرسمية لموضوعة المياه في المستقبل ، تؤشر المخاطر الخارجية المحدقة بالموارد المائية العراقية ، إلا انها تهمل المخاطر الداخلية ، التي لا تقل أحياناً عن المخاطر الخارجية ، وأهمها هو الاستخدام غير الاقتصادي للمياه والتلوث الواسع الذي تتعرض له لا سيما من قبل المدن الكبيرة مثل بغداد ، والحديث السابق عن نهر ديالى أبرز مثال على ذلك .

ان تأثير المخاطر الخارجية يوجب وضع خطط للتحرك الجدي على المستويات كافة لتلافي هذه المخاطر أو التقليل من تأثيرها في اسوأ الاحتمالات ، ويبدو هذا الأمر مرهوناً بقضيتين هما :

أولًا ـ رفع الحصار واستعادة العراق لدورة الاقليمي بوصفه أحد أبرز ثوابت النظام الأمني والاقتصادي الاقليمي ، فدول الجوار ، لا سيما تركيا وايران ، لا تخفي مطامعها في المياه ، بل وفي الأراضي العراقية ، الأمر الذي يتطلب توفير مقومات للردع السياسي والعسكري .

ثانياً ـ تحقيق مستوى عالٍ من التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي والتحرك باتجاه مواجهة الاطماع الاجنبية في المياه العربية من خلال جبهة موحدة ، وهذا يتطلب تفعيل العلاقات بين العراق وسوريا على الاصعدة كافة وتفعيل دور الجامعة العربية في التحرك الجاد في الاتجاه ذاته .

---

(٨) وزارتا الخارجية والري ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

الفصل الثالث

البعد السياسي لمسألة المياه في العراق

المبحث الاول : بدايات تسييس المياه وعوامله

المياه صنو الحياة ، وهي كذلك تعد أحد الحقوق الطبيعية الاساسية للانسان والحيوان والنبات على حد سواء .. وقد أكدت الشرائع السماوية والوضعية والأعراف هذا الحق ، وأوصت به ، وأعدت لوائح لصيانته والنهي عن الاستئثار به على حساب الآخرين .. ففي الاسلام يوصف الماء مبدئياً بأنه أساس كل شيء في الحياة ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي ﴾ (القرآن الكريم ـ سورة الانبياء ـ الآية ٣٠) . وتؤكد الشريعة الاسلامية (ان الماء هبة الله الذي لا يجب أن يُمتلك أو يُهيمن عليه بدرجة أن يحرم الآخرين من استخدامه)[١] . ويقول الرسول الكريم (ﷺ) : ان هناك ثلاثة أشياء مملوكة بالمشاع ، ويجب أن تشترك فيها الناس بالتساوي النار والكلأ والماء .. وتتعامل الشريعة مع موضوعة المياه على اساس تقسيمها الى ثلاث فئات هي [الأنهار والينابيع والآبار ، وتنقسم الانهار بعد ذلك الى فئات فرعية : أنهار كبيرة تأتي من وراء الحدود ، أنهار أقل توجد داخل الحدود الوطنية ، والأنهار المنشأة صناعياً مثل الترع وقنوات الري أو البدالات][٢] ..

وما يهمنا هنا هي الفئة الاولى التي تؤكد الشريعة (على ألا ينكر أحد استخدام هذا الماء على انسان أو حيوان)[٣] .. وتعد فتوى الإمام الشافعي

---

(١) جون بولوك وعادل درويش ، حرب المياه .. الصراعات المستقبلية القادمة في الشرق الأوسط ، ترجمة : هاشم احمد محمد ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ .

(رض) في موضوعة المياه من أشهر المعالجات الاسلامية بهذا الصدد وهي تنص على انه (اذا استولى شخص على قطعة ارض تحتوي على ماءٍ جارٍ فوق سطحها ، فعلى الرغم من انه في وقت امتلاكها لم يكن هناك احد يستفيد من المياه ، فان هذا الشخص بمقتضى الشريعة ما يزال ملتزماً بالسماح للآخرين بأن يشاركوه المياه بالتساوي)[٤] ، وواضح من سياق النص ان الإمام الشافعي يخرج المياه عن الحيازة الشخصية مهما كان الظرف .. ولم تخرج القوانين الوضعية عن هذا الاطار العام في التعامل مع المياه ، كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصل المقبل .

وعلى هذا الفهم كانت المياه أهم عوامل الطبيعة التي ساهمت في نحت التجارب الحضارية الانسانية واعطتها صفتها المكانية والزمانية ، فكانت الأساس الذي قامت عليه الحضارات الانسانية الاولى على أرض العراق ، ولا يمكن لأي باحث أن يتصور العراق من دون النهرين ، أو يتصور حضارات ومدنيات عراقية علمت العالم اسرار الحياة دونهما ، فاذا كان القول الشائع ان مصر هبة النيل فلا شك ان العراق هبة نهريه العظيمين ، من دون أن يكونا هبة من أحد .. فقد كانت دجلة والفرات يجريان في بلاد الرافدين ، منذ فجر الخليقة ، وقد كانا تحت ادارة واحدة في كل التاريخ القديم والوسيط والحديث ، وحتى سقوط الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى[٥] . واذا كانت ثمة مشكلة برزت خلال هذا التاريخ الطويل فلا شك انها مشكلة كيفية التحكم بثورات النهرين التي كانت تأتي أحياناً على كل شيء .

وقد استمرت حالة الاستقرار هذه فيما يتعلق بمياه النهرين وروافدهما حتى بعد المحاولات الغربية لايجاد شكل من أشكال التقسيم لمياههما تبعاً لتقاسم اقاليم الدولة العثمانية ، وما بعد ذلك أيضاً من معاهدة لوزان ومعاهدة دولتي الانتداب بريطانيا وفرنسا عام ١٩٢٣ ، مروراً بكل الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الثنائية والثلاثية .. كل ذلك لم يغير من الامر شيئاً لسبب بسيط ، هو ان المياه لم تدخل حتى ذلك الوقت مختبرات السياسة ، فمتى بدأ تسييس مياه الفراتين ؟! وما هي العوامل التي دفعت بهذا الاتجاه ؟

الواقع ان بعض الكتاب يحاول ارجاع بدايات التسييس هذه الى مطلع

---

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .

(٥) د . عبدالملك خلف التميمي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

السبعينات ، أي الى بدايات المحاولات التركية ـ السورية لاقامة منشآت مائية على نهر الفرات ، لكن قراءة متأنية للواقع تثبت غير ذلك ، إذ مهما قيل عن المنشاة والمشاريع ، ومهما هوّل من أمرها ، فانها تبقى مشاريع محايدة وذات حدين ، بل هي يمكن أن تكون عوناً لجميع الأطراف وتثمر فوائد كبرى لشعوب حوضي دجلة والفرات لو حسنت النوايا .. لأن وجود سدود ومنشآت مائية اخرى على مجرى النهرين وروافدهما محكوم باتفاقات واضحة وآليات تنفيذية صادقة وصارمة يمكن أن يسهم في تنظيم استثمار أكثر اطمئناناً لمياههما ، وذلك ان تركيا وايران ما زالتا تملكان فائضاً مائياً كبيراً ، فتركيا مثلاً يبلغ فائضها المائي في الوقت الراهن ١٣٥,٩ مليار متر مكعب بينما تبلغ حاجتها الحالية ٣٢,١ مليار متر مكعب(٦) .

ان قراءة في المشهد السياسي والاقتصادي لدول الحوضين وحركة مصالحها على خارطة التحولات السياسية العالمية والاقليمية تكشف الجذور الحقيقية لما اصبح يعرف بالأدبيات السياسية بـ(مشكلة المياه) بين دول حوضي دجلة والفرات ، أو بكلام أبق بين تركيا وايران من جهة والعرب من جهة اخرى ، والتي هي (مشكلة) سياسية قبل كل شيء ، ولا علاقة لها بما يُروج حول أزمة المياه الراهنة والمستقبلية ، وان وجدت هذه الأزمة بالفعل . ان البحث في الواقع المائي الجديد في المنطقة يُبرز اربعة عوامل ، تعد الاساس الذي أقحم المياه الى مختبرات السياسة ، وهذه العوامل هي :

١ ـ سباق الادوار السياسية .
٢ ـ التدخل الخارجي .
٣ ـ التأزم الاقتصادي .
٤ ـ التأزم التاريخي .

وسنلقي الضوء على كل عامل من هذه العوامل على حدة :

١ ـ سباق الادوار السياسية :

تحولت تركيا بعد فقدان امبراطوريتها ، بعد الحرب العالمية الاولى الى قاعدة غربية تماشياً مع رغبة كمال اتاتورك العارمة في اورية تركيا وقطعها عن امتدادها

---

(٦) آزاد جلال شريف ، الامن المائي لاقليم كردستان العراق [مجلة سنتري برايتي ، اربيل ، العدد ١٣ ايلول ١٩٩٩ ، ص ٢٧] .

التاريخي باتجاه الشرق الاسلامي ، وقد وجد هذا التوجه تجاوباً محدوداً ، من قبل الغرب الذي شجعه في البداية على مسخ الهوية الاسلامية لتركيا .. إلا ان هذا الأمر ، لم يدم طويلًا ، فقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية لتركيا مع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي ، حيث عمل الغرب على استنفاد الرغبة التركية الى آخرها ، وهكذا تحولت تركيا الى خنجر اطلسي في خاصرة المعسكر الشيوعي ، أي ان تركيا ، استخدمت بذلك استخداماً متناغماً مع الرغبة الاتاتوركية ، واستمرت محتفظة بهذا الدور حتى نهاية الحرب الباردة .. لكنها اكتشفت مع نهاية هذه الحرب انها لم تحقق شيئاً مما أرادت مقابل انها حققت كل شيء للغرب ، إذ فقدت أهميتها الاستراتيجية ولم تنتم للغرب وبقيت معلقة بين انتماءين ، انتماء خسرته برغبتها وانتماء يرفضها باصرار .. ومن هنا بدأت تركيا تتحرك باتجاهات مختلفة ، وتتحسس من جديد امكاناتها الجيوسياسية ،[9] وتعيد اكتشاف أوراقها التي يمكن بواسطتها أن ترمم دورها كقوة اقليمية مهمة سواء كقاعدة غربية أو كقوة تملك بذاتها ما يؤهلها لتبوْ مركز يليق بتاريخها كوريثة للامبراطورية العثمانية ، فعلى الصعيد الأول طرحت تركيا نفسها قاعدة لمقاومة التيار الاسلامي المتنامي في المنطقة ، وذلك استجابة تلقائية لما صنعته الآلة السياسية والاعلامية الغربية من خطر اخضر كبديل مفترض للخطر الاحمر الزائل تديم من خلاله استراتيجياتها السياسية والدعائية والعسكرية .

أما على الصعيد الثاني ، أي الصعيد الاقليمي ، فقد تحركت باتجاهين ، الأول ايران ، فخاضت معها حرب نفوذ خفية ومعلنة في آسيا الوسطى لم تحسم نتائجها حتى الآن .. والثاني العراق وسوريا بوصفهما مركز الثقل الاساس للنظام الاقليمي العربي المراد استبداله بنظام اقليمي آخر شرق اوسطي .. وفي خضم حملتها المدعومة غربياً ضد العراق منذ مطلع التسعينات ، اعادت انقرة اكتشاف (سلاح المياه) مستغلة واقع جيوسياسي متمثل بعدم تطابق حدود موارد المياه مع الحدود السياسية وما اعطاها ذلك من موقع على منابع أهم نهرين في المنطقة .. وقد وضعت تركيا ثقلها كله وراء هذا الموضوع وبتشجيع ودعم غير محدود من قبل الغرب لا سيما امريكا وبريطانيا ، وليس من باب المصادفة أن تدفع المؤسسة العسكرية الحاكمة فعلياً في انقرة بعد آخر انقلاب معلن قامت به تدفع باثنين من مهندسي المياه الى سدة الرئاسة هما : توروجوت أوزال ، صاحب حلم (العالم التركي) على انقاض

الاتحاد السوفيتي السابق الذي توفي عام ١٩٩٣ ، وسليمان ديميريل الذي يعد اجرأ سياسي تركي في التعبير عن الاطماع التركية في الاراضي العراقية ، وصاحب فرضية [ان آبار النفط لهم ومنابع المياه لنا .. وان من حق تركيا التحكم بمياه دجلة والفرات ، حتى آخر نقطة حدودية ، وان مثل هذا التحكم جزء لا يتجزأ من السيادة التركية][٧] . وقد انفقت تركيا مليارات الدولارات في ظل اقتصادها المتداعي لاقامة مشروع (G.A.P) الذي يعد مشروعاً سياسياً أكثر من أي شيء آخر .. فحين تدرس النتائج الاولية لهذا المشروع يقال [انه بدأ في تحويل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح تركيا][٨] ، أو يقال [ان تركيا التي لا تنتج نفطاً قد وجدت نفسها بفضل الغاب تمارس نفوذاً متنامياً عبر استخدام مياهها الوفيرة ـ المصدر الجديد للقوة في المنطقة][٩] . هذه التقييمات الغربية أو الواقعة تحت الايحاء الغربي ليست وحدها التي تفضح سياسية المشاريع المائية التركية ، بل الاتراك انفسهم يؤكدون ذلك ، يقول كامران اينان وزير الدولة التركية في ندوة : تركيا على مشارف القرن الحادي والعشرين ، التي نظمتها غرفة صناعة وتجارة لندن في نيسان عام ١٩٩٠ : [ستوفر تركيا امكانات تسويق جديدة بين اوربا والعالم الاسلامي البالغ تعداده مليار نسمة وبلدان الشرق الأوسط على وجه التحديد ، وسيمكنها الجمع بين هذين العالمين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية ، وسيلعب مشروع غاب دوراً فعالاً في هذا الصدد][١٠] .

ولا تقف حمى البحث عن دور تركي جديد عند مشروع الغاب ، بل تعداه الى كل الاجراءات ذات المظاهر الفنية والاقتصادية ، المتعلقة بالمياه ، ولنسمع انقرة كيف تقيّم النتائج المعولة على مشروع اوزال المعروف بأنابيب السلام : [عندما تعتمد البلدان الاخرى على هذا المشروع فان هذا سيدعم الى حد كبير مركز تركيا

---

(٧) د . عبدالملك التميمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

(١٠) د . صباح محمود محمد و د . عبدالامير عباس ، السياسة المائية التركية [مطبعة المتوسط ، بيروت ١٩٩٨] ، ص ٥٦ ـ ٥٨ .

السياسي][11] .

وعلى الرغم من كل هذا الكلام عما حققته وستحققه السيطرة على المياه من تعزيز ودعم لدور تركيا الاقليمي ، فاننا لم نسمع عن أية نتيجة عملية لمشروع الغاب أو غيره من المشاريع السياسية الأهداف على الاقتصاد التركي المتداعي .

لقد كان من نتائج الهوس التركي بهذا الصدد بروز العوامل الآتية :[12]

١ ـ امتداد التعاون التركي ـ الاسرائيلي الى مشروع الغاب ، الذي اقامته على حوضي (....) دجلة والفرات ، وقد غدا هذا التعاون يشكل (الوجه المائي) للتحالف الاستراتيجي بين البلدين ، وقد قال وزير التجارة والصناعة (الاسرائيلي) يوم ٢٥ / ٣ / ١٩٩٨ : [ان تركيا واسرائيل ستتعاونان في مشروع الغاب وستضع (اسرائيل) خبراتها في مجال الزراعة والري لخدمة هذا المشروع ، حيث تمتلك تقانة متقدمة في هذين المجالين] .

٢ ـ تروج تركيا باستمرار مفهوم (الماء سلعة) ، وتسعى الى مقايضة الماء بالنفط ، ولهذا فانها تفكر في انشاء بورصة للمياه على شاكلة بورصة الاوراق والاسهم المالية ، بحيث تبيع المياه لمن يريد شراءها ، فتركيا ليست [مستعدة لاعطاء مياهها دون مقابل !!] ، ومن هذا المنطلق دعت تركيا بالاشتراك مع جريدة هيرالد تريبيون الدولية وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى عقد مؤتمر في اسطنبول في ٢٩ ـ ٣٠ / ٩ / ١٩٩٧ عنوانه [مياه العالم : تحويل مشروعات المستقبل] .

٣ ـ لا ريب في ان المشروع التركي لبيع المياه يشكل تطوراً نوعياً جد مهم في السياسة المائية التركية وفي الحقوق المائية لكل من سوريا والعراق ، وعلى الرغم من ان المشروع المعلن حتى الآن لبيع المياه يقتصر على ثلاثة أنهار وطنية هي سيحان وجيهان ، في اطار مشروع مياه السلام ، ومانجوت في اطار التعاون التركي ـ الاسرائيلي ، فان البحث والتفاوض بشأنه ما زالا

---

(١١) نجيم دونا مستشار الحكومة التركية .. عن [د . حسيب عارف العبيدي ، بيت الحكمة ، بغداد ، تموز ١٩٩٧] ، ص ٣١ .

(١٢) محمد نورالدين .. تركيا في الزمن المتحول .. قلق الهوية وصراع الخيارات [دار الريس للكتب والنشر ، بيروت] .

جاريين .

وعلى الرغم من كل شيء .. فقد بقي سؤال بولوك ودرويش الحيوي [هل السيطرة على مصادر المياه تؤدي الى فرض ارادة الاقوى على الآخرين ؟ .. وهل تستطيع دولة أن تتحكم في مصادر المياه ، وأن تغلق الصنبور عن الدول الاخرى في وادي النهر ؟] . بقي هذا السؤال معلقاً من دون اجابة ولو نظرية ، ويبدو انه سيبقى كذلك !

٢ ـ التدخل الخارجي

يعد هذا العامل أهم عوامل تسييس المياه في المنطقة وبشكل خاص المياه الدولية بين تركيا وكل من العراق وسوريا ، وقد اتخذ هذا التدخل وسائل متعددة لتحقيق اغراضه منها ما هو مباشر ، ومنها ما هو غير مباشر ، أي الدفع بالايحاء السياسي والاعلامي .

فعلى الصعيد الاول ، وكما قلنا سابقاً ، ان رغبة تركيا الجامحة لاحياء دورها المفقود في المنطقة دفعها الى الارتماء في الاحضان الامريكية ، ومن هنا بدأ الاستخدام الامريكي لتركيا من جديد .. أي ان واشنطن أعادت صياغة دور تركيا القديم ابان الحرب الباردة ، فبدلاً من أن تكون تركيا خنجراً في الخاصرة السوفيتية ، تكون كذلك بالنسبة الى المنطقة ، وقد كانت الشراكة الاستراتيجية بين تركيا واسرائيل خطوة على هذا الطريق ، سبقتها خطوات وتلتها خطوات اخرى ، تفاوتت في مستوى تأثيرها ، لكنها تدل جميعاً على الاستخدام غير المشروط لتركيا من قبل امريكا ، إذ وصل هذا الامر حد أن طلبت [واشنطن من تركيا قطع مياه دجلة والفرات ، عن العراق ، واستخدام المياه كسلاح سياسي لارغام العراق ...][١٣] ابان الصفحة العسكرية من ام المعارك .

لقد لعبت الادارة الامريكية الخفية للسياسة الخارجية التركية تجاه العرب دوراً بارزاً في بلورة تركيا كعدو شرس ، وحاقد على العرب ، وقد تجسد ذلك تجاه العراق بنقطتين اثنتين هما :

أولاً : احياء الاطماع التركية في الأراضي العراقية ، حيث ظهر في الادبيات السياسية التركية منذ مطلع التسعينات ما يعرف بـ [تأسيس تركيا الكبرى في ظل

---

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٣١٢ .

متغيرات الشرق الأوسط ، مكافأة على خدمات تركيا الاطلسية ، خاصة في عصر الحرب الباردة ، وما قدمته تركيا من تسهيلات ومساعدات لعملية عاصفة الصحراء ...][14] ، أو حديثهم عن اعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لأن الموصل ما زالت تابعة لتركيا ، كما صرح ديميريل في ٣ / ٥ / ١٩٩٥[15] .

ثانياً : الشراكة الاستراتيجية الكاملة بين تركيا و (اسرائيل) التي لم تعلن تفاصيلها حتى يومنا هذا ، والتي حولت تركيا الى قاعدة (اسرائيلية) متقدمة يمكنها أن تضرب انطلاقاً من أراضيها أي بلد تشاء من بلدان المنطقة .

وتشير مصادر وثيقة الصلة بالسياسة المائية التركية الى [ان فكرة بيع المياه هي فكرة تركية ـ (اسرائيلية) ..][16] وقد لعبت شركة تاهاك (الاسرائيلية) الدور الاساس في تهيئة البنى التحتية اللازمة لتنفيذ فكرة البيع هذه .

ولم يقف التدخل الخارجي في السياسة التركية ، عند حد امريكا و (اسرائيل) ، بل تعداه الى بريطانيا التي استماتت في دعم تركيا ومدها بكل ما تحتاجه من تسهيلات مالية وفنية للمباشرة ببناء السدود على نهر دجلة ، على غرار ما تم بناءه على نهر الفرات في اطار مشروع الغاب نفسه ، ولسنا بحاجة بعد كل ذلك أن نقوّم انعكاسات التدخل الخارجي على تسييس المياه العربية ـ التركية ، فاذا اجتمعت امريكا وبريطانيا و (اسرائيل) في توجيه السياسة التركية ، فلا شك ان التسييس سيشمل حتى الهواء الداخل الى العرب والى العراق بشكل خاص .

٣ ـ التأزم الاقتصادي :

يعاني الاقتصاد التركي أزمة مزمنة ، لم تستطع كل الاجراءات والمعالجات والدعم الخارجي المحدود من تجاوزها ، وقد بلغت هذه الأزمة حداً أوصل الاقتصاد التركي الى شفير الانهيار مع نهاية العام ١٩٩٩ ، حيث ارتفع الدين الخارجي الى ٨٠[17] مليار دولار .. [ويتأثر الاقتصاد التركي بالعديد من العوامل ، فمنذ عام

---

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) المصدر نفسه ، للمزيد من الاطلاع على لغة انقرة في الحوار حول المياه مع جيرانها ينظر الملحق رقم ٢ .

(١٦) د . صباح محمود محمد و د . عبدالامير عباس ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

(١٧) جريدة الزمان ، لندن ، العدد ٥٠٧ في ١٦ / ١٢ / ١٩٩٩ ، ص ١٤ .

١٩٨٠ اصبحت الأوضاع السياسية تزداد صعوبة بسبب تتابع الحكومات الائتلافية الضعيفة على الحكم التي تخلت عن السياسات الاقتصادية البعيدة المدى ، وزاد من متاعب الاقتصاد تدهور الوضع الامني في جنوب غرب تركيا ، مما عقد السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية أو زاد من الضغط المالي على الحكومات التركية المتعاقبة نتيجة حاجتها الى ميزانية اضافية للعمليات العسكرية ، التي يقوم بها الجيش التركي في مناطق الاكراد .. وقد انعكست هذه التطورات السياسية بقوة على الاقتصاد التركي ، خاصة على الاجراءات المالية لتقنين المصاريف الحكومية ، بعد الأزمة المالية في عام ١٩٩٤ ، فادى ذلك الى مضاعفة نسبة العجز المالي لتصل الى ٨ في المئة من مجموع الناتج القومي الاجمالي ، وزاد عدد الاتراك الذين خسروا ضماناتهم الاجتماعية ، وتضاعف العجز في رصيد الحساب الجاري الداخلي ليصل الى أكثر من ٢ في المئة من الناتج القومي الاجمالي][١٨] ..

وثمة نتائج سيئة اخرى للسياسات الخاطئة على الاقتصاد التركي ، فقد أدت محاولة محاكاة النماذج التنموية الغربية بدعم قطاع الصناعة ، على حساب القطاعات الاخرى ، الى نمو هذا القطاع على حساب القطاع الزراعي الذي كان يعد حتى وقت قريب أهم قطاعات الاقتصاد التركي ، وبلغت نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج القومي عام ١٩٩١ : ١٧ في المئة ، بعد أن كانت ٢٢,١ في المئة عام ١٩٨٠ ، يقابل هذا الانخفاض زيادة في مساهمة انقطاع الصناعي من ٢٣,٢ في المئة عام ١٩٨٠ الى ٣٦ في المئة عام ١٩٩١ .. وقد بلغت نسبة التراجع في انتاج القمح ٥,٤ في المئة ، والذرة ٣,٧ في المئة ، والعدس والفاصوليا والشمندر السكري وغيرها ٤ في المئة في المدة من ١٩٩١ - ١٩٩٣ .

وأثمر هذا التدهور نتيجتين تحملان انعكاسات اجتماعية كبيرة هما :

أولاً : ارتفاع نسبة التضخم ، حيث بلغت نهاية ١٩٩٩ .. (٩٠) في المئة ، بينما بلغت نسبة العجز في الميزانية ٨ في المئة[١٩] .

ثانياً : ارتفاع حاد في نسبة البطالة بسبب الغاء الوظائف وافلاس المصارف وتسريح اعداد كبيرة من عمال المصانع التي بيعت الى القطاع الخاص بضغط من

---

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

(١٩) المصدر نفسه .

صندوق النقد الدولي .

وقد ترافق هذا التدهور ، في الاقتصاد التركي ، مع ازدياد الحديث عن بوادر نقص حاد في المياه لدى عدد كبير من دول المنطقة ، لا سيما الدول العربية الغنية بالثروات الطبيعية التي أهمها النفط ، والتي أصبحت على مشارف أزمة [تتمحور حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية ، وازدياد الحاجة الى الماء .. فضلاً عن تخلف طرق الاستهلاك وغياب التخطيط الاستراتيجي . ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة النمو السكاني الى أكثر من ٣ في المئة ، وهي من النسب العالية في العالم ، فان العجز المائي يتضاعف ، وفي الوقت الذي يتوقع فيه ازدياد سكان الوطن العربي ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠ من ٢٩٥ مليون نسمة الى الضعف ، ويرتفع استهلاك الماء من ٣٠ مليار متر مكعب الى أكثر من الضعف ، فان الدور السياسي الاستراتيجي الاقتصادي للمياه سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم ، وبصفة خاصة في الوطن العربي][٢٠] .

وأمام كل هذا رأت انقرة ان المياه ستكون العصا السحرية التي تخرجها من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية المزمنة التي استعصت على كل الحلول ، ومن هنا شرعت باتخاذ التدابير اللازمة لتسييس المياه ، مستغلة الدعم الغربي ـ الصهيوني .

وفضلاً عن المشاريع والمنشآت التي أقامتها وتقيمها تركيا على حوضي دجلة والفرات والمقصود منها في النهاية اعطاء انقرة المرونة الفنية الكاملة في السيطرة والتحكم بموارد المياه الداخلة الى كل من العراق وسوريا ، فضلاً عن ذلك تحاول تركيا اشاعة مبدأ (بيع المياه) في العلاقات الدولية ، وهي بهذا المسعى لم تتوقف عند حد الحديث عن مقارنة المياه التركية بالنفط العربي فقط ، وانما شرعت [أو على الأقل أعلنت ذلك !] ببيع المياه الى (اسرائيل) بواسطة الناقلات البحرية وبكمية (٢٥٠ ـ ٤٤٠) مليون متر مكعب .. وفوق ذلك وقعت تركيا في آب عام ١٩٩٣ عقداً مع بلغاريا لشراء ٣٢ مليون متر مكعب من مياه نهر مريج بقيمة اربعة ملايين دولار !! .. وقد اتبع الاتراك هذه الصفقة المفضوحة الأهداف بتصريح على لسان وزير الدولة محمد جولهان قالوا فيه [ان تركيا قد تطلب من سوريا دفع قيمة المياه المتروكة لها من مياه الفرات][٢١] . وعلى الرغم من ان مبدأ بيع ومقايضة المياه ليس

---

(٢٠) عبدالملك التميمي ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٢١) د . صباح محمود محمد و د . عبدالامير عباس ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

جديداً ، في تاريخ العلاقات العربية التركية ، إلا ان محاولة صياغته كمبدأ في العلاقات الدولية يعد في غاية الخطورة ، ويمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني لجميع الدول المتشاطئة على الأنهر الدولية وخاصة الاقطار العربية العراق وسوريا وأيضاً مصر ، وهو تهديد يقع في مرتبة العدوان المباشر ، حيث [يصعب التمييز أحياناً بين الاساليب الاقتصادية الضاغطة وبين الاستعمال الفعلي للقوة لاجبار الطرف الآخر][٢٢] .

٤ ــ التأزم التاريخي :

هذا العامل يخص ايران أكثر من غيرها ، إذ كان التأزم هو الطابع الذي طبع العلاقات بين العراق وايران ، على مر العصور ، والحقب التاريخية ، وحتى في الفترات التي كان العراق فيها ، لا يملك أمر نفسه وكان جزءاً من الدولة العثمانية .

وتكاد تجمع المصادر التاريخية ، على حصر أسباب هذا التأزم بالأطماع الايرانية في الأراضي العراقية ، وما أدل على ذلك من الاتفاقات والمعاهدات الكثيرة التي عقدت بين الدولة العثمانية والحكومة العراقية من جهة ، والحكومة الايرانية من جهة اخرى ، بشأن الحدود العراقية الايرانية ، والغزوات والحصارات الكثيرة التي تعرضت لها المدن العراقية من قبل الحكام الايرانيين .. وكان من نتائج هذا التأزم ، أن دأبت الحكومات الايرانية على البحث عن أية أداة يمكن استخدامها لابتزاز العراق ، لذلك تعد ايران السباقة في استخدام المياه سلاحاً سياسياً ، فقد أقحمت ايران بطرق شتى موضوعة المياه على قومسيون عامي ١٩١٣ و ١٩١٤ ، وبموجبها الزم العراق ايران بتوزيع مياه الانهر الدولية بينهما بالمناصفة .. [إلا ان الحكومات الايرانية دأبت على اتباع سياستها الاستئثارية في الانهار المشتركة .. فتصرفت بمياهها حسب هواها بالرغم من اعتماد عدد كبير من البساتين والمزارع العراقية عليها وبالرغم من مخالفة تصرفاتها هذه لمبادىء القانون الدولي ، والاحكام والاتفاقات التي نصت على حصص العراق من هذه الأنهار باعتراف الحكومة الايرانية نفسها][٢٣] .. ان قراءة أولية في هذا النص العراقي الذي يعود الى نحو اربعين عاماً تكشف المساعي الايرانية الرامية الى استخدام المياه استخداماً سياسياً ، إذ لم

---

(٢٢) ا . د . كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١٤١ .

(٢٣) وزارة الخارجية ، حقائق عن الحدود العراقية ــ الايرانية ــ كانون الثاني ١٩٦٠ ، ص ٥ .

يؤشر تاريخ المنطقة وجود أزمة مياه في ذلك الوقت ، تسوغ الاجراءات الايرانية التي وصلت الى حد تغيير مسارات أنهر كثيرة ، كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصل المقبل ، على أية حال لم تتوقف محاولات استخدام المياه من قبل ايران سياسياً عند حبس المياه وتغيير مجاري الانهار وتلويث مياهها ، بل استخدمتها بشكل عدواني لالحاق الأذى المباشر بشعب العراق من خلال قيامها [بتحويل المياه الزائدة عن حاجتها في فصل الشتاء في الوقت الذي لا يحتاجها العراق ، مما يسبب ذلك انغمار مساحات واسعة من أراضيه وتلف مزروعاته الشتوية][٢٤] الأمر الذي كان يسبب ، فضلاً عن ذلك ، فيضانات مدمرة احياناً اذا تصادفت مع ارتفاع مناسيب دجلة من المنبع ولكن يبقى اخطر استخدام للمياه من ايران هو سلاحاً لتهجير المواطنين من المناطق العراقية الحدودية ، من خلال قطع المياه عنهم بطرق وأساليب مختلفة ، كما حصل في منطقة مندلي التي اضطر عدد كبير من سكانها الى الهجرة بسبب السياسة الايرانية ، ويظهر ذلك بوضوح ، من متابعة عدد نفوس المنطقة في تعدادات السكان للأعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ، وكما يأتي :

التعداد	عدد السكان (الف نسمة)
١٩٤٧	٥٣
١٩٥٧	٣٩
١٩٦٥	٣٠

* المصدر : عبد محور نجم الريحاني ، الابعاد الجيوبولتيكية للاعتداءات الايرانية على الحدود العراقية (مجلة الخليج العربي ، العدد (٢) ، ١٩٨٢ ، ص ٤٣ ـ ٤٤) .

وأيضاً كما حصل في منطقة بدرة التي انخفض عدد سكانها عام ١٩٦٧ من ٦٠ الف نسمة الى ١٨,١٥٩ الف نسمة .

(٢٤) د . نصيف جاسم ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

المبحث الثاني : الرؤية الغربية لمسألة المياه في العراق

ينظر الغرب الى المياه في العراق ، بوصفها جزءاً من المياه في المنطقة العربية .. وتختلف النظرة الغربية لمسألة المياه بصورة عامة عن نظرته الى المياه في المنطقة التي توضع منذ مطلع التسعينات على طاولة التشريح ، في اطار البحث عن أدوات يمكن بواسطتها زعزعة الثوابت التقليدية للأمن والتوازن الاقليمي ، الذي أصبح قديماً وغير مرغوب فيه وفقاً لحركة المصالح الغربية في هذه المنطقة الحيوية . وقد سيطر هذا الهاجس على معظم المعالجات والنظريات السياسية الغربية المتعلقة بعالم ما بعد الحرب الباردة ـ فمثلًا تعاملت بعض النظريات السياسية الامريكية مع المنطقة على انها جبهة حرب مفترضة سواء بصورة جمعية ، كما في (صدام الحضارات) لصموئيل هنتغنتون ، أو بصورة جزئية ، كما في (الاحتواء المزدوج) لمارتن انديك . وعلى ذلك فقد كانت المياه احدى الادوات التي عوّل عليها الغرب لاعادة صياغة المنطقة على وفق الرؤية الامريكية المعبر عنها بوضوح بمشروع السوق الشرق اوسطي ، ولذا نلاحظ ان كل ما كتب في هذا السياق عن المياه في المنطقة كتب من زاوية (حرب المياه) . متى ستكون وكيف ستكون ومَن الغالب ومَن المغلوب؟ ... ويرافق ذلك دفق هائل من المعلومات الاعلامية المهولة حول الجفاف المقبل والاجراءات الواجب اتخاذها ، فضلًا عن تقديم الدعم والمشورة الفنية لاي مشروع يمكن أن يسهم بدرجة أو باخرى في خدمة هذا التوجه .

ان النص الاتي للباحث الغربي جون بولوك ، يعد نموذجاً واضحاً لما ذكرناه سابقاً ، يقول بولوك : [من تركيا الى الخليج العربي ـ قلب الشرق الاوسط ـ تعد المياه عاملًا حيوياً في سياسات المنطقة لحياة الناس فيها . ان عدم وجود كميات كافية ومناسبة من المياه في المناطق التي تعاني نقصاً في هذا المصدر مثل المناطق الصحراوية يعني قيام نزاعات وتحالفات ومغامرات ، وهي مجال للتدخل الاجنبي ، ولكون عدد قليل من دول المنطقة غنياً بالمياه العذبة ، فان هذه الدول والدول الاخرى التي هي بحاجة الى المياه العذبة مستمرة في شراء السلاح للدفاع

عن الاراضي وعن حاجاتها للمياه . ان التاريخ يخبرنا بأن أحداث الماضي والحاضر في المنطقة تشير نحو الصراع وليس العكس ، لكن المياه يمكن أن تعيد التحالفات والتعاون بين دول المنطقة وربما بين الاعداء القدماء وكذلك لتوزيع حصص المياه بينها ، وكل مشكلاتها المتعلقة بالمياه مثل (اسرائيل) والعرب .

ويبدو ان سيطرة تركيا على مصادر مياه دجلة والفرات ستؤدي لأن تصبح تركيا قوة لها تاثيرها في جيرانها .. وهناك تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (C.I.A) ، صدر منتصف الثمانينات يقول بأن هناك عشر مناطق في العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه العذبة وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط بين العرب واليهود وبين العرب والاتراك][٢٥] .

ولم تقف الرؤية الغربية عند حد استشراف [المستقبل القاتم والملتهب للمنطقة] من جراء التنازع على المياه فحسب ، بل ظهرت في معظم الكتابات الغربية في هذه الموضوعة نزعة تفسير تاريخ المنطقة مائياً ، إن صح التعبير ، أي البحث عن دور المياه في كل الصراعات التي شهدتها المنطقة سابقاً بما فيها صراع الوجود العربي ـ (الاسرائيلي) .. والنص التالي أوضح مثال على هذه النزعة [لقد لعبت المياه بالفعل دوراً رئيساً في الحرب بين (اسرائيل) والعرب في عام ١٩٦٧ ، وفي الحرب الاهلية الدموية في الاردن عام ١٩٧٠ ، وفي غزو لبنان عام ١٩٧٨ وفي عام ١٩٨٢ ، وفي العمليات الحربية الخفيفة في شرق تركيا منذ عام ١٩٨٣ فصاعداً ، وفي صراع الجنوب ـ الشمال الذي أدى الى ارهاق السودان لفترة طويلة ...][٢٦] .

ان قراءة متأنية في النصوص الغربية المتعلقة بمياه الوطن العربي تكشف عن انها تدور بمجملها حول هدفين اساسيين هما :

أولاً :

العمل بكل الطرق على اشعال النزاعات على اسس جديدة تسهم في تعويم الاسس التقليدية للصراعات في المنطقة ، ومن ثم تهميش الحقوق العربية في الأرض والمياه وغيرها .. وتعد المياه هنا أحد الاسس الجديدة المناسبة جداً لهذه المهمة .

---

(٢٥) عن د . عبدالملك خلف التميمي ، المصدر السابق ، ص ٢١ ـ ٢٢ .

(٢٦) جون بولوك ، وعادل درويش ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

ثانياً :

العمل على تطبيق (مبدأ هارمون) القائل بالوحدة المطلقة لأراضي منظومة النهر ولكن التوحد هنا ليس على أساس المصالح المشتركة لشعوب الدول المتشاطئة ، بل على أساس تسهيل مهمة قيادة المنطقة من قبل الغرب .

المبحث الثالث : الرؤية التركية لمسألة المياه المشتركة مع العراق

تتلخص الرؤية التركية للمياه المشتركة مع كل من العراق وسوريا بالشكل التالي وكما حددتها الورقة التركية المقدمة الى ندوة [مشكلة المياه في الشرق الأوسط] . التي عقدت في بيروت عام ١٩٩٤ : [ان مياه دجلة والفرات مياه عابرة للحدود ـ أي ليست مياهاً دولية ـ تنبع من الاراضي التركية ، وهي بذلك مياه تركية .. ان تركيا لا تقبل السيادة المشتركة للبلدان الثلاثة على مياه نهري دجلة والفرات ، لأن مياههما تركية ، فحق السيادة عليهما تركي ...] .

من الواضح ان هذا الرأي رأي عائم لا يستند الى أي سند قانوني سوى الرغبة التركية المحضة في الاستحواذ على مياه النهرين ، وما يترتب على ذلك من مكاسب سياسية أولاً كما تقدم الكلام ، وهي بهذا الموقف تتجاهل بشكل كامل القوانين والاعراف الدولية التي تعالج موضوعة المياه من هذه الزاوية أو تلك والتي تصنف نهري دجلة والفرات نهرين دوليين بشكل لا يقبل اللبس .. كما يتجاهل الموقف التركي الحقوق المكتسبة للعراق وسوريا في مياه النهرين .

وقد ناقشت وزارتا الخارجية والري الموقف التركي من جوانبه المختلفة ، وقدمت تفنيداً علمياً لكل الافتراضات الواردة فيه . ولأهمية هذه المناقشة نورد نصها أدناه :[٢٧]

أ . السيادة المطلقة :

تدّعي تركيا انها تمتلك حق السيادة المطلقة على مياه نهري دجلة والفرات داخل اراضيها . وطبقاً لذلك فانها تبيح لنفسها التصرف المطلق بمياه النهرين ، من دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها (العراق وسوريا) .

ان الممارسة القانونية الدولية في هذا المجال تؤكد ان النهر المشترك المار عبر

---

(٢٧) وزارتا الخارجية والري ، المصدر السابق ، ص ٢٨ ـ ٣٢ .

اراضي أكثر من دولة هو ملك جماعي لهذه الدول . لذا لا يحق لأية دولة أن تقوم بأي عمل من شانه حرمان الدول الاخرى المشاركة من المنافع والحقوق المشروعة لها في هذا النهر ، وليس من المقبول أن تقوم أية دولة منفردة بممارسة هذه الأعمال لتحرم الآخرين من حقوقهم وانتفاعاتهم ، من دون اتفاق مسبق بين الدول المعنية .

ب . عدم الاعتراف بالصفة الدولية للنهرين :

ترى تركيا ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين بحيث تنطبق عليهما قواعد القانون الدولي ، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود [Trans - Boundry revers] . ان القانون الدولي بمختلف مصادره عرف النهر الدولي بانه النهر الذي تقع اجزاء منه في دول مختلفة ، ولذلك فان نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان ينبغي أن يتم تقاسم مياههما بين الدول الثلاث طبقاً لقواعد القانون الدولي .

ان تركيا تدّعي ان مفهوم قسمة مياه الأنهار الدولية لا يلقى قبولًا دولياً وانه يتوجب تطبيق مفهوم الاستخدام الامثل للمياه . ويرى العراق « ان قسمة المياه هي الهدف الذي انشئت لاجله اللجنة الفنية للمياه المشتركة عام ١٩٨٠ ، إذ نص المحضر الذي تشكلت بموجبه اللجنة على [تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من البلدان الثلاثة] . وان الاساس القانوني الذي يقوم عليه مفهوم القسمة ينبع من قواعد القانون الدولي وبخاصة قاعدة الانتفاع المنصف والمعقول التي تقرر حقّ دولة المجرىٰ المائي ، ضمن اقليمها ، بحصّة أو قسمة معقولة ومنصفة من استخدامات ومنافع المجرىٰ المائي الدولي » .

ج . مفهوم الاستخدام الامثل للمياه :

وتأسيساً على ما تقدم فان تركيا في معارضتها لمبدأ القسمة لتحديد حصص المياه للبلدان الثلاثة ، ترى ان المباحثات يجب أن تتركز حول كيفية تطبيق مفهوم الاستخدام الامثل الذي يتطلب وفق وجهة النظر التركية اعتماد خطتها المسماة [خطة المراحل الثلاث] .

ولتطبيق هذه الخطة تقترح تركيا تشكيل عدة لجان فرعية مهمتها اجراء دراسات تفصيلية في البلدان الثلاث عن : واقع الموارد المائية والزراعة ، اصناف التربة ، التخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية وجدواها الاقتصادية ،

ووضع معايير محددة للأراضي التي تخصص لها المياه وتحديد أنواع معينة من المحاصيل التي ينبغي أن تزرع في كل دولة .

والمعروف ان المعايير والممارسات التي تتصل بمسألة تصنيف التربة أو دراسات التربة هي كثيرة ومتنوعة ، وبالتالي فان من الطبيعي أن تختار كل دولة المعيار الملائم لظروفها ولذلك لا يمكن أن ينتظر من الدولة المشتركة في النهر نفسه أن تعتمد معايير وممارسات موحّدة ، كما ان البحوث والدراسات المتعلقة بتصنيف التربة ، هي بطبيعتها شديدة التعقيد ويستغرق انجازها وقتاً طويلًا ولا يمكن اثبات نتائجها بصورة قاطعة قبل الوصول الى مرحلتها التفصيلية النهائية .

ان الاسس الواردة في الخطة التركية قد تكون صالحة فيما لو طبقت في نطاق الدولة الواحدة فقط وذلك لوجود اختلافات جوهرية في التقييم الاقتصادي للمشاريع في كل دولة ، وفي السياسات الاقتصادية والزراعية ، وكذلك فيما تحتاجه من انواع معينة من الزراعة والمحاصيل .

ولذلك فان العراق قد رفض هذه الخطة لأنها لا يمكن أن تؤدي الى حل عادل ومعقول للمشكلة .

ان تركيا تستهدف من الاصرار على تطبيق هذا المفهوم الخاص بـ[الاستخدام الأمثل] استثناء مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في العراق ، التي تروى من مياه النهرين منذ أمد بعيد ، من الحصص المائية بحجة عدم خصوبة تلك الأراضي ، واستبعاد زراعة محاصيل معيّنة بحجة انها تستهلك كميات كبيرة من المياه .

في حين يرى العراق ان المفهوم التركي يتعارض مع التطور العلمي الذي يوفر الامكانيات لزيادة انتاجية الأرض بزيادة خصوبتها وبالتالي تغيير صنفها طبقاً لما تتيحه الوسائل التكنولوجية الحديثة . وفي هذا الصدد يؤكد العراق ، ان موضوع خصوبة الأراضي وجودة تربها (صنف التربة) يمكن معالجته خلال عمليات الاستصلاح المتكامل وغسل الترب المتملحة واستزراعها استزراعاً استصلاحياً لأكثر من موسم ، اذا ما كانت تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة والتغدق وتردي صنفها ، وباضافة الأسمدة الملائمة لتحسين خصوبتها . ان قسماً من أراضي وادي الرافدين التي تستزرع منذ نحو ٧٠٠٠ سنة قد تعرّض الى التملح والتغدّق نتيجة عدم وجود نظام بزل لتلك الأراضي ، وقد اعيدت الحياة عليها بالفعل ، نتيجة لجزء من عمليات

الاستصلاح التي اجريت على تلك الأراضي . ويجري حالياً استغلال الأراضي المستصلحة ضمن وادي الرافدين بكثافات زراعية عالية تصل الى ١٣٠ ٪ وبانتاجية عالية .

د . عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة :

ترى تركيا ان هذا المبدأ غير معترف به دولياً ، ان موقف القانون الدولي من هذا الموضوع واضح ومعروف ، وان معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع ، كانت تنص على حماية الاستعمالات القائمة في كل البلدان المتشاطئة .

ولا بد من الاشارة الى ان الاتفاقيات القائمة بين العراق وتركيا بشأن المياه تقرّ بهذا الحق ، وقد سعت للحفاظ عليه ، أي ان العراق عندما يطالب بحقوقه التاريخية والمكتسبة في مياه نهري دجلة والفرات في موضوع قسمة المياه الدولية المشتركة ، فانه لا يطالب بشيء خارج عمّا ورد في تلك الاتفاقيات وما ورد في قواعد القانون والعرف الدوليين .

هـ . عد حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً :

تصر تركيا على اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً وليسا حوضين منفصلين . ولذلك ترى ان مشكلة شحة المياه يمكن حلها وتأمين كامل متطلبات الدول الثلاثة من مياه النهرين اذا قام العراق بتحويل المياه من دجلة الى الفرات .

ان موقف العراق من هذا الموضوع يتلخص بأن نهري دجلة والفرات يشكل كل منهما حوضاً قائماً بحدّ ذاته من خلال حدود جغرافية وهيدرولوجية وطوبوغرافية واضحة . ولذلك فان فكرة اعتبار الحوضين حوضاً واحداً هي فكرة خاطئة بالمقاييس الفنية والطبيعية والقانونية ، وان اصرار تركيا على التمسك بهذه الفكرة (الخاطئة) يرمي الى الاستحواذ على أكبر كمية من ايرادات نهر الفرات لسهولة تنفيذ المشاريع عليه داخل الأراضي التركية مقارنة بحوض دجلة .

الفصل الرابع

البعد القانوني لمسألة المياه في العراق



المبحث الاول : المياه على خارطة القانون الدولي

يرى فقهاء القانون ، ان القانون الدولي [لا يسهم في تنظيم العالم بصورة مباشرة وفاعلة ، وعن طريق ارغام الدول على سلوكية السلام ...][1] ، ومعنى هذا انه اذا اريد لقانون دولي أن يولد ويعيش ففي الغالب يعيش بأحد الطريقين :

١ - اما أن يكون فضفاضاً وعائماً يصلح للحالة ونقيضها ، وبالتالي تكون ولادته مثل عدمها .

٢ - واما أن يفرض من قبل جهة أو جهات دولية على جهة أو جهات دولة اخرى .

ان هذا الكلام يقدم جزءاً مهماً من الاجابة على المفارقة الغريبة التي يعيشها القانون الدولي والمتمثلة بعدم وجود قانون واضح ومحدد ومعترف به ، يحكم أكثر القضايا تفجراً في العلاقات الدولية الآن وهي قضية المياه .. فلا يتعدى الموجود في الوقت الراهن لمعالجة ما يحدث في قضية المياه عن مجموعة اعراف وتقاليد نحتتها الممارسة عبر التاريخ وقواعد وضعتها مؤتمرات المياه الدولية أو اللجنة القانونية في الامم المتحدة أو المعاهدات والاتفاقيات الثنائية .

ويعزى الباحثون أسباب هذه المفارقة الى ما يطلقون عليه بـ (الواقعية السياسية) أي ما تفرزه حركة توازن وتصارع واتفاق القوى السياسية المؤثرة في المشهد السياسي العالمي ، وهنا يدخل عامل القوة كمؤثر حاسم لبلورة هذا الاتجاه

---

(١) W.D.Coplin .. عن د . كاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

المكتبة الاكاديمية للمياه
بإشراف الدكتور ريان العباسي

دون ذاك .. أو بكلام آخر بلورة بقاء حالة عدم وجود قانون دولي للمياه في العلاقات الدولية على ما هي عليه [إذ مارست الدول المتشاطئة في أعلى النهر والدول التي تتمتع بميزة عسكرية أو جغرافية قدراً كبيراً من الضغط ضد فكرة اللجوء الى القوننة في هذا المجال بالذات ـ أي مجال المياه ـ ، فالاتحاد السوفيتي السابق ، في سبيل المثال ، من حيث كونه في عدد من الاحواض المائية دولة تشاطؤ تقع في أعلى النهر ، ونظراً لتفوقه العسكري والاقتصادي ، فقد استطاع الدخول في اتفاقيات اقليمية مؤاتية ـ اتفاقيات مجرى مياه ـ ، وهكذا احتج السوفيت على أي تدخل في حرية عملهم من خلال القوننة على الصعيد الكوني][2] .

ولعل هذا الأمر يفسر سبب عدم قدرة لجنة القانون الدولي التي عهدت اليها الامم المتحدة في عام ١٩٧٠ مهمة تطور التعليمات المتعلقة بالمشاركة في المياه الدولية ، وادارتها وصيانتها ، وعدم قدرتها حتى هذا اليوم من التوصل الى صيغة مرضية ، وحتى مشروعات المواد التي تبنتها في حزيران ١٩٩١ وطلبت عرضها على الدول الاعضاء في الامم المتحدة لدراستها ، على أن يفتح باب التوقيع عليها كاتفاقية دولية في مدة اقصاها العشرون من آيار ٢٠٠٠ ، نقول حتى هذه المشروعات ما يزال التجاوب معها محدوداً جداً حتى الآن[3] .

[نص المشروعات ـ ملحق ١]

وكان من نتائج هذه الواقعية السياسية أيضاً خضوع جميع النصوص المتوفرة سواء كاتفاقيات ثنائية نموذجية أو كأطر دولية الىَ التفسير الذي تنفذ من خلاله ارادة الأقوى وتملي المطلوب على الطرف الآخر .

وهكذا بقيت الامور تسير على وفق الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية المباشرة مع بعض الأطر الدولية ، ونقصد بها الاتفاقيات التي صدرت عن الامم المتحدة عام ١٩٦٤ والتي تبلغ ٢٥٣ اتفاقاً ، مع ملاحظة ان الاتفاق العام في ما يتعلق بالمياه يعود تاريخه الى عام ١٩٢٣ ، ولكن على الرغم من كل ذلك تبقى قواعد مؤتمر هلسنكي ١٩٦٦ أهم محاولة لبلورة قانون دولي ، في الذاكرة السياسية والقانونية

---

(٢) عون خصاونة ، لجنة القانون الدولي ومياه الشرق الأوسط ، عن جي . أ . الان وشبلي ملاط ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

للمياه ، حيث وضعت هذه القواعد تفاصيل في غاية الاهمية حول تقسيم حصص المياه بين الدول المتشاطئة وأكدت [ان الدولة تتمتع بالسيادة على جزء من النهر الدولي المار باقليمها ، وما يترتب على ذلك من الاستفادة من مياهه في أغراض الزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء وغيرها . وهذه السيادة عليها قيود معينة مردها حق الدول النهرية الاخرى في الاستفادة بدورها من مياه النهر ، وألا يتأثر هذا الحق بالمشروعات التي تقوم بها احدى الدول النهرية في اقليمها][4] . ومهما اختلفت وتباينت الانظمة والاعراف ومحاولات القوننة ، فيمكن القول انها جميعاً اشتركت في مبادىء عامة يمكن تلخيصها بما يأتي :

١ - تأكيد حقوق كل دولة تقع على نهر يمر بأكثر من دولة في الحصول على المياه بشكل عادل ومتساوٍ من دون أن تؤثر ممارسة هذه الحقوق على حقوق الدول المتشاطئة معها على مجرى النهر .

٢ - كل نظام للمياه ينتمي لحوض نهر واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة .

٣ - التاكيد على الحقوق المكتسبة للدول في مجاري الانهار ، وقد عرضت لجنة القانون الدولي هذه الحقوق بالشكل الآتي : [الاستغلال المتواتر لمدة زمنية طويلة من دون اعتراض باقي النظام المائي الدولي للنهر][5] .

ويعاني هذا التعريف كما هو واضح من نقطتين هما :

أ . العمومية وعدم التحديد ، فعبارة [مدة زمنية طويلة] عبارة شديدة العمومية لا تصلح اساساً للصياغات القانونية ، فهذه المدة ممكن أن تكون سنة أو سنتين وممكن أن تكون عشرة قرون .

ب . انها ممكن أن تعطي الطرف المسيطر على مصادر المياه لاي سبب كان حقاً مكتسباً .. ومثال ذلك السيطرة (الاسرائيلية) على بعض مصادر المياه العربية .

ان الاستمرار في استعراض تاريخ محاولات قوننة المياه في العلاقات الدولية يقودنا الى التوصيات المهمة التي اتخذتها لجنة القانون الدولي ، في حزيران

---

(٤) عبدالمالك خلف التميمي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٥) هذا التعريف صدر عام ١٩٥٨ ، ضمن المبادىء التي أكدت عليها الدورة الثامنة والاربعين للجنة .

١٩٩١ ، والتي استوعبت كل المحاولات السابقة لبلورة قانون دولي حول المياه وأهمها مبادىء هلسنكي ، وقد أكدت هذه التوصيات ما يأتي :[٦]

أولاً : لا بد من اتفاق بين الدول المشتركة في حوض النهر المستخدمة للمياه تكون المبادىء العامة في القانون الدولي الخاصة بالمياه هي المرجعية لأي نزاع بهذا الخصوص ما لم يفلح الحوار والاتفاق بين الأطراف المتنازعة .

ثانياً : الاستخدام الجيد والمناسب لمياه النهر من قبل الاطراف المستفيدة منه بحيث لا يسبب ضرراً في وادي النهر ، ومن دون هدر لهذا المصدر المهم .

ثالثاً : ان الدول في أعلى النهر أو الدول التي تملك القوة العسكرية ، وترغب بحل مشاكلها بهذه الوسيلة وتشكل ضغطاً على الدول الاخرى في وسط أو أسفل النهر مستغلة الموقع الجغرافي والقوة العسكرية ليس من حقها أن تلجأ الى ذلك الاسلوب لأنه يضر بمصالحها ومصالح الآخرين .

رابعاً : التعاون بين الدول المشتركة في مياه النهر لترشيد استخدام المياه .

خامساً : ينبغي أخذ حاجة كل دولة للمياه في اطار ظروفها الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار .

سادساً : تبادل المعلومات بشأن المياه بين الدول المستخدمة لمياه النهر كمياه دولية في اطار اتفاقية للتعاون بينها خاصة بالمياه .

اننا في استعراضنا السابق لصيرورة قانون المياه الدولي ، أهملنا الكثير من التفاصيل والمناسبات التي تم خلالها بحث الموضوع ، وابداء الرأي فيه ، وذلك لاعتقادنا بعدم اضافتها لاشياء جوهرية لهذه الصيرورة .. ولكن ما يجب التوقف عنده هنا هو موضوع مسيرة مفهوم المياه الدولية ، الذي كان أحد المشاكل الفنية التي عانت منها بعض المؤسسات الدولية في تعاطيها للموضوع بحثاً وتشريعاً ، كالبنك الدولي الذي استخدم تعابير عديدة لوصف النهر الدولي ، منها : المياه المجاورة ، المياه اللاوطنية ، المياه الحدودية ، المتعاقبة ، العابرة للحدود ، حوض النهر ، مجرى المياه الدولية ، شبكة مجرى المياه الدولية ، الطريق المائي الدولي ، وحوض الصرف .. وقد اعتمد مؤتمر هلسنكي التعبير الأخير في تعريف النهر الدولي ، وعرفه على الشكل الآتي : حوض الصرف الدولي منطقة جغرافية تمتد الى ما يتجاوز دولتين أو أكثر يحددها منتهى خط توزيع شبكة المياه ، بما فيها المياه السطحية أو الجوفية

---

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

الجارية الى مصب مشترك[٧] . وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ملاحظة مهمة هي ، ان فقه القانون الدولي يكفيه أن يكون أحد روافد النهر دولياً لكي يعد حوضه دولياً[٨] .

ويعتمد البنك الدولي تعبير [الطريق المائي الدولي] ليضع تعريفه الواسع للمياه الدولية على النحو الآتي[٩] :

١ - الأنهار أو القنوات أو أية كتلة مائية مشابهة تشكل حدوداً بين دولتين ، أو أية كتلة مياه سطحية تجري خلال دولتين أو أكثر .
٢ - أي رافد أو أية كتلة مياه سطحية تشكل جزءاً ، أو عنصراً اساسياً من أي طريق مائي موصوف اعلاه في (١) .
٣ - الاجوان [الجون : جزء من بحر أو بحيرة ضمن منحني واسع من الشاطىء] أو الخلجان أو المضايق والقنوات التي تتاخم دولتين أو أكثر والمعترف بكونها ، وان ضمن دولة واحدة ، قنوات مواصلات ضرورية بين عرض البحر والدول الاخرى وأي نهر يصب في هذه المياه .

والملاحظ ان تعريف البنك الدولي يخضع لمتطلبات سياسته الخاصة ، كذلك هو يتوسع فيه ليشمل مياهاً تعد وفق الاعراف الدولية خارج مفهوم المياه الدولية ، فيشمل في الفقرة الثانية ، حتى المياه الوطنية التي تصب في بحار أو مضايق دولية ، وفي ذلك بعض الخطورة لانه يوسع دائرة التدخل في شؤون المياه ، أو في الأقل هو يفتح الباب أمام ذلك .

ان ما تقدم من حديث عن المياه والقانون الدولي ، كان ينصب على المياه السطحية حصراً ، ولكن ثمة قضية مهمة تبدو حتى الآن مغيّبة من خارطة اهتمام القانون الدولي ، وهي قضية المياه الجوفية .. والواقع ان محاولة قوننة المياه الجوفية أكثر تعقيداً من المياه السطحية ، وذلك لثلاثة أسباب تبدو متداخلة هي :

١ - ارتباط المياه الجوفية الوثيق بالخلافات حول الحدود بين الدول ، وهي عادة خلافات معقدة وشائكة .

---

(٧) جي . ا . الان وشبلي ملاط ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٨) عبدالمالك خلف التميمي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
(٩) جي . ا . الان وشبلي ملاط ، المصدر السابق ، ص ٦٣ - ٦٤ .

٢ ـ قلة المعلومات الدقيقة المتوفرة حتى الآن عن المياه الجوفية .

٣ ـ قلة الاهتمام بالمياه الجوفية سابقاً وحاضراً ، مقارنة بالمياه السطحية .

وقد أشار البنك الدولي الى المياه الجوفية على انها جزء من المياه السطحية ، وادخلها ضمن تعريف شبكة مجرى المياه باعتبارها [جزءاً متكاملاً مع المياه السطحية][١٠] .

واشارت قواعد هلسنكي الى المياه الجوفية فقط حين تجري مع المياه السطحية الى مصب مشترك .. ويذهب بعض فقهاء القانون الى ان [المياه الجوفية التي لا صلة لها بالمياه السطحية يجب ألا تدخل في التوسع الحالي لصيغة مجرى المياه][١١] .

---

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٦٤

(١١) المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

المبحث الثاني : التوصيف القانوني للمياه

كانت المياه حتى وقت قريب تعد (خيراً مباحاً) غير موصفة بذاتها اقتصادياً وقانونياً ، وقد ساعدت جملة من الاسباب على شيوع هذا المفهوم ، أهمها الوفرة التي كان العالم يتمتع بها ، فما قلناه سابقاً عن حوضي دجلة والفرات من ان المشكلة التي كانت سابقاً هي الوفرة وليس الندرة يصح على معظم انحاء العالم ، لا سيما المنطقة العربية . غير ان شيوع هذا المفهوم لم يمنع من ظهور بعض التشريعات التي تحاول أن توصف وتنظم استعمال المياه كما في الشريعة الاسلامية التي تعاملت مع موضوعة المياه على وفق القواعد الآتية :[١٢]

أ . الماء هبة من الله ، وهو من ناحية المبدأ ، ملك للمجتمع . وهذا ينشيء حق الشفّة الاولى بالنسبة للفرد والمواشي وحيوانات العائلة .

ب . ان القيمة التي يضفيها العمل الى المياه بابقائها في وعاء ، ومن خلال أعمال توزيعها أو حفظها ، أو من خلال هذه الاعمال ، قد ينشيء حقاً مؤهلًا للملكية . ويصح هذا على الري بخاصة (حق الشرب) ، وكذلك يسمح بتملك المياه التي يحملها (المتلقون) . وما زال الاتجار بالمياه من قبل السقابين [باعة المياه في الشوارع] معروفاً في بعض البلاد العربية .

ج . تتباين مبادىء المشاركة في المياه طبقاً للاستخدامات المحلية ، لكن الاتجاه العام هو الاعتراف بحق سابق للتملك ، مضاف اليه التوزيع المطلوب من الفائض .

د . تترتب المسؤولية على من يحجب المياه أو من يسيء استخدامها ، كما تترتب المسؤولية على من يلوث المياه أو يفسد نقئها .

وقد استندت التشريعات المحلية لبعض دول المنطقة الى هذه القواعد في استنباط سياقات قانونية لتنظيم استخدام المياه فاقرت بمبدأ الملكية العامة للمياه واستثنت من ذلك [المياه الراكدة التي يمكن تصريفها دورياً والمياه التي تنبع من

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

مصادر غير عامة ، ومياه الآبار الخاصة والطبقات الجوفية الحاملة للمياه][١٣] .
وقد عدل هذا النص باتجاه تقليل الاستثناءات والتوسع بتعميم المياه ، حيث لم تستثنَ من الملكية العامة سوى مياه الأمطار شرط ألا تشكل برك مياه راكدة . وهكذا بقي الأمر ولم تتطور النظرة الى المياه تطوراً جذرياً ، إلا في العشرين سنة الأخيرة وبشكل خاص خلال سنوات التسعينات التي شهدت تغييراً انقلابياً في النظرة الى المياه ، حيث تحولت المياه نتيجة لجملة من الاسباب السياسية أولًا والاقتصادية والاجتماعية الى سلعة تباع وتشترى .

وقد تذرع مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ بمحاولة الدفع الى استخدام الطرق المتطورة في الري في نزوعه لوضع (سعر اقتصادي للمياه) وأسفر المؤتمر عن اتفاق المشاركين فيه على اعتبار المياه [ثروة اقتصادية ، يجب التعامل معها مثل أية ثروة طبيعية اخرى .. وبناء على هذه القاعدة برهن رجال الاقتصاد وعلماء المياه على ان المياه سلعة يمكن الاتجار بها][١٤] . وبناءً عليه أيضاً شرعت الجهات ذات المصلحة ، بالعمل بكل الطرق لبلورة صيغة الاتجار ، ووضعوا خططاً متكاملة لاقامة بورصة للمياه محددين سعر مياه البحر المحلاة سعراً مرجعياً للمياه المبيعة !!

ان العمل باتجاه تحويل المياه الى سلعة تجارية تعكس توجهاً خطيراً في العلاقات الدولية وستكون من اولى نتائجه وضع جميع الجهود التي بذلت من أجل بلورة قانون دولي للمياه وكل ما اسفرت عنه هذه الجهود على الرف لأن القضية ستتحول من قضية علاقات دولية الى قضية تجارة دولية ، وهو ما يعني ان جهود تفادي وفض منازعات المياه بين الدول ستعود الى نقطة الصفر .. وسيتضح ان الآلة السياسية والاعلامية التي وضعت الفرضيات التشاؤمية حول ما أسمته بـ (حروب المياه) . لم تضع ذلك بناءً على استقراء واقع الحال أو استشراف آفاقه ، بقدر ما وضعته بناءً على حاجتها السياسية والاقتصادية لهذه الفرضيات ، ووضعت معها آليات تحقيقها .

---

(١٣) عن قانون صادر في المغرب عام ١٩١٤ .. للمزيد ينظر المصدر السابق ص ١٧٧ .
(١٤) جون بولوك وعادل درويش ، المصدر السابق ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

المبحث الثالث : وصف علاقات العراق مع الدول المتشاطئة معه

أولاً ـ تركيا :

يعود تاريخ اول محاولة لوضع اطار قانوني للعلاقة المائية بين العراق وتركيا الى عام ١٩٢٣ حيث نصت المادة (١٠٩) من اتفاقية لوزان المعقودة بين الحلفاء وتركيا في تموز عام ١٩٢٣ على [عند عدم وجود احكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها ، وذلك عندما يعتمد النظام المائي ـ فتح القنوات ، الفيضانات ، الري ، البزل ، والمسائل المماثلة ـ على الاعمال المنفذة في اقليم دولة اخرى ، أو عندما يكون الاستعمال المائي في اقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة اخرى بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسالة بالتحكيم][١٥] .

وواضح ان هذه المحاولة كانت محاولة غير مباشرة ، أي ان العراق لم يكن طرفاً في صياغتها ، بل هي جزء من اتفاقية بين الحلفاء ، الطرف المنتصر في الحرب العالمية الاولى وتركيا أحد أطراف المعسكر المهزوم في تلك الحرب ، وواضح أيضاً من سياق النص السابق انه لا يفترض التعامل بين دولتين وانها منطقة في طور التكون ، متحركة الحدود ... وبناءً على ذلك فلو اسقط الباحث في تاريخ العلاقات المائية بين العراق وتركيا هذه المحاولة من حسابه لما كان عليه ضير وفق مقتضيات الامانة العلميَة .

وبعد هذا التاريخ بنحو ٢٣ عاماً ، أي عام ١٩٤٦ ، ولدت أول معالجة قانونية للعلاقة المائية بين العراق وتركيا ، حيث تم في هذا العام توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين الحقت بها ستة بروتوكولات عالج الاول منها [تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما ، بالتاكيد على حق العراق في تنفيذ أية

---

(١٥) وزارتا الخارجية والري ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

انشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف انشائها][16] .

وقد احتوى البروتوكول المشار اليه في مادته الخامسة على نص غاية في الأهمية يعد أول اقرار تركي مكتوب بالحقوق المكتسبة للعراق في حوضي دجلة والفرات وما ترتبه هذه الحقوق من مشاركة الجانب العراقي واطلاعه على أي منشا تفكر الحكومة التركية باقامته على نهري دجلة والفرات ، حيث ورد النص بالشكل الآتي : [توافق حكومة تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية ، قد تقرر انشاؤها على أحد النهرين أو روافده ، وذلك لغرض جعل الاعمال تخدم على قدر الامكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا][17] ، ولم يوضع هذا النص موضع التطبيق إلا عام ١٩٥٨ ، حيث ابلغت تركيا العراق عن نيتها في الشروع بانشاء أول سد لها على الفرات وهو سد كيبان الذي تبلغ طاقته الخزنية حسب البلاغ التركي ٩,٤ مليار متر مكعب[18] ، إلا ان هذا البلاغ كان أول دليل على سوء نية الجانب التركي ، وعدم اخلاصه في تعامله مع العراق ، إذ سرعان ما اكتشف العراق ان الطاقة الخزنية لهذا السد تبلغ ٣٠,٥ مليار متر مكعب[19] وليس ٩,٤ كما ابلغوا !! .

وبقي الحال على ما هو عليه برغم اجراء محاولتين عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ لبلورة رؤية مشتركة لموضوع تقاسم مياه النهرين وما يتعلق بذلك من حقوق وواجبات إلا انهما لم تسفرا عن نتيجة .. وفي عام ١٩٨٠ وقع العراق وتركيا محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني ، وقد ورد في الفصل الخامس منها الخاص بالمياه ما يلي[20] : [اتفق الطرفان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الاقليمية خلال مدة سنتين قابلة للتمديد سنة ثالثة وستدعى الحكومات الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
(١٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
(٢٠) د . صباح محمود محمد و د . عبدالامير عباس ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

لتقييم نتائج اعمال اللجنة الفنية المشتركة ، ولتقرير الطرق والاجراءات التي توحي بها اللجنة الفنية المشتركة للوصول الى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة] .

ويشير النص بوضوح الى سوء النية كان حاضراً في الذهنية التركية لحظة وضع هذا المحضر ، فعبارة [... تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الانهار المشتركة] ، ليست بريئة من الدس ، وهي تعد الأساس لما تسميه انقرة اليوم بـ (الاستخدام الأمثل للمياه) الذي تحاول أن تسوقه بديلًا عن الحق التاريخي للعراق وسوريا في حصة بيّنة وواضحة من مياه النهرين .. أي ان انقرة تريد أن تقول (التي يحتاجها) بدل (التي يستحقها) وغني عن البيان ما تحمله عبارة مثل هذه على مستويي الصياغة القانونية والتفسير ، والحق المترتب عليها . والغريب ان المفاوض العراقي لم ينتبه الى هذا الدس ووقع عليه !!

ان النصين السابقين هما أفضل ما تم التوصل اليه في المفاوضات العربية ـ التركية حول المياه حتى الآن .. والغريب ان النص الموضوع عام ١٩٤٦ يعد مكسباً متقدماً للعراق مقارنة بالنص الموضوع عام ١٩٨٠ حيث تلزم تركيا نفسها بموجبه بالكشف عن كل ما تخطط له وتعتزم التصرف به من المياه المشتركة .. وهو نص لو وضع موضع التنفيذ فانه سيحل قدراً غير قليل من الاشكالات القائمة بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة اخرى .

ثانياً ـ سـوريا :

في ٢٣ كانون الاول عام ١٩٢٠ عقدت بريطانيا وفرنسا باعتبارها دولتين منتدبتين على العراق وسوريا معاهدة عرفت بـ (معاهدة باريس) ، وقد اتفق الطرفان بنص المادة الثالثة من المعاهدة على تسمية لجنة مشتركة [يكون من واجبها الفحص الاولي لاي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي (في سوريا) لمياه نهر الفرات ونهر دجلة ، والذي من شانه أن يؤثر على مياه النهرين عند نقطة دخولهما الى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني (العراق)][٢١] . فكانت تلك أول محاولة اتفاق بشان المياه بين العراق وسوريا .. وقد ظلت هذه المحاولة يتيمة حتى ١٦ نيسان ١٩٩٠ ، حيث وقع البلدان اتفاقاً مؤقتاً لتحديد حصة العراق

---

(٢١) وزارتا الخارجية والري ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

بـ (٥٨) في المئة[٢٢] من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية ـ السورية ، وحصة سوريا بـ (٤٢) في المئة منها . ويعد هذا الاتفاق خطوة مهمة على طريق التنسيق بين العراق وسوريا اللذين تضعهما خارطة التحديات التركية في جبهة واحدة ، ولكن تبقى هذه الخطوة هي أضعف الايمان ، وتفترض مصالح البلدين مستوى عالياً من التعاون والتخطيط المشترك لمواجهة التحديات التركية .

والملاحظة المهمة في هذا الاتفاق هي انه الاتفاق المؤقت الثاني الذي يعقد بين دولتين من دول حوض الفرات ، إذ سبق لسوريا وتركيا أن وقعتا اتفاقاً مؤقتاً عام ١٩٨٧ ، نص على أن تكون كمية المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية ـ السورية لا تقل عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية ، وهي الكمية ذاتها التي نصت عليها معاهدة حلب التي عقدت بين تركيا وسوريا في آيار ١٩٣٠ !!.

ثالثاً ـ ايـــران :

على الرغم من شراسة السياسة المائية الايرانية تجاه العرب وعدوانيتها ، وبالتحديد تجاه العراق ، فان موضوعة العلاقات المائية بين ايران والعرب ، وتحديداً تجاه العراق ، إلا ان موضوعة العلاقات المائية بين ايران والعرب تكاد تكون مغيبة من مدارات الاحاديث العربية حول موضوعة المياه ، وتحدياتها ، في وقت يحتل فيه الحديث عن المياه العربية وتحديات الحاضر والمستقبل موقع الصدارة في الأحاديث السياسية والاقتصادية العربية والدولية . ويقف وراء هذا الغياب أو التغييب ، باعتقادنا ، سببان اساسيان هما :

١ ـ التأزم المستمر في العلاقات العراقية ـ الايرانية ، ووجود قضايا خلافية كبرى ، عوم الكثير من التفاصيل المهمة في هذه العلاقات ، ومنها موضوعة المياه والتجاوزات الايرانية المستمرة على الحقوق العراقية في هذا المجال .

٢ ـ ثانوية العلاقات المائية العراقية مع ايران ، مقارنة بالعلاقة مع تركيا ، وذلك تبعاً لضآلة الايرادات المائية الواردة للعراق من الاراضي الايرانية اذا ما قيست بايرادات عمودي دجلة والفرات .

---

(٢٢) هذه النسبة تصبح ٥٢ في المئة عند عبدالمالك خلف التميمي ، ينظر المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

ان المتتبع للعلاقات العراقية ـ الايرانية يكتشف ان الاطماع الايرانية في المياه العراقية ، تعد أول أطماع اقليمية في المياه العربية عبر عنها بالكلام والفعل ، حيث ادرجت هذه الاطماع ضمن الموضوعات التي ناقشتها وعالجتها لجنة الحدود العثمانية ـ الايرانية في اجتماعاتها عامي ١٩١٣ و ١٩١٤ ، على اساس قسمة المياه المشتركة بين البلدين مناصفة ، إلا ان ايران لم تلتزم باي تمهد أو اتفاقية وواصلت تجاوزاتها على الحقوق المشروعة للعراق في جميع الانهر الدولية المشتركة التي يتجاوز عددها الاربعين نهراً[٢٣] ، من خلال قطع مياهها وحجزها واطلاقها في أوقات وحالات تسبب اضراراً كبيرة بالمدن والقرى الحدودية ، وتحويل مجاري الكثير من الانهار الى داخل الأراضي الايرانية ، كما حصل مع أنهار : بناوة سونة وقرهتو والوند وكنكر وكنجان جم وكلال بدرة والطيب ودويريج وشط الأعمى والكرخا[٢٤] وغيرها [وقد طالبت الحكومة العراقية منذ عشرات السنين بحل قضايا الأنهار .. بجملتها وتقسيم مياهها وقدمت مقترحات مختلفة لحل كل قضية على حدة ، بواسطة لجان فنية مشتركة ، فكانت الحكومة الايرانية تتنصل دائماً بمختلف المعاذير على طريقتها في الامتناع عن تثبيت الحدود ، ومنها مثلًا تاجيل ذلك حتى الانتهاء من حل قضايا الحدود بجملتها في حين أنها هي التي كانت تماطل في تثبيت الحدود][٢٥] .

وواضح من ذلك ان ايران تنطلق في مرتقفها ، من تصميم كامل على الاستحواذ على الحقوق المائية العراقية كاملة ، من دون مراعاة النصوص والمعاهدات والمحاضر التي وقعتها مع العراق أو القوانين والأعراف الدولية التي تصنف الأنهار المشتركة بين البلدين بشكل واضح ولا لبس فيه بانها أنهار دولية ينطبق عليها ما ينطبق على المياه الدولية في أي مكان .. ونقدم أدناه أمثلة توضيحية مضافة حول الاطماع الايرانية في المياه العراقية استناداً الى كتاب وزارة الخارجية العراقية [حقائق حول الحدود العراقية ـ الايرانية] الذي اصدرته عام ١٩٦٠ :

مثال أول : حددت الجلسة ٢٨ من جلسات لجنة الحدود العثمانية ـ

---

(٢٣) عبد مخور نجم الريحاني ، المصدر السابق ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٢٤) وزارة الخارجية ، المصدر السابق ، ص ٥ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٥ .

الايرانية ، حصص مدينتي مندلي العراقية وسومار الايرانية من مياه وادي كنكير بالمناصفة ، إلا ان السلطات الايرانية لم تلتزم بهذا الاتفاق متذرعة بحجج شتى ، وقد أجرت الحكومة العراقية اتصالات عديدة وقدمت احتجاجات للجانب الايراني ، ثم اقترحت تشكيل لجنة مؤقتة من مزارعي البلدين برئاسة قومسيري حدود كل من مندلي وسومار للذهاب الى وادي كنكير من حين الى حين لغرض الاشراف على حالة المياه وكيفية تقسيمها مناصفة حسب الاصول المتفق عليها وازالة اسباب الخلاف بين الادارتين ، إلا ان الحكومة الايرانية تهربت من هذا المقترح ، فأجابت في مذكرة بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٥٩ ـ لاحظ التاريخ ـ مثلًا بأنها أوعزت باعطاء حصة مندلي من المياه مؤقتاً الى أن تقوم لجنة تثبيت دعائم الحدود بمعالجة هذه القضية ، لكن شيئاً من هذا لم يتحقق ، وقد أدى اغتصاب ايران لمياه وادي كنكير الى موت أكثر من ٧٠ في المئة من أشجار البرتقال والليمون والفواكه الاخرى والى نقص انتاج النخيل بنسبة ٣٠ في المئة ، وانقطاع سكان مندلي عن زراعة الخضار ، مما اضطر اكثر من الفي مواطن الى هجر منطقتهم الى اماكن اخرى .

مثال ثان : تعتمد مدينة زرباطية العراقية الحدودية على مياه نهر كنجان جم الدولي وقد نصت الجلسة ٢٦ من جلسات لجنة تثبيت الحدود العثمانية ـ الايرانية لعامي ١٩١٣ و ١٩١٤ على اعتبار منتصف هذا النهر الذي ينبع من ايران خطاً للحدود بين البلدين الى مسافة معينة ، ثم يدخل الأراضي العراقية . وبذلك يكون لكلا البلدين حق في مياهه .. إلا ان قومسيون الحدود لم يضع قاعدة ثابتة لتوزيع المياه الواقعة على طرفي النهر ، واستمرت زرباطية على الري من مياه كنجان جم بواسطة نهري جزمان وسرخ ، وفق الطريقة القديمة ، التي كانت فيها الحصة الاكبر من هذه المياه للعراق بدليل ازدهار بساتين زرباطية سابقاً ، ولكن الحكومة الايرانية قامت بشق مجموعة من الأنهر لسحب مياه النهر ، ثم قامت بانشاء سد لتحويل مياه النهر كاملة من دون اكتراث لعرف أو قاعدة دولية أو محلية ، ومن دون التفكير بحياة الناس في الجانب الثاني من الحدود .

مثال ثالث : منذ مطلع عام ١٩٥٣ بدأت الحكومة الايرانية بالتخطيط لتحويل مجرى نهر الوند من منطقة قصر شيرين باتجاه منطقة خسروي المقابلة لمدينة خانقين العراقية ، وعهدت الى احدى الشركات الأجنبية مهمة شق القناة اللازمة لذلك ، فاحتجت الحكومة العراقية بمذكرتين مؤرختين في

٢٨ / ٩ / ١٩٥٣ و ١٢ / ٤ / ١٩٥٤ مشددة على النقاط الآتية :

أ . المياه التي تجري في وادي الوند كان العراق يستخدمها منذ العصور الغابرة في احياء المنطقة بكل ما فيها من مدن وقرى .

ب . ان حق التصرف القديم في هذه المياه يعطي تلك المنطقة حقاً في مياه وادي الوند لا سبيل الى الشك أو الجدل فيه .

جـ . تظهر آثار نقص المياه بصورة خطيرة في أشهر الصيف ، ومن الواضح ان سحب المياه في ايران سيزيد من الصعوبات القائمة ويضر بالحياة الزراعية في المنطقة ويعرض بساتينها للخطر .

د . لا يحق لدولة أن تقوم بتحويل مياه نهر دولي أو استعمال تلك المياه بصورة مضرة بالدول الاخرى من دون اتفاق شرعي خاص ، ومن دون موافقة الدول الاخرى المشتركة في مياه النهر.

هـ . ان المياه التي تتحول الى الترعة (القناة) الجديدة ستؤخذ من حصة العراق ، لا سيما في فصول الزراعة الصيفية . ومعنى هذا اهلاك مساحات كبيرةلأن كمية مياه النهر التي تدخل العراق في الصيف تستهلك كلها ، وهي لا تكفي أصلًا .

و . ان الحد الأدنى للمياه التي تدخل العراق تقدر بنحو خمسة أمتار مكعبة في الثانية وقد تهبط الكمية الى مترين مكعبين في الثانية اذا تم فتح الترعة ، ومعنى هذا هلاك البساتين والأراضي الزراعية في المنطقة العراقية . وقد أثمرت الجهود العراقية باقناع ايران بتاجيل مشروع تحويل مجرى الوند .. ولكن بعد عدة سنوات ، وفي عام ١٩٥٨ ، استأنفت الحكومة الايرانية مشروعها ، فاحتج العراق ، وطالب بوقف فوري للمشروع ، ريثما يتم الاتفاق على تقسيم مياه أنهار الحدود ، عملًا بمبدأ ابقاء الوضع الراهن الذي كانت الحكومتان قد اتفقتا عليه ، حتى تتألف لجنة الحدود المشتركة التي كان مقرراً أن تعمل على حل خلافات الحدود برئاسة الحكم الذي اتفق الطرفان على اختياره من السويد ، لكن الحكومة الايرانية أجابت بان التصرف في مياه الحدود لا يشمله مبدأ ابقاء الوضع الراهن لانه عمل داخلي من حق الحكومة الايرانية البت فيه ولا تعد من قضايا الحدود [لاحظنا تشابه هذا المنطق مع المنطق التركي بعدم الاعتراف بدولية الأنهار المشتركة] . وقد رفضت

الحكومة العراقية هذا المنطق رفضاً قاطعاً ، مؤكدة عدم دخولها أية مفاوضات حول الحدود تستبعد منها قضية المياه .

ان الأمثلة الثلاثة الماضية تكشف بوضوح طبيعة الرؤية الايرانية لموضوعة المياه في العراق ، وهي لا تفكر وتعمل على الاستيلاء على حقوق العراق من مياه الأنهر الدولية ، وحسب ، بل هي تخطط بعدوانية لاستخدام المياه وسيلة للضغط والابتزاز السياسي والاقتصادي .. ولم تتغير هذه السياسة بتبدل النظام الحاكم وسقوط الشاه ، بل ازدادت سوءاً ، واذا كانت الاعتداءات الايرانية المسلحة على المدن الحدودية وما نجم عنها من ردٍ عراقي في ٢٢ ايلول ١٩٨٠ بالطريقة المعروفة قد عوّمت ملف المياه ، فان الحكومة الايرانية واصلت اعتداءاتها على حقوق العراق المائية بطرق وأساليب شتى يتلخص المعروف منها بما ياتي:[٢٦]

أ . تعمل السياسة المائية الايرانية جاهدة على انجاح محاولاتها لتحويل مجرى العديد من الأنهر الحدودية المتجهة الى العراق باتجاه الداخل الايراني كروافد نهر ديالى والمجاري المائية الحدودية الاخرى باتجاه الحدود مع محافظات [واسط وميسان والبصرة] .

ب . التعسف في استغلال مياه الأنهر الحدودية مع العراق ، لا سيما في فصل الصيف حيث تزداد حاجة المحاصيل والأشجار الى المياه ، ويزداد التبخر بفعل الحرارة العالية ، وهو ما يضر بالزراعة في العراق .

جـ . وضع السدود في مجاري الأنهار والوديان ضمن الأراضي الايرانية لرفع منسوب المياه ، وزيادة الحصة المائية في القنوات وشبكات الري وتوسيع الرقعة الزراعية على حساب الأراضي العراقية المجاورة .

د . اطلاق مياه البزل ذات الملوحة العالية باتجاه الأراضي العراقية ، مما أدى الى ارتفاع نسبة الملوحة فيها بفعل التبخر العالي وبالتالي تلف المحاصيل الزراعية .

هـ . قيام ايران بتحويل المياه الزائدة عن حاجتها في فصل الشتاء ، في الوقت الذي لا يحتاج العراق لها ، وهو ما يسبب انغمار مساحات واسعة من اراضيه وتلف مزروعاته الشتوية .

---

(٢٦) د. نصيف جاسم ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

و . محاولات ايران المستمرة التاثير في كمية المياه في شط العرب من خلال التحكم بمياه نهر الكارون ، وهو ما قد يلحق الضرر في مزارع وبساتين منطقة البصرة التي تروى بواسطة ظاهرة [المد والجز] .

ويضاف الى كل ذلك محاولات ايران الدائمة لاقحام نفسها على مقومات الأمن المائي العراقي من خلال اتفاقها مع تركيا على اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً ابتغاءً لغايات سياسية واقتصادية واضحة ، وهو اسلوب مرفوض قانونياً وجغرافياً .



الفصل الخامس

البعد الاقتصادي لمسألة المياه في العراق

المبحث الاول : واقع ادارة المياه واستثمارها

لا جدال في ان المياه هي أهم المقومات الاقتصادية ، سواء في الماضي ، أو في الحاضر والمستقبل ، فلا يمكن تصور أي مشروع انتاجي زراعي ، أو صناعي من دون وجود المياه كمقوم اساسي من مقومات بنائه ، ويكفي أن نذكر ان انتاج طن واحد من السمنت في العراق يتطلب تامين ٤,٣ متر مكعب من المياه[١] .. واذا كان العراق في السابق يتعامل مع المياه على انها بضاعة مكفولة التامين ، فان الخطط الاستثمارية الحالية اصبحت تضع المطلوب تامينه من المياه ، في مقدمة المقومات الواجب تامينها قبل الخوض في التفاصيل الاخرى للمشروع ، ولعل الطفرة الكبيرة التي شهدها العراق خلال التسعينات في انشاء وصيانة وادامة مشاريع الري والبزل وغيرها ، هي احدى نتائج هذا التوجه الاقتصادي ..

تبلغ المساحة القابلة للاستثمار للأغراض الزراعية في العراق ٣٢,٨٦ مليون دونم من مجموع ٤٨ مليون دونم هي المساحة القابلة للزراعة ، وهي مقسمة الى خمسة مناطق حسب مصدر ريها وهي :[٢]

١ - الأراضي المطرية التي يكون فيها معدل سقوط الامطار ٤٥٠ ملم في السنة ، وتبلغ مساحتها ١٦ مليون دونم في المنطقتين الشمالية والمتموجة .

---

(١) ازاد جلال شريف ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢) د . عبدالوهاب الداهري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

٢ ـ الأراضي التي تسقى سيحاً من حوض الفرات ، ويبلغ ٥,٤٩٨ مليون دونم .
٣ ـ الأراضي التي تسقى سيحاً من حوض دجلة وفروعه ، وتبلغ ٥,٣٠٠ مليون دونم .
٤ ـ الأراضي التي تسقى سيحاً من شط العرب ، وتبلغ ٢٩٢ الف دونم .
٥ ـ الأراضي التي تروى بالضخ الآلي من حوضي دجلة والفرات وفروعيهما وتبلغ ٥,٧٧٠ مليون دونم .

وقد دفعت المشاريع الاروائية التي انشئت خلال التسعينات ، نسبة الأراضي الزراعية المروية على حساب الأراضي الديمية ، والأراضي البور التي كانت خارج حساب الأراضي الزراعية في العراق ، حيث بلغ صافي المساحات القابلة للزراعة نحو (١٩) مليون دونم ، وتشير دراسة الدكتور عبدالغفور ابراهيم أحمد ، المشار اليها سابقاً ، الى ان الايرادات المائية الحالية لدجلة والفرات ، لا تؤمن المياه سوى لـ(١٣) مليون دونم[٣] ، ووفقاً لذلك فهي ترى ان العراق لا يستطيع اضافة مساحات جديدة الى مساحة الـ(١٩) المذكورة اعلاه .. إلا ان هذا الكلام ما زال بحاجة الى مناقشة ، لأن قضية واردات دجلة والفرات لم تغلق حتى الآن ، وان ابواب المستقبل ما تزال ترنو الى حل سياسي لهذه القضية ، وطالما ان معطيات الدراسات العالمية تشير الى عكس ما ذهب اليه د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، كما سيأتي لاحقاً .

وعلى أية حال فان الاستثمار الاقتصادي للمياه يواجه عدة مشاكل من أبرزها :

١ ـ تباين مواسم وفرة المياه في نهري دجلة والفرات مع مواسم زراعة الكثير من المحاصيل [ولو قارنا بين الحد الاعلى والأدنى لتصريف النهرين بحسب الأشهر ، وبين مواعيد الزرع والحصاد في الريف ، لوجدنا ان مياه النهرين تفيض في وقت لا تستفيد منها المزروعات الشتوية والمزروعات الصيفية ، فارتفاع المياه الذي يحدث عادة في نيسان ومايس يأتي متأخراً بالنسبة للمحاصيل الشتوية ، إذ يكون في هذين الشهرين قد حل موسم الحصاد في المناطق الاروائية][٤] . ان هذه المشكلة تسهم اسهاماً فعالاً في هدر كميات كبيرة من المياه .. الأمر الذي يتطلب انشاء المزيد من السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما للمساهمة

---

(٣) د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .
(٤) د . عبدالوهاب الداهري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .

في خزن المياه وتوزيعها بشكل يناسب كل موسم من المواسم الاقتصادية ، الزراعية والصناعية .

٢ ـ قلة فاعلية وكفاءة خزن وادارة المياه ، الأمر الذي جعل الاستعمالات المائية في العراق غير اقتصادية ، إذ تنحصر هذه الاستعمالات بـ(٢٣)[٥] في المئة فقط من مجموع الايرادات المائية ، فيما يذهب الباقي هدراً [وقد أجمعت دراسات الخبراء الذين جاءوا الى العراق على انه بالامكان توسيع الأراضي الزراعية ، فيما لو أحسن استخدام مياه النهرين وضبطت كمياتها . وقد قدرت الهيئة الفنية لمشاريع الري الكبرى برئاسة (هيغ) انه لو تم خزن ٣٠ مليار متر مكعب لنهر دجلة و ١٧ مليار متر مكعب لنهر الفرات ، فسوف يستطيع العراق استغلال ٢٦ مليون دونم من الأراضي الزراعية في حوضي النهرين ، أي ان الأراضي الزراعية التي ستُحيا بواسطة خزن هذه المقادير من المياه تبلغ نحو ١٣ مليون دونم ، فضلاً عن قرابة ١٣ مليون دونم التي تزرع في المنطقة][٦] ، وكما موضح في الجدول الآتي :

المنطقة	مساحة العراق الزراعية (الف دونم)	مساحة الاراضي الجديدة التي تستحق (الف دونم)	مجموع الاراضي الزراعية بعد تنفيذ الخطة (الف دونم)
حوض الفرات	٤,٦٧١	٤,٠٢٩	٨,٧٠٠
حوض دجلة	٨,٠٢٥	٨,٩٤٥	١٦,٩٧٠
المجموع	١٢,٦٩٦	١٢,٩٧٤	٢٥,٦٧٠

* المصدر : د . عبدالوهاب الداهري ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .

وهناك دراسة اخرى لشركة مكارثي اشارت الى ان الطاقة المائية في [العراق تكفي لاحياء ٩ ملايين دونم من الاراضي الزراعية ، تستغل على اساس الزراعة الكثيفة ، وهي ٢,٨ مليون دونم على نهر الفرات ، و ٦,٢ مليون دونم على نهر دجلة ، عدا الأراضي المزروعة البالغة ١٣ مليون دونم][٧] ، أي ما مجموعه ٢٢ مليون دونم ، وواضح ان الرقمين الواردين في الدراستين الاجنبيتين يدحضان فرضية ان الموارد المائية لنهري دجلة والفرات لا تستطيع أن تؤمن المياه لاكثر من ١٣ مليون دونم .

٣ ـ انخفاض انتاجية الأرض : يعد انخفاض انتاجية الأرض من الاسباب المهمة التي تجعل الكثير من المشاريع الزراعية غير اقتصادية بالحسابات النهائية ، حيث ترتفع نسبة كلفة الانتاج كلما انخفضت انتاجية الارض ، والعكس بالعكس . ويكفي أن نشير الى ان محاصيل الحنطة والشعير والرز تغطي ٨٩ في المئة من مساحة الأراضي الزراعية في العراق ، بينما لا يسد انتاجها اكثر من ٥٠ في المئة من مجموع حاجة البلد لهذه المحاصيل ، لندرك الضرر الكبير الذي يسببه الانخفاض في انتاجية الارض ، ليس على الجدوى الاقتصادية للمياه فقط ، وانما على عموم العملية الانتاجية . وعلى الرغم مما يحتله محصول الحنطة من مساحة من الاهتمام بوصفه أهم المحاصيل الاستراتيجية ، إلا ان انتاجه لم يزد عن ١,٠٣ مليون طن سنوياً طوال الفترة الممتدة الى خمسين سنة الى الوراء[٨] ، بينما تقدر حاجة العراق السنوية من الحنطة بثلاثة ملايين طن ، وهو رقم ليس كبيراً ، ويمكن تحقيقه ببساطة ، إذ ان كل مستلزمات ذلك موجودة في العراق ، وقد رسم أحد الباحثين[٩] الفرضية الآتية لتحقيق سد كامل حاجة العراق للحنطة : لو افترضنا ان ربع الأراضي القابلة للزراعة في المشاريع الاروائية التي تقدر مساحتها بـ (٢٠) مليون دونم قد زرعت بالحنطة ، أي خمسة ملايين دونم فقط .. وافترضنا ان انتاج الدونم بلغ ٥٠٠ كيلوغرام على الاقل ، لان غيرنا من الدول استطاعت الحصول على معدل ١٠٠٠ كيلوغرام مثل الدانمارك وغيرها من الدول الاوربية .. ولو ضربنا الخمسة ملايين دونم في ٥٠٠ كيلوغرام لحصلنا على ٢,٥ مليون طن من الحنطة .. ولو

---

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .

حصلنا من الأراضي الديمية المضمونة الأمطار التي يكون سقوط الأمطار فيها فوق ٤٥٠ ملم ، نصف مليون طن حنطة ، فيكون الحاصل ثلاثة ملايين طن وهي الحاجة المطلوبة للاستهلاك والبذور معاً .

ان القاء نظرة على معدل انتاجية الدونم من الأراضي الزراعية ، خلال الثلاثين سنة الماضية يكشف التذبذب الواضح في هذا المعدل [حيث سجل ارتفاعاً من ٥٥,٥ ديناراً عام ١٩٧٠ الى ٦٥,٧ ديناراً عام ١٩٨٠ ، بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ ، إلا انه انخفض الى ٥٦,٩ ديناراً عام ١٩٨٥ ، وارتفع الى ٦٩,٢ عام ١٩٩٠ ، ثم استمر بالارتفاع الى ٧٨,٨ ديناراً عام ١٩٩٤] .

واستناداً على تطور الانتاجية للمحاصيل الزراعية المهمة خلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥ ، يكون معدل انتاجية الدونم لهذه المحاصيل خلال الاعوام المقبلة الى عام ٢٠١٠ ، فيما اذا لم يحصل ما يغير من معدلات الانتاجية السائدة خلال المدة المشار اليها كما ياتي :

المادة / السنة	عام ٢٠٠٠ كغم / دونم	عام ٢٠٠٥ كغم / دونم	عام ٢٠١٠ كغم / دونم
الحنطة	١٨٠	١٧٨	١٧٧
الرز	٥٤١	٥١٨	٤٩٦
البطاطا	٤٤٨٩	٤٦٤٣	٤٧٩٧
البقوليات	٢٤٤	٢٥٦	٢٦٧
الخضروات	٢٩٥٠	٣٠٨٦	٣٢٢٢(٥)

٥ المصدر : د . عبدالغفور ابراهيم احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

المبحث الثاني : التحول التسعيني في ادارة المياه في العراق

شهدت فترة التسعينات ، تحولًا كبيراً في التوجه العراقي نحو ادارة واستثمار المياه ، وقد تجسد هذا التوجه باستصلاح مساحات واسعة من الأراضي ، واحياء مساحات اخرى من خلال شق الأنهر الصناعية المشار اليها سابقاً ، فضلًا عن انشاء العشرات من المشاريع الاروائية الجديدة ، واعادة ترميم وصيانة المشاريع القديمة ، وتبطين معظم القنوات الاروائية ، ووضع الخطط اللازمة لادارة هذه المشاريع الاروائية ، وذلك بهدف تحسين كفاءة الارواء وتقليل الضائعات المائية ، وتحقيق أفضل استثمار ممكن لمياه دجلة والفرات .

ومن أجل اعطاء صورة واضحة عن هذا التحول نورد أدناه وصفاً مقتضباً لأهم هذه المشاريع الاروائية[10] :

أولًا ـ مشاريع حوض الفرات :

١ ـ مشروع الرمادي : يقع على جانبي نهر الفرات في محافظة الانبار؛ بمساحة كلية قدرها ١٦٢ الف دونم .

٢ ـ مشروع الرمادي ـ الفلوجة : يقع في محافظة الانبار، بمساحة اجمالية ٧٥ الف دونم .

٣ ـ مشروع أبو غريب الزراعي الكبير : يقع المشروع بين نهري دجلة والفرات في وسط العراق ، وضمن محافظات بغداد ، الأنبار ، بابل . وقد تم انجاز قناة الفلوجة ـ الاسكندرية بعد أن تم انجاز سدة الفلوجة ، وهذه القناة تاخذ المياه من مقدم السدة المذكورة وتغذي أراضي المشروع بالمياه وتتكون من :

أ . مشروع أبو غريب .

---

(١٠) وزارة الري ، مطلع ٢٠٠٠ .

ب . مشروع الرضوانية .
جـ . مشروع اللطيفية .
د . مشروع اليوسفية .
هـ . مشروع الاسكندرية .

٤ ـ مشروع اسكندرية ـ محاويل : يقع المشروع بمحافظة بابل ، أيسر نهر الفرات ، ويأخذ المشروع مياهه عن نهر الفرات وشط الحلة بواسطة الضخ الآلي .

٥ ـ مشروع حلة ـ هاشمية : يأخذ المشروع المياه من ايسر شط الحلة ، وهو يقع ضمن محافظة بابل على الجانب الأيسر من شط الحلة .

٦ ـ مشروع الحسينية ـ بني حسن : يقوم هذا المشروع ضمن محافظات بابل وكربلاء والنجف ، وعلى الجانب الأيمن من نهر الفرات ، ويأخذ مياهه من جدولي الحسينية وبني حسن اللذينيتفرعان من نهر الفرات ، مقدم سدة الهندية .

٧ ـ مشروع حلة ـ كفل : هو أحد مشاريع محافظة بابل ، ويقع بين سدة الهندية ومدينة الكفل وشط الحلة .

٨ ـ مشروع حلة ـ ديوانية ـ دغارة : يتوزع المشروع بين محافظتي بابل والقادسية وبين الجانب الايمن لشط الحلة شط الدغارة .

٩ ـ مشروع ديوانية ـ شافعية : يقع على جانبي شط الديوانية في محافظة القادسية .

١٠ ـ مشروع الرميثة : يستمد مياههمن شط الرميثة وشط السوير ، وتقع اراضي المشروع ضمن قضاء الرميثة .

١١ ـ مشروع المثنى : أحد مشاريع محافظة المثنى ، ويأخذ مياههمن نهر الفرات .

١٢ ـ مشروع شنافية ـ ناصرية : يتعادل هذا المشروع على جانبي الفرات ، وتقع أراضيه بين الشنافية والناصرية ، وضمن محافظات القادسية والمثنى وذي قار .

١٣ ـ مشروع المسيب الكبير : هو أحد مشاريع محافظة بابل أيضاً ، ويأخذ مياهه من الجانب الأيسر من نهر الفرات بواسطة قناة رئيسة تتفرع من مقدم سدة الهندية بنحو عشرة كيلومترات ويبلغ طولها ٥٠ كيلومتراً .

ثانياً ـ مشاريع حوض دجلة :

١ ـ مشروع ري الجزيرة : هو أحد المشاريع العملاقة في مجال التنمية الزراعية ، ويقع في محافظة نينوى ، ويقسم الى ثلاثة أقسام : الشمالية ، الشرقي والجنوبي ، ويعتمد المشروع في ارواته على مياه بحيرة سد صدام ، وقد انجز القسم الشمالي منه وبقية الاقسام في طور التنفيذ .

٢ ـ مشروع ري صدام : ان هذا المشروع هو أيضاً أحد المشاريع التنموية الكبرى في مجال تطوير الزراعة وتوفير الأمن الغذائي . يبلغ طول القناة الرئيسة للمشروع ١٣٠ كيلومتراً ، وتم انجاز عدة مراحل من المشروع ، والبقية في دور الاستكمال .

٣ ـ مشروع الاسحاقي : يقع المشروع ضمن محافظتي بغداد وصلاح الدين ، ويمتد من سامراء شمالاً حتى مدينة الكاظمية ، يأخذ المشروع مياهه من نهر دجلة بواسطة اربعة انفاق نفذت ضمن اعمال سدة سامراء .. ويبلغ طول جدول الاسحاقي الرئيس ٤٠ كيلومتراً ويتفرع الى فرعين هما الجدول الشرقي والجدول الغربي ، وهناك عدد كبير من الجداول تتفرع من هذه الفروع .

٤ ـ مشروع ديالى الاسفل : تمتد منطقة حوض ديالى ضمن محافظتي ديالى وبغداد ، وتشمل الأراضي الممتدة بين جانبي نهر ديالى من سلسلة جبال حمرين الى ملتقاه مع نهر دجلة والتي يروى معظمها سيحاً من جداول الري المتفرعة من مقدم سد ديالى ، وتشمل مشاريع : الخالص ، الروز ، المقدادية ، مهروت ، ٧ نيسان ، المصدر المشترك في بلدروز .

٥ ـ مشروع كصيبة : تقع أراضي المشروع على الجانب الايمن من نهر دجلة في محافظة واسط في قضاء الصويرة .

٦ ـ مشروع نهر سعد : تمتد اراضيه على الجانب الأيسر من نهر دجلة ضمن محافظة ميسان .

٧ ـ مشروع الشحيمية : يسقي المشروع ضمناً اراضي الجانب الأيمن من دجلة في قضاء الصويرة .

٨ ـ مشروع الدلمَج : تُسقى اراضي المشروع سيحاً وضخاً ، ويقع على الجانب الايمن من نهر دجلة شمال غرب مدينة الكوت .

٩ ـ مشروع الدجيلة : يقع المشروع في محافظة واسط على الجانب الايمن من نهر دجلة أو على الجانب الايسر من شط الغراف ، وتروى من جدول الدجيلة

الرئيس المتفرع من نهر دجلة مقدم سدة الكوت مباشرة .

١٠ ـ مشروع ابو بشوت : يأخذ مياهه من دجلة بواسطة محطة ضخ ، وهو يقع على الضفة اليمنى من نهر دجلة في محافظة ميسان .

١١ ـ مشاريع ٣٠ تموز : غرب الغراف ، شرق الغراف ، ١٧ تموز ؛ جميعها تقع على جانبي شط الغراف وتأخذ مياهها منه .

١٢ ـ مشروع الخير : تم تنفيذ مشروع الخير الاروائي ، الذي تقع اراضيه ضمن محافظات ميسان ، وذي قار ، والبصرة كاملًا وهو يشمل (١٢) مشروعاً اروائياً تأخذ مياهها من نهري دجلة والفرات وهي :

أ . مشروع نهر العز
ب . مشروع هور عودة
جـ . مشروع القادسية
د . مشروع ام نخلة
هـ . مشروع الكرماشية
و . مشروع ايمن نهر الفرات
ز . مشروع اراضي ايمن المبزل القوسي
ح . مشروع المالحة الاروائي (في ذي قار)
ط . مشروع الشافعي
ي . مشروع المالحة (في البصرة)
ك . مشروع غرب العز
ل . مشروع ايمن نهر دجلة

وقد أسهمت هذه المشاريع باضافة مليون دونم جديدة الى الرقعة الزراعية لغاية عام ١٩٩٨ .

وتجدر الاشارة هنا الى ان هناك اربعة مبازل رئيسة عملاقة ما يزال العمل متواصلًا لانجازها بهدف اكمال شبكة المبازل مع المصب العام ـ نهر صدام ، وهذه المبازل هي :

١ . مبزل شرق الغراف
٢ . مبزل الفرات الشرقي
٣ . مبزل الفرات الغربي
٤ . مبزل شرق دجلة

المبحث الثالث : المشاريع والمنشآت المائية الاقليمية وانعكاساتها على العراق

اقامت دول الجوار المتشاطئة مع العراق مجموعة كبيرة من المنشآت المائية على نهري دجلة والفرات وروافدهما ، وتتلخص هذه المنشآت بسدود وخزانات ضخمة ، وانفاق لسحب المياه ، وتحويل مجاري الانهار وغيرها . وعلى الرغم من ان الحديث يتركز على المنشآت التركية، وذلك لكثرتها وضخامتها ، والسياسة التركية المعلنة بالسعي للاستحواذ على مياه النهرين من دون حساب مصالح الأطراف الاخرى المتشاطئة ، إلا ان المشاريع السورية والايرانية لا تقل خطورة وتأثيراً على العراق من المشاريع التركية .

ومن أجل استجلاء صورة مخاطر هذه المشاريع على العراق سنسلط الضوء باختصار على كل مشروع منها عدا المشاريع الايرانية التي لم تتوفر عنها حتى الآن أية بيانات ، وقبل أن نبدأ بالمشاريع التركية على نهر الفرات ، لا بد من الاشارة الى ارقام الطاقات الخزنية لهذه المشاريع جميعاً أخذت من وزارة الري تحديداً .

أولاً ـ المشاريع التركية على نهر الفرات :

١ ـ سد كيبان :

يعد أول مشروع كهرومائي تقيمه تركيا على الفرات ، وقد اكتمل بناؤه عام ١٩٧٤ ، وهو يقع قرب مدينة قرة صو في موضع التقاء فرعي الفرات مراد صو وفرات صو ، عند مضيق كيبان .. يبلغ ارتفاع سد كيبان ٢١١ متراً ، وتبلغ طاقته الخزنية ٣١ مليار متر مكعب ، وقد انشئت بالقرب منه بحيرة اصطناعية بمساحة ٦٧٥ كيلومتراً مربعاً وينتج السد من خلال سبع وحدات توليد ٥٨٧٠ مليون كيلو واط / الساعة في السنة .

٢ ـ سد قرة قاية :

يقع على بعد ١٦٥ كيلومتراً جنوبي كيبان ، ويعد ثاني السدود الكبيرة التي نفذتها تركيا على مجرى نهر الفرات ، وهو جزء من منظومة سدود اسفل الفرات ، يبلغ

ارتفاعه ٧٣ متراً ، وتصل طاقته الخزنية الى ١١ مليار متر مكعب ، ويضم السد الذي انجز عام ١٩٨٦ ست وحدات توليد كهرومائية ينتج ٧٥٠٠ مليون كيلو واط / ساعة في السنة .

٣ ـ سد كولوكيو :

يقوم هذا السد على بعد ١٩٥ كيلومتراً من بحيرة سد كيبان ، وتبلغ طاقته الخزنية ١٧٠ مليون متر مكعب ، وقد اقيمت عليه محطة توليد كهرومائية تضم ست وحدات توليد تبلغ مجموع طاقتها ٥٠٠ ميغا واط .

٤ ـ سد اتاتورك :

هو أكبر سد تركي حتى الآن من حيث الحجم ، وهو يعد رابع أكبر سد في العالم ، ويقوم على بعد ١٣٠ كيلومتراً عن الحدود السورية ، وتبلغ طاقته الخزنية ٥٥ مليار متر مكعب ، وارتفاعه ١٧٩ متراً ، ومساحة خزانه ٧١٨ كيلومتراً مربعاً . ان الطاقة الخزنية الهائلة لهذا السد جعل منه أكثر المشاكل بروزاً في العلاقات المائية العربية ـ التركية ، إذ يعد سد اتاتورك بمثابة سلاح سياسي واقتصادي لانه يؤمن لتركيا تحكماً شبه مطلق بمياه الفرات ، فضلًا عن قيام تركيا باستغلال الامكانات الكبيرة التي يتيحها السد [في ارواء مساحات واسعة مما جعل السلطات التركية تفكر بتوطين ٢٠ الف نسمة من منطقة خزان قرة قابة و ٥٠ الفاً من بحيرة سد اتاتورك ، ولعل تهجير هذا العدد واسكانه في مناطق قريبة من الحدود السورية ـ العراقية ، أمر ينطوي على مضامين أمنية وسياسية خطرة بالنسبة للأمن الوطني والقومي لكلتا الدولتين][11] .

٥ ـ نفق اورفة :

يعد أكبر نفق اروائي في العالم ، ويعد هذا النفق مكملًا لمشروع سد اتاتورك فهو مصمم لأخذ المياه من خزان اتاتورك ونقلها الى سهول اورفة وحران ، وهو عبارة عن نفقين يسيران متوازيين ، تصل طاقة تصريفهما القصوى الى ٣,٣٢٨ امتار مكعبة في الثانية ، ويبلغ طول النفق ٢٦,٤ كيلومتراً وقطره من الداخل ٧,٥ أمتار .

٦ ـ سد بيرجك وقرقامش :

تبلغ الطاقة الخزنية للسد الأول الذي ما زال قيد الانشاء (نهاية ١٩٩٩) ،

---

(١١) د . صباح محمود محمد ، و د . عبدالامير عباس ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

١,٢ مليار متر مكعب ، بينما تبلغ طاقة الثاني الذي انجز في النصف الثاني من العام ١٩٩٩ ، تبلغ ١٥٧ مليون متر مكعب .

ثانياً ـ السدود السورية على نهر الفرات :

١ ـ سد الطبقة :

هو أكبر المشاريع التخزينية لسوريا على الفرات ، وتصل طاقته الخزنية الى ١٨,٨ مليار متر مكعب ويبلغ طوله ٤٥٠٠ متر وعرضه ٦٠ متراً ، وملحق به بحيرة اصطناعية سعتها ١١,٧ مليار متر مكعب ، وهو ينتج ٢٥٠٠ كيلو واط / ساعة سنوياً ، وهذا يمثل ٥٤ في المئة من حاجة سوريا للكهرباء .

٢ ـ سد تشرين :

يقع على بعد ١٢٥ كيلومتراً عن مدينة حلب ، ويتالف من سد ترابي بطول ١٥٠٠ متر وعرض ٢٩٠ متراً ، وارتفاع ٤٠ متراً ، وتبلغ طاقته الخزنية ١,٩ مليار متر مكعب ، وهو يشكل بحيرة تخزينية مساحتها ١٦٦ كيلومتراً .

٣ ـ سد البعث :

اقيم هذا السد على بعد ٧٥ كيلومتراً من سد الطبقة ، وهدف سد البعث الذي تبلغ طاقته الخزنية ٩٠ مليون متر مكعب هو تنظيم مجرى مياه الفرات وتخفيف منسوب المياه فيه الى نصف متر في حالة التصريف العادي ، وهو يتالف من ثلاث منشآت اساسية هي سد ترابي رئيس بطول ٧٠٠ متر وسد ترابي ثانٍ بطول ٣٥٠ متراً على الجهة اليمنى وسد ترابي ثالث طوله ١٦٠٠ متراً على الجهة اليسرى .

ثالثاً ـ المشاريع التركية والسورية على نهر دجلة :

يبلغ عدد المشاريع التركية والسورية على نهر دجلة تسعة مشاريع أكثرها ما زال في طور التنفيذ أو التخطيط ، ويبلغ مجموع سعاتها الخزنية ١٥,٦٢ مليار متر مكعب .

وفيما يأتي جدول بهذه المشاريع وسعاتها الخزنية وواقع حالها :

المشروع	الطاقة الخزنية مليار م٣	الخزن الحي مليار م٣	واقع حال المشروع لغاية نهاية ١٩٩٩
كير الكيزي	١,٩٢	١,٧١٢	منجز
دجلة	٠,٥٩	٠,٢٥٥	منجز
ديبوه لجيدي	٠,٢٠	٠,١٩٥	منجز
سليفان	٨,٧	٤,١	مخطط له
قيصر	—	٠,٥٣	مخطط له
بطمان	١,١٧٥	٠,٧٢٨	منجز
جرزان	٠,٥	٠,٤٣٦	مخطط له
السو	١٠	٧,٤٦	مخطط
سيزر		٠,٢٠١	مخطط له
المجموع		١٥,٦٢	

* المصدر : وزارة الري ، نهاية ١٩٩٩ .

رابعاً ـ مشروع جنوب شرق الاناضول (G.A.P) :

يتلخص المشروع ببناء (١٣) سداً للري والطاقة على نهري دجلة والفرات وبواقع ستة سدود على حوض دجلة وسبعة سدود على حوض الفرات .. وسيصل المشروع مقاطعات : اورفة وماردين وغازي عنتاب ووادي يمان وديار بكر وسمرت . وسيمكن هذا المشروع تركيا من التحكم المطلق بمياه دجلة والفرات . وتعوّل الحكومة التركية الكثير على المشروع الذي ما تزال تكرر دعواتها للدول والجهات الأجنبية للمشاركة فيه بالتمويل والخبرات ، تعوّل على استخدامه لتحقيق الكثير من الغايات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً ، وذلك بحل المعضلة الاجتماعية في جنوبي شرقها .

خامساً ـ مشروع مياه السلام :

تعود فكرة نقل المياه الى دول الخليج العربي التي تعاني جفافاً شبه دائم الى العراق ، حيث عرض رئيس وزراء العراق الاسبق نوري السعيد عام ١٩٣٠ نقل المياه الى الكويت حيث تصاعدت حدة الجفاف واثارت القلق وذلك بتحويل المياه من جنوبي العراق عن طريق وصله بخور عبد الله . ونلاحظ كم هي الفكرة بسيطة وميسّرة بالمقارنة مع تعقيد خطة الانابيب التركية ، لكن امير الكويت آنذاك احمد الجابر الصباح رفض الفكرة لأسباب سياسية محضة ، إذ رأى ان المشروع [سيمكن العراقيين من فرض شروطهم على دولته الصغيرة][١٢] وربما على هذه الخلفية أو لانه أدرك ان مفاتيح الكثير من الدول لا تستقر على أراضيها ، بل في امريكا ، فقد قدم تورجوت اوزال عام ١٩٨٧ ، وكان وقتها ، رئيساً للوزراء ، مشروع مياه السلام الى الولايات المتحدة الامريكية .

تتلخص فكرة مياه السلام بنقل المياه بواسطة الأنابيب من أنهار تركية داخلية ، ويشكل خاص من نهري سيحون وجيحون اللذين ينبعان من منطقة كيليكا العربية التي تحتلها تركيا مع الاسكندرونة ، وذلك بواسطة خطّي أنابيب هما :

١ ـ الخط الغربي :

يسير في الأراضي السورية ، ثم الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ثم يدخل الاردن ومنها الى السعودية لينقل ثلاثة ملايين ونصف المليون متر مكعب من المياه يومياً توزع بالشكل الآتي :

---

(١٢) جون بولوك ، وعادل درويش ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

المنطقة	الكمية م٣ / يوم
تركيا	٣٠٠٠٠٠
حلب	٣٠٠٠٠٠
حمص	١٠٠٠٠٠
دمشق	٦٠٠٠٠٠
عمان	٦٠٠٠٠٠
الرياض	١٠٠٠٠٠
تبوك	٣٠٠٠٠٠
المدينة المنورة	١٠٠٠٠٠
ينبع	١٠٠٠٠٠
مكة المكرمة	٥٠٠٠٠٠
جدة	٥٠٠٠٠٠
الاجمالـــي	٣٥٠٠٠٠٠

* المصدر : د . صباح محمود محمد و د . عبدالامير عباس ، المصدر السابق ص ٦٠ .

ويبلغ طول الخط الغربي ٢٦٥٠ كيلومتراً ، وتبلغ كلفته ٨,٥ مليار دولار ، وتقدر فترة تنفيذه بـ (٨ ـ ١٠) سنوات ويعمر افتراضي مقداره ٥٠ عاماً .

٢ ـ الخط الشرقي :

يتفرع من الخط الغربي من الاراضي السورية ليدخل الاراضي الاردنية ، ثم الاراضي السعودية ، مخترقاً الصحراء الغربية من الحدود العراقية وصولاً الى اولى محطاته في الكويت ، ومن هناك يدخل مرة اخرى الى السعودية ليمد ثلاث من مدنها وهي الدمام والهفوف والخُبر بالمياه ، ينتقل بعدها الى قطر فابو ظبي فعجمان ، ويبلغ طول هذا الخط المقدرة كلفته بـ ١٢,٥ مليار دولار ، يبلغ ٢٩٠٠ كيلومتر وهو ينقل مليونين ونصف متر مكعب يومياً موزعة بالشكل الآتي :

المنطقـــة	الكمية م٣ / يوم
الكويت	٦٠٠٠٠٠
الجبيل	٢٠٠٠٠٠
الدمام	٢٠٠٠٠٠
الهفوف	٢٠٠٠٠٠
المنامة	٢٠٠٠٠٠
الدوحة	١٠٠٠٠٠
ابو ظبي	٢٨٠٠٠٠
عجمان	١٦٠٠٠٠
الفجيرة ـ ام القيوين	٤٠٠٠٠
مسقط	٢٠٠٠٠٠
الاجمالـــــي	٢٥٠٠٠٠٠

* المصدر : د . صباح محمود محمد و د . عبدالامير عباس ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

وعلى الرغم من ان هذا المشروع يبدو وكأنه لن يؤثر على العراق باعتباره يأخذ المياه من أنهر داخلية ، إلا انه في اهدافه البعيدة يؤثر بشكل واضح ، فالمشروع يرمي الى عدة أهداف عامة تتعلق بالمنطقة عموماً ، وبالدول المتشاطئة على نهر دجلة والفرات بشكل خاص ، منها :

١ ـ تعميم صيغة بيع المياه في العلاقات الدولية ، مما يعطي ورقه للمفاوض التركي ممكن استخدامها ضد مطالب العراق وسوريا العادلة في الحصول على حقوقهما من مياه دجلة والفرات .

٢ ـ تعزيز مكانة تركيا الاقليمية في المنطقة واستخدام المياه للتسلل الى منطقة الخليج وبناء قواعد نفوذ ، ولعل هذا من الاسباب التي جعلت معظم دول المنطقة ترفضه باستثناء (اسرائيل) التي ما تزال تحلم بجلب المياه التركية الى حدودها بأموال عربية !!.

النتائج :

١ - ان الامن المائي في العراق متحقق ، على الصعيد الراهن والمستقبلي القريب ، وسيواجه العراق عجزاً مائياً في المستقبل المتوسط .

٢ - عدم وجود سياسة مائية محددة وواضحة ، انعكس على تذبذب وتفاوت وتقديرات الحاجات المائية للعراق الآن وفي المستقبل ، الأمر الذي قد تكون آثاره ضارة جداً على الخطط الاقتصادية المستقبلية .

٣ - ان الجزء الاكبر ، من أسباب المشاكل المائية التي يعانيها العراق وسيعانيها في المستقبل ، وهو سياسي محض ، وبالتالي فعلاقات العراق مع جيرانه ، وحركة المصالح السياسية في المنطقة ، تلعب دوراً حاسماً في زيادة أو خفض كمية المياه الواردة الى العراق .

٤ - فشل المنظمات والمؤتمرات الدولية في بلورة قانون دولي للمياه ، حتى الآن يجعل الاتجاه الى هذه المنظمات وغيرها من الهيئات الدولية لحل المشاكل الاقليمية حول المياه نوعاً من العبث غير المجدي ، ومضيعة للوقت .

٥ - الاستخدام العراقي للمياه ما يزال استخداماً غير اقتصادي لأسباب يتعلق بعضها بعدم كفاءة ادارة المياه ، وبعضها الآخر بانخفاض انتاجية بعض الفعاليات الاقتصادية .

٦ - ان التلوث يتصاعد بصورة مقلقة في المياه العراقية مما يتطلب اجراءات عاجلة للحيلولة دون اتساعه .

٧ - ان أقصر الطرق لضياع الحقوق العربية في المياه هو تصدي العرب كدول منفردة للمشاكل والمخاطر الاقليمية التي تهدد تلك الحقوق .

التوصيات :

١ ـ وضع سياسة مائية واضحة ودقيقة لاستثمار كامل الموارد المائية العراقية وانهاء الهدر فيها أو تقليله الى أقصى حد .

٢ ـ التوسع باستخدام وسائل الري والزراعة الحديثة لرفع انتاجية الأرض وتحقيق استثمار اقتصادي للموارد المائية .

٣ ـ التوسع بانشاء السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما لتحقيق توازن بين وفرة المياه وشحتها من جهة وبين الحاجات الاقتصادية من جهة اخرى .

٤ ـ العمل بكل السبل لعقد اتفاقات لتقاسم المياه وفق الاعراف الدولية مع دول الجوار بأسرع وقت ممكن لتفويت الفرصة ، على بعض الأطراف الاقليمية التي تحاول أن تفرض واقعاً مائياً جديداً في حوضي دجلة والفرات تمهيداً لاقراره وفق اتفاقات ابقاء الوضع الراهن .

٥ ـ توعية الناس الى أهمية المياه في حياتهم ، وضرورة ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر .

٦ ـ العمل على توسيع الرقعة الزراعية عبر التوسع بانشاء المشاريع الاروائية وتطويرها .

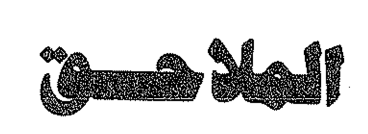
٧ ـ العمل على بعث محاولات ري الصحراء باستخدام التقنية الحديثة في نقل المياه والري .

٨ ـ توسيع استخدام المياه الجوفية في الأغراض الزراعية وبشكل علمي لاطالة عمر هذه المياه أطول وقت ممكن .

٩ ـ العمل على استقدام استثمارات اجنبية في المجال الزراعي وذلك لتحقيق أكثر من هدف مثل نقل التقنية الحديثة في الزراعة والري والخبرات الفنية اللازمة لاستخدامها فضلًا عن الأهداف الاقتصادية التعاقدية .

١٠ ـ زيادة البحوث والدراسات الخاصة بالمياه ، وكيفية المحافظة عليها وانشاء مراكز ابحاث متخصصة بهذا المجال .

١١ ـ التقليل ما أمكن من التعتيم على تفاصيل المسائل المائية في العراق من أجل اشراك المواطن وتعبئته من خلال احاطته بكل التفاصيل اللازمة باعتباره المعني الأول في هذه الموضوعة .


الملاحق

الملحق الأول

اتفاقية قانون
استخدام المجاري المائية الدولية
في الأغراض غير الملاحية

ان الاطراف في هذه الاتفاقية ، إذ تعي أهمية المجاري المائية الدولية واستخدامها في الاغراض غير الملاحية في مناطق كثيرة من العالم ، وإذ تضع في اعتبارها الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ من ميثاق الامم المتحدة ، التي تنص على أن تقوم الجمعية العامة باجراء دراسات ووضع توصيات بقصد تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، وإذ ترى ان التدوين الناجح والتطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية من شانهما أن يساعدا في تعزيز وتنفيذ الاغراض والمبادىء الواردة في المادتين الاولى والثانية من الميثاق ، وإذ تاخذ في اعتبارها المشاكل التي تؤثر في العديد من المجاري المائية الدولية والناجمة عن جملة امور منها زيادة الاستهلاك والتلوث ، وإذ تعرب عن اقتناعها بان وضع اتفاقية اطارية من شانه أن يكفل استخدام المجاري المائية الدولية وتنميتها وحفظها وإدارتها وحمايتها ، والعمل على تحقيق الانتفاع الامثل والمستدام بها بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة ، وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي وحسن الجوار في هذا الميدان ، وإذ تدرك

الأحوال والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وإذ تشير الى المبادىء والتوصيات التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود عام ١٩٩٢ ، الواردة في اعلان ريو وجدول اعمال القرن ٢١ ، وإذ تشير أيضاً الى الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ، وإذ تضع في اعتبارها ما تقدمه المنظمات الدولية ، الحكومية منها وغير الحكومية ، من اسهامات قيمة في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي في هذا الميدان ، وإذ تعرب عن تقديرها للأعمال التي اضطلعت بها لجنة القانون الدولي بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ، وإذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٩ / ٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ ، اتفقت على ما يلي :

الباب الأول — مقدمة

المادة ١
نطاق سريان هذه الاتفاقية

١ - تسري هذه الاتفاقية على استخدام المجاري المائية الدولية ومياهها في الأغراض غير الملاحية وعلى تدابير الحماية والصون والادارة المتصلة باستخدام هذه المجاري المائية ومياهها .

٢ - لا تسري هذه الاتفاقية على استخدام المجاري المائية الدولية في الملاحة إلا في الحدود التي تؤثر فيها الاستخدامات الاخرى في الملاحة أو تتأثر بها .

المادة ٢
استخدام المصطلحات

لأغراض هذه الاتفاقية :

أ - يقصد بـ « المجرى المائي » شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي

تشكل ، بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض ، كلًا واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة .

ب - يقصد بـ « المجرى المائي » الدولي ، أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة .

جـ - يقصد بـ « دولة المجرى المائي » دولة طرف في هذه الاتفاقية ، يقع في اقليمها جزء من مجرى مائي دولي ، أو طرف يكون منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي يقع في اقليم دولة أو أكثر من الدول الاعضاء فيها جزء من مجرى مائي دولي .

د - يقصد بـ « المنظمة الاقليمية للتكامل الاقتصادي » أي منظمة تشكلها دول ذات سيادة في منطقة اقليمية معينة وتنقل اليها الدول الاعضاء فيها الاختصاص فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية وتأذن لها حسب الاصول وفقاً لاجراءاتها الداخلية بأن توقعها وتصدق عليها وتقبلها وتوافق عليها وتنظم اليها .

المادة ٣
اتفاقات المجرى المائي

١ - ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر في حقوق أو التزامات دولة المجرى المائي الناشئة عن اتفاقات يكون معمولاً بها بالنسبة لهذه الدولة في اليوم الذي تصبح فيه طرفاً في هذه الاتفاقية ما لم يكن هناك اتفاق على نقيض ذلك .

٢ - رغم ما نصت عليه أحكام الفقرة ١ ، يجوز للأطراف في الاتفاقات المشار اليها في الفقرة ١ أن تنظر ، عند اللزوم ، في تحقيق اتساق هذه الاتفاقات مع المبادىء الأساسية لهذه الاتفاقية .

٣ - لدول المجرى المائي أن تعقد اتفاقاً أو أكثر من اتفاق ، يشار اليها فيما يلي بعبارة « اتفاقات المجرى المائي » ، تطبق بموجبها أحكام هذه المواد وتواءم مع خصائص واستخدامات مجرى مائي دولي معين أو جزء منه .

٤ - عندما يُعقد اتفاق مجرى مائي بين دولتين أو أكثر من دولتين من دول المجرى المائي ، يحدد الاتفاق المياه التي يسري عليها . ويجوز عقد مثل هذا الاتفاق فيما يتعلق بكامل المجرى المائي الدولي ، أو باي جزء منه ، أو بمشروع أو برنامج أو استخدام معين ، إلا بقدر ما يضر هذا الاتفاق ، الى درجة ذات

شأن ، باستخدام مياه المجرى المائي من جانب دولة أو أكثر من دولة من دول المجرى المائي الاخرى ، دون موافقة صريحة منها .

٥ - عندما ترى دولة من دول المجرى المائي ان مواءمة أحكام هذه الاتفاقية أو تطبيقها ضروريان بسبب خصائص مجرى مائي دولي معين واستخداماته ، تتشاور دول المجرى المائي بغية التفاوض بحسن نية بقصد عقد اتفاق أو اتفاقات مجرى مائي .

٦ - إذا كان بعض دول مجرى مائي معين ، لا كلها ، أطرافاً في اتفاق ما لا يؤثر شيء مما ينص عليه مثل ذلك الاتفاق في ما لدول المجرى المائي التي ليست أطرافاً في مثل ذلك الاتفاق ، من حقوق والتزامات بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة ٤
الأطراف في اتفاقات المجرى المائي

١ - يحق لكل دولة من دول المجرى المائي أن تشارك في التفاوض على أي اتفاق مجرى مائي يسري على كامل المجرى المائي الدولي ، وأن تصبح طرفاً في هذا الاتفاق ، وأن تشارك أيضاً في أي مشاورات ذات صلة .

٢ - يحق لأي دولة من دول المجرى المائي يمكن أن يتأثر استخدامها للمجرى المائي الدولي ، الى درجة ذات شأن ، بتنفيذ اتفاق مجرى مائي مقترح لا يسري إلا على جزء من المجرى المائي أو على مشروع أو برنامج أو استخدام معين ، أن تشارك في المشاورات التي تجري بشأن هذا الاتفاق ، وعند الاقتضاء في التفاوض على مثل هذا الاتفاق بحسن نية بغرض أن تصبح طرفاً اليه ، بقدر تأثر استخدامها بهذا الاتفاق .

الباب الثاني
مبـــادىء عامـــة

المادة ٥
الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان

١ - تنتفع دول المجرى المائي ، كل في اقليمها ، بالمجرى المائي الدولي

بطريقة منصفة ومعقولة وبصورة خاصة ، تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه ، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية ، على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي .

٢ - تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة . وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية .

المادة ٦

العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول

١ - يتطلب الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة منصفة ومعقولة ، بالمعنى المقصود في المادة ٥ ، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والايكولوجية ، والعوامل الاخرى التي لها صفة طبيعية .

(ب) الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية .

(ج) السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي .

(د) آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في احدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي .

(هـ) الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي .

(و) حفظ الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة في هذا الصدد .

(ز) مدى توافر بدائل ، ذات قيمة مقارنة ، لاستخدام معين مزمع أو قائم .

٢ - لدى تطبيق المادة ٥ أو الفقرة ١ من هذه المادة ، تدخل دول المجرى المائي المعنية ، إذا ما دعت الحاجة ، في مشاورات بروح التعاون .

٣ - يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقاً لأهميته بالمقارنة مع أهمية

العوامل الاخرى ذات الصلة . وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول ، يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معاً والتوصل الى استنتاج على أساسها ككل .

المادة ٧

الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شان

١ - تتخذ دول المجرى المائي ، عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها ، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شان لدول المجرى المائي الاخرى .

٢ - ومع ذلك ، فانه متى وقع ضرر ذو شان لدولة اخرى من دول المجرى المائي ، تتخذ الدول التي سبب استخدامها هذا الضرر ، في حالة عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام ، كل التدابير المناسبة ، مع المراعاة الواجبة لاحكام المادتين ٥ و ٦ وبالتشاور مع الدولة المتضررة ، من أجل ازالة أو تخفيف هذا الضرر والقيام ، حسب الملائم ، بمناقشة مسالة التعويض .

المادة ٨

الالتزام العام بالتعاون

١ - تتعاون دول المجرى المائي على اساس المساواة في السيادة ، والسلامة الاقليمية ، والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائي الدولي وتوفير الحماية الكافية له .

٢ - لدى تحديد طريقة هذا التعاون ، لدول المجرى المائي أن تنظر في انشاء آليات أو لجان مشتركة حسب ما تراه ضرورياً لتيسير التعاون بشأن اتخاذ التدابير والاجراءات ذات الصلة في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال التعاون في اطار الآليات واللجان المشتركة القائمة في مختلف المناطق .

المادة ٩

التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات

١ - عملاً بالمادة ٨ ، تتبادل دول المجرى المائي ، بصفة منتظمة ، البيانات والمعلومات المتوافرة عادة عن حالة المجرى المائي ، وخاصة البيانات والمعلومات ذات الطابع الهيدرولوجي والمتعلقة بحالة الجو وبالجيولوجيا

المائية وذات الطابع الايكولوجي والمتصلة بنوعية المياه وكذلك بالتنبؤات المتعلقة بهذه العوامل .

٢ - إذا طلبت دولة من دول المجرى المائي من دولة اخرى من دول المجرى المائي تقديم بيانات أو معلومات غير متوافرة عادة ، فعلى الدولة الثانية أن تبذل قصارى جهدها للامتثال للطلب ، ولكن يجوز لها أن تجعل امتثالها متوقفاً على قيام الدولة الطالبة بسداد التكاليف المعقولة لجمع هذه البيانات أو المعلومات . ولتجهيز هذه البيانات والمعلومات عندما يكون ذلك مناسباً .

٣ - تبذل دول المجرى المائي قصارى جهدها من أجل جمع البيانات والمعلومات ، ومن أجل تجهيزها عندما يكون ذلك مناسباً ، بطريقة تيسّر لدول المجرى المائي الاخرى الانتفاع بها عند ابلاغها اليها .

المادة ١٠
العلاقة بين أنواع الاستخدامات المختلفة

١ - ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف ، لا يتمتع أي استخدام للمجرى المائي الدولي بأولوية متأصلة على غيره من الاستخدامات .

٢ - في حالة وجود تعارض بين استخدامات المجرى المائي الدولي ، يحسم هذا التعاون بالرجوع الى المواد من ٥ الى ٧ ، مع إيلاء اهتمام خاص لمقتضيات الحاجات الحيوية للانسان .

الباب الثالث
التدابير المزمع اتخاذها

المادة ١١
المعلومات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها

تتبادل دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور مع بعضها البعض وتتفاوض ، حسب الاقتضاء ، بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى مائي دولي .

المادة ١٢

الإخطار المتعلق بالتدابير المزمع اتخاذها والتي يمكن أن يكون لها أثر ضار

قبل أن تقوم دولة من دول المجرى المائي أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن على دول اخرى من دول المجرى المائي ، عليها أن توجّه الى تلك الدول إخطاراً بذلك في الوقت المناسب . ويكون هذا الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة ، بما في ذلك نتائج أية عملية لتقييم الاثر البيئي ، من أجل تمكين الدول التي تم إخطارها من تقييم الآثار الممكنة للتدابير المزمع اتخاذها .

المادة ١٣

فترة الرد على الإخطار

ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك :

(أ) تمهل أي دولة من دول المجرى المائي وجّهت إخطاراً بموجب المادة ١٢ الدول التي تم إخطارها فترة ستة أشهر تقوم خلالها بدراسة وتقييم الآثار الممكنة للتدابير المزمع اتخاذها وبابلاغ ما توصلت اليه من نتائج اليها .

(ب) تمد هذه الفترة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، بناءً على طلب الدولة التي تم إخطارها والتي ينطوي تقييم التدابير المزمع اتخاذها على صعوبة خاصة بالنسبة اليها .

المادة ١٤

التزامات الدولة التي وجّهت الإخطار في أثناء فترة الرد

على الدولة التي وجّهت الإخطار في أثناء الفترة المشار اليها في المادة ١٣ :

(أ) التعاون مع الدول التي تم إخطارها بتزويدها ، عند الطلب ، بما هو متاح ولازم من البيانات والمعلومات الاضافية لاجراء تقييم صحيح .

(ب) عدم تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أو السماح بتنفيذها دون موافقة الدول التي تم إخطارها .

المادة ١٥
الرد على الإخطار

تبلّغ الدول التي تم إخطارها ما توصلت اليه من نتائج الى الدولة التي وجّهت الإخطار في أقرب وقت ممكن في غضون الفترة الواجبة التطبيق وفقاً للمادة ١٣ . وإذا وجدت دولة تم إخطارها ان تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها لا يتفق مع أحكام المادة ٥ أو المادة ٧ ، فعليها أن ترفق بالنتائج التي توصلت اليها شرحاً مدعماً بالمستندات يبيّن الأسباب التي تقوم عليها هذه النتيجة .

المادة ١٦
عدم الرد على الإخطار

١ - إذا لم تتلق الدولة التي وجّهت الإخطار ، خلال الفترة الواجبة التطبيق وفقاً للمادة ١٣ ، أي إبلاغ بموجب المادة ١٥ ، جاز لها ، مع مراعاة التزاماتها بموجب المادتين ٥ و ٧ ، أن تشرع في تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها ، وفقاً للإخطار ولأي بيانات ومعلومات اخرى قدمت الى الدول التي تم إخطارها .

٢ - كل طلب تعويض من الدولة التي تم إخطارها ولم تقم بالرد خلال الفترة الواجبة التطبيق وفقاً للمادة ١٣ ، يجوز أن يكون محل مقاصة مع التكاليف التي تكبدتها الدولة التي وجّهت الإخطار بسبب التدبير الذي اتخذته بعد انقضاء المهلة المحددة للرد ، والذي ما كان ليُتخذ لو كانت الدولة التي تم إخطارها قد اعترضت خلال تلك الفترة .

المادة ١٧
المشاورات والمفاوضات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها

١ - إذا حدث إبلاغ بموجب المادة ١٥ بأن تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها لن يكون متفقاً مع أحكام المادتين ٥ و ٧ ، تدخل الدولة التي وجّهت الإخطار والدولة التي قامت بالإبلاغ في مشاورات ، وعند اللزوم ، في مفاوضات بقصد التوصل الى تسوية منصفة للوضع .

٢ - تُجرى المشاورات والمفاوضات على أساس وجوب قيام كل دولة ، بحسن نية ، بإيلاء قدر معقول من الاعتبار لحقوق الدولة الاخرى ومصالحها المشروعة .

٣ - تمتنع الدولة التي وجهت الإخطار، أثناء المشاورات والمفاوضات عن تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أو السماح بتنفيذها لفترة ستة أشهر، إذا طلبت اليها ذلك الدولة التي تم إخطارها وقت قيامها بالابلاغ ما لم يتفق على خلاف ذلك .

المادة ١٨

الاجراءات الواجب اتباعها في حالة عدم الإخطار

١ - إذا كان لدى دولة من دول المجرى المائي أسباب معقولة للاعتقاد بأن دولة اخرى من دول المجرى المائي تزمع اتخاذ تدابير يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن عليها، جاز للدولة الاولى أن تطلب الى الدولة الثانية تطبيق أحكام المادة ١٢ . ويرفق بالطلب شرح مدعم بالمستندات يبيّن أسبابه .

٢ - إذا وجدت الدولة التي تزمع اتخاذ التدابير، مع ذلك، انها غير ملزمة بتوجيه إخطار بموجب المادة ١٢، فعليها أن تعلم الدولة الاخرى بذلك، مقدمة شرحاً مدعماً بالمستندات يبيّن الأسباب التي تقوم عليها هذه النتيجة . وإذا لم تقنع هذه النتيجة الدولة الاخرى، تدخل الدولتان فوراً، بناءً على طلب هذه الدولة الاخرى، في مشاورات ومفاوضات على الوجه المبيّن في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٧ .

٣ - تمتنع الدولة التي تزمع اتخاذ التدابير، أثناء المشاورات والمفاوضات، عند تنفيذ هذه التدابير أو السماح بتنفيذها لفترة ستة أشهر، إذا طلبت اليها ذلك الدولة الاخرى وقت طلبها بدء المشاورات والمفاوضات ما لم يتفق على خلاف ذلك .

المادة ١٩

التنفيذ العاجل للتدابير المزمع اتخاذها

١ - إذا كان تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أمراً بالغ الاستعجال من أجل حماية الصحة العامة أو السلامة العامة أو مصالح اخرى تساويها أهمية، جاز للدولة التي تزمع اتخاذ التدابير، مع مراعاة أحكام المادتين ٥ و ٧، أن تشرع فوراً في التنفيذ، بصرف النظر عن أحكام المادة ١٤ والفقرة ٣ من المادة ١٧ .

٢ - في مثل هذه الحالة ، يُبلغ الى دول المجرى المائي الاخرى المشار اليها في المادة ١٢ دون إبطاء إعلان رسمي بما للتدابير من صفة الاستعجال ، مشفوعاً بالبيانات والمعلومات ذات الصلة .

٣ - تدخل الدولة التي تزمع اتخاذ التدابير ، بناءً على طلب أي دولة من الدول المشار اليها في الفقرة ٢ ، في مشاورات ومفاوضات معها فوراً على الوجه المبين في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٧ .

الباب الرابع
الحماية والصون والادارة

المادة ٢٠
حماية النظم الايكولوجية وصونها

تقوم دول المجرى المائي منفردة ، أو مشتركة مع غيرها عند الاقتضاء ، بحماية النظم الايكولوجية للمجاري المائية الدولية وبصونها .

المادة ٢١
منع التلوث وتخفيضه ومكافحته

١ - في هذه المادة ، يقصد بـ « تلوث المجرى المائي الدولي » أي تغيير ضار في تركيب مياه المجرى المائي الدولي أو في نوعيتها ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن سلوك بشري .

٢ - تقوم دول المجرى المائي منفردة ، أو مجتمعة عند الاقتضاء ، بمنع وتخفيض ومكافحة تلوث المجرى المائي الدولي الذي يمكن أن يسبب ضرراً ذا شأن لدول اخرى من دول المجرى المائي أو لبيئتها ، بما في ذلك الضرر بصحة البشر أو بسلامتهم ، أو لاستخدام المياه لأي غرض مفيد ، أو للموارد الحية للمجرى المائي ، وتتخذ دول المجرى المائي خطوات للتوفيق بين سياساتها في هذا الشأن .

٣ - تتشاور دول المجرى المائي ، بناءً على طلب أي دولة منها ، بغية التوصل

الى تدابير وطرق تتفق عليها فيما بينها لمنع تلوث المجرى المائي الدولي والحد من التلوث ومكافحته ، من قبيل :

(أ) وضع أهداف ومعايير مشتركة لنوعية المياه .

(ب) استحداث تقنيات وممارسات لمعالجة التلوث من المصادر الثابتة والمنتشرة .

(ج) وضع قوائم بالمواد التي يجب حظر إدخالها في مياه المجرى المائي الدولي أو الحد من إدخالها أو استقصاؤه أو رصده .

المادة ٢٢
إدخال أنواع غريبة أو جديدة

تتخذ دول المجرى المائي جميع التدابير اللازمة لمنع إدخال أنواع غريبة أو جديدة في المجرى المائي الدولي يمكن أن تكون لها آثار ضارة على النظام الايكولوجي للمجرى المائي مما يلحق ضرراً ذا شأن بدول اخرى من دول المجرى المائي .

المادة ٢٣
حماية البيئة البحرية وصونها

تتخذ دول المجرى المائي منفردة ، أو بالتعاون مع دول اخرى عند الاقتضاء ، جميع التدابير المتعلقة بالمجرى المائي الدولي واللازمة لحماية البيئة البحرية وصونها ، بما فيها مصاب الانهار ، آخذة في الاعتبار القواعد والمعايير الدولية المقبولة عموماً .

المادة ٢٤
الإدارة

١ - تدخل دول المجرى المائي ، بناءً على طلب أي دولة منها ، في مشاورات بشأن إدارة المجرى المائي الدولي ، ويجوز أن تشمل هذه المشاورات إنشاء آلية مشتركة للإدارة .

٢ - في هذه المادة ، يقصد بـ « الإدارة » ، بصفة خاصة ما يلي :

(أ) تخطيط التنمية المستدامة للمجرى المائي الدولي والعمل على تنفيذ أية خطط معتمدة .

(ب) القيام ، بطرائق اخرى ، بتمزيز الانتفاع بالمجرى المائي وحمايته والتحكم فيه بطريقة رشيدة وعلى الوجه الامثل .

المادة ٢٥
الضــــبط

١ ـ تتعاون دول المجرى المائي ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، للاستجابة للحاجات أو للفرص المتاحة لضبط تدفق مياه المجرى المائي الدولي .

٢ ـ تشترك دول المجرى المائي على أساس منصف في تشييد وصيانة الاشغال الهندسية للضبط التي قد تكون اتفقت على الاضطلاع بها ، أو في تحمل تكاليف هذه الاشغال الهندسية ، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك .

٣ ـ في هذه المادة ، يقصد بـ « الضبط » استخدام الأشغال الهندسية المائية أو أي اجراء مستمر آخر لتعديل أو تنويع تدفق مياه المجرى المائي الدولي أو للتحكم فيه بطريقة اخرى .

المادة ٢٦
الإنشــــاءات

١ ـ تبذل دول المجرى المائي ، كل في اقليمها ، قصارى جهودها لصيانة وحماية الإنشاءات ، والمرافق ، والأشغال الهندسية الاخرى المتصلة بالمجرى المائي الدولي .

٢ ـ تدخل دول المجرى المائي ، بناءً على طلب أي دولة منها لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تتعرض لآثار ضارة ذات شأن ، في مشاورات بشأن ما يلي :

(أ) تشغيل وصيانة الإنشاءات أو المرافق ، أو الاشغال الهندسية الاخرى المتصلة بالمجرى المائي الدولي ، بطريقة مأمونة .

(ب) حماية الإنشاءات ، أو المرافق ، أو الاشغال الهندسية الاخرى من الافعال المرتكبة عمداً أو الناشئة عن إهمال أو بسبب قوى الطبيعة .



الباب الخامس
الاحوال الضارة وحالات الطوارىء

المادة ٢٧
منع حدوث الاحوال الضارة والتخفيف من آثارها

تتخذ دول المجرى المائي منفردة ، أو مجتمعة عند الاقتضاء ، جميع التدابير المناسبة لمنع حدوث الاحوال المتصلة بالمجرى المائي الدولي التي قد تضر بدول اخرى من دول المجرى المائي ، أو للتخفيف منها ، سواء كانت ناتجة عن أسباب طبيعية أو عن سلوك بشري ، مثل الفيضانات ، أو الجليد ، أو الامراض المنقولة بالماء ، أو ترسب الطمي ، أو التحات ، أو تسرب المياه المالحة ، أو الجفاف ، أو التصحر .

المادة ٢٨
حـــالات الطـــوارىء

١ - في هذه المادة يقصد بـ « الطوارىء » الحالة التي تسبب ضرراً جسيماً لدول المجرى المائي أو لدول اخرى ، أو تنطوي على تهديد وشيك بتسبيب هذا الضرر ، وتنتج فجأة عن أسباب طبيعية ، مثل الفيضانات أو انهيال الجليد أو انهيار التربة أو الزلازل ، أو من سلوك بشري ، مثل الحوادث الصناعية .

٢ - تقوم دولة المجرى المائي ، دون إبطاء وباسرع الوسائل المتاحة ، بإخطار الدول الاخرى التي يحتمل أن تتأثر والمنظمات الدولية المختصة بكل حالة طوارىء تنشأ داخل اقليمها .

٣ - على دولة المجرى المائي التي تنشأ حالة طوارىء داخل اقليمها أن تتخذ فوراً جميع التدابير العملية التي تقتضيها الظروف ، بالتعاون مع الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الحالة ، ومع المنظمات الدولية المختصة عند الاقتضاء ، لمنع الآثار الضارة لحالة الطوارىء وتخفيفها والقضاء عليها .

٤ – تضع دول المجرى المائي مجتمعة ، عند الضرورة ، خطط طوارىء لمواجهة حالات الطوارىء ، بالتعاون ، حيثما يقتضي الامر ، مع الدول الاخرى التي يحتمل أن تتاثر بهذه الحالات ومع المنظمات الدولية المختصة .

الباب السادس
أحـــكام متنوعـــة

المادة ٢٩
المجاري المائية الدولية والانشاءات وقت النزاع المسلح

تتمتع المجاري المائية الدولية ، والانشاءات والمرافق والاشغال الهندسية الاخرى المتصلة بها ، بالحماية التي تمنحها مبادىء القانون الدولي وقواعده الواجبة التطبيق في النزاع المسلح الدولي وغير الدولي ولا يجوز استخدامها بصورة تنطوي على انتهاك لهذه المبادىء والقواعد .

المادة ٣٠
الإجراءات غير المباشرة

في الحالات التي توجد فيها عقبات جدية تعترض الاتصالات المباشرة بين دول المجرى المائي ، تنفذ الدول المعنية التزاماتها بالتعاون المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، بما في ذلك تبادل البيانات والمعلومات ، والإخطار ، والإبلاغ ، والمشاورات ، والمفاوضات ، عن طريق أي اجراء غير مباشر ينال قبولها .

المادة ٣١
البيانات والمعلومات الحيوية للدفاع أو الامن القومي

ليس في هذه المواد ما يلزم دولة من دول المجرى المائي بتقديم بيانات أو معلومات هي حيوية لدفاعها أو أمنها القوميين . ومع ذلك ، تتعاون تلك الدولة بحسن

نية مع دول المجرى المائي الاخرى بقصد تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تسمح الظروف بتقديمها .

المادة ٣٢
عـدم التمييـز

ما لم تكن دول المجرى المائي المعنية قد اتفقت على طريقة اخرى من أجل حماية مصالح الأشخاص ، الطبيعيين أو الاعتباريين ، المصابين بضرر ذي شأن عابر للحدود أو المهددين تهديداً شديداً بالإصابة بهذا الضرر نتيجة لانشطة تتصل بالمجرى المائي الدولي ، لا يجوز لدولة المجرى المائي أن تجري أي تمييز ، على أساس الجنسية أو الإقامة أو المكان الذي وقع فيه الضرر عند منح هؤلاء الأشخاص ، وفقاً لنظامها القانوني ، حق اللجوء الى الاجراءات القضائية أو غيرها من الاجراءات ، أو حق المطالبة بالتعويض أو غيره من أشكال النصفة فيما يتعلق بضرر ذي شأن ناجم عن هذه الانشطة المنفذة في نطاق ولايتها .

المادة ٣٣
تسوية المنازعات

١ ـ في حالة نشوء نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، وفي غياب اتفاق فيما بينها ينطبق على النزاع تسعى الأطراف المعنية الى التوصل الى تسوية للنزاع بالوسائل السلمية وفقاً للأحكام التالية .

٢ ـ إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من التوصل الى اتفاق عن طريق التفاوض بناءً على طلب أحد الأطراف ، يجوز لها أن تشترك في طلب المساعي الحميدة أو الوساطةأو التوفيق من طرف ثالث ، أو أن تستخدم ، حسب الاقتضاء ، أي مؤسسات للمجرى المائي المشترك تكون الأطراف قد أنشأتها أو أن تتفق على عرض النزاع على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية .

٣ ـ رهناً بأعمال الفقرة ١٠ ، وإذا لم تتمكن الأطراف المعنية ، بعد ستة أشهر من وقت طلب المفاوضات المشار اليها في الفقرة ٢ ، من تسوية نزاعها عن طريق التفاوض أو أي وسيلة اخرى مشار اليها في تلك الفقرة ، يعرض النزاع ، بناءً على طلب أي طرف في النزاع ، على لجنة محايدة لتقصّي الحقائق وفقاً للفقرات ٤ الى ٩ ، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك .

٤ ـ تنشأ لجنة لتقصي الحقائق ، تتكون من عضو واحد يسميه كل طرف معني وعضو آخر زيادة على ذلك ، لا يحمل جنسية أي طرف من الأطراف المعنية يختاره الأعضاء المعيّنون ويتولى رئاسة اللجنة .

٥ ـ إذا لم يتمكن الأعضاء الذين تسميهم الأطراف من الاتفاق على اختيار رئيس خلال ثلاثة أشهر من طلب إنشاء اللجنة ، جاز لأي طرف معني أن يطلب الى الأمين العام للامم المتحدة أن يعين رئيساً لا يحمل جنسية أي طرف من أطراف النزاع أو جنسية أي دولة مشاطئة للمجرى المائي المعني . وإذا أخفق أي طرف من الأطراف في تسمية عضو في غضون ثلاثة أشهر من الطلب الأولي عملاً بالفقرة ٣ ، جاز لأي طرف معني آخر أن يطلب الى الأمين العام للامم المتحدة أن يعين شخصاً لا يحمل جنسية أي طرف من أطراف النزاع أو جنسية دولة مشاطئة للمجرى المائي المعني . ويشكل الشخص المعين على هذا النحو لجنة مكوّنة من عضو واحد .

٦ ـ تحدد اللجنة إجراءاتها .

٧ ـ على الأطراف المعنية الالتزام بتزويد اللجنة بالمعلومات التي قد تطلبها والسماح للجنة ، بناءً على طلبها ، بحرية الوصول الى أراضي كل منها والتفتيش على أي مرافق أو منشآت أو معدات أو أي معالم مشيدة أو طبيعية ذات صلة ذلك لأغراض تحرياتها .

٨ ـ تعتمد اللجنة تقريرها بأغلبية الأصوات ، ما لم تكن لجنة مكونة من عضو واحد ، وتقدم ذلك التقرير الى الأطراف المعنية متضمناً النتائج التي توصلت اليها وأسبابها والتوصيات التي تراها مناسبة للتوصل الى تسوية منصفة للنزاع ، وتنظر فيه الأطراف المعنية بحسن نية .

٩ ـ تتحمل الأطراف المعنية بالتساوي نفقات اللجنة .

١٠ ـ وعند التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام اليها ، أو في أي وقت لاحق ، يجوز للطرف الذي ليس منظمة للتكامل الاقتصادي الاقليمي أن يعلن في صك خطي يقدم الى الوديع ، انه يعترف ، فيما يتعلق بأي نزاع لم يسوى وفقاً للفقرة ٢ ، بما يلي كاجراءات اجبارية ، من تلقاء نفسها ، وبدون اتفاق خاص مع أي طرف يقبل الالتزام نفسه :

(أ) عرض النزاع على محكمة العدل الدولية : و/ أو .

(ب) التحكيم أمام محكمة تحكيم قائمة وعاملة ، ما لم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك وفقاً للاجراء المبين في مرفق هذه الاتفاقية .

يجوز لطرف يكون منظمة للتكامل الاقتصادي الاقليمي أن يصدر إعلاناً له الأثر نفسه فيما يتعلق بالتحكيم وفقاً للفقرة الفرعية (ب) .

أحكام ختامية

المادة ٣٤
التوقيع

يفتتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول وللمنظمات الاقليمية للتكامل الاقتصادي في الفترة من ٢١ ايار / مايو ١٩٩٧ حتى ٢٠ ايار / مايو ٢٠٠٠ في مقر الامم المتحدة بنيويورك .

من ٢١ ايار / مايو ١٩٩٧
الى ٢٠ ايار / مايو ٢٠٠٠

المادة ٣٥
التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام

١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام من جانب الدول ومن جانب منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية ، وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للامم المتحدة .

٢ - كل منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية دون أن يكون أي من الدول الاعضاء فيها طرفاً فيها ملزمة بتنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الاتفاقية . أما في حالة المنظمات التي تكون دولة أو أكثر من الدول الأعضاء فيها طرفاً في هذه الاتفاقية ، فتقوم المنظمة والدول الاعضاء فيها بالبت بشأن مسؤوليات كل منها في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية . وفي هذه الحالات ، لا يحق للمنظمة والدول الأعضاء فيها التمتع بصورة متزامنة بالحقوق الواردة في الاتفاقية .

٣ - تقوم المنظمات الاقليمية للتكامل الاقتصادي ، في صكوكها المتعلقة بالتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، بتحديد مدى اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها الاتفاقية . وتقوم هذه المنظمات أيضاً بابلاغ الأمين العام للامم المتحدة بأي تعديل ذي شأن يطرأ على مدى اختصاصها .

المادة ٣٦
بـدء النفــاذ

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم تسعين الذي يلي إيداع الصك الخامس والثلاثين التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للامم المتحدة .

٢ - وبالنسبة للدول أو المنظمات الاقليمية للتكامل الاقتصادي التي تصادق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم اليها بعد أن يكون قد تم ايداع الصك الخامس والثلاثين ، فيبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين من قيام هذه الدولة أو المنظمة الاقليمية للتكامل الاقتصادي بإيداع صك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو صك انضمامها .

٣ - لأغراض الفقرتين ١ و ٢ ، لا يعد أي صك تقوم بإيداعه منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي ، صكاً اضافياً الى الصكوك المودعة من جانب الدول .

المادة ٣٧
النصــوص الرســمية

يودع النص الأصلي لهذه الاتفاقية ، التي تعتبر نصوصها الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية متساوية الحجة ، لدى الأمين العام للامم المتحدة .

واثباتاً لما تقدم ، وقع على هذه الاتفاقية المبعوثون المفوضون الموقعون المأذون لهم بذلك حسب الاصول .

حررت في نيويورك ، في اليوم الحادي والعشرين من ايار / مايو سنة الف وتسعمائة وسبع وتسعين .

الملحق الثاني

نموذج من الحوار الدبلوماسي
حول المياه بين العراق وتركيا

العدد : ٧ / ٨ / ١ / ١ / ٦٦٠١٢
التاريخ : ١٣ / شعبان / ١٤١٦ هـ
الموافق : ٤ كانون الثاني ١٩٩٦ م

تهدي وزارة خارجية جمهورية العراق أطيب تحياتها الى وزارة الخارجية في الجمهورية التركية ، وإذ تشير الى ما تناقلته وكالات الانباء بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ حول توقيع السيدة تانصو شيللر رئيسة الوزراء التركية على اتفاق مع مجموعة شركات اوربية و (٤٤) مصرفاً لتمويل انشاء سد (بيرجيك) على نهر الفرات ، والى ما ذكرته الصحف التركية يوم ١٠ / ١٢ / ١٩٩٥ ، من الاعلان عن مناقصة لانشاء سد (قره قامش) على النهر المذكور ، تود أن تؤكد مذكراتها السابقة حول القضايا المتعلقة بمياه النهرين الدوليين المشتركين (دجلة والفرات) وخاصة ما يتعلق بانشاء السدود عليهما ، ومن تلك المذكرات مذكرتها ذات العدد ٧ / ٣ / ٤ / ٣ / ٦٦٨٧٠ والمؤرخة في ١ / ١١ / ١٩٩٣ ، التي أعادت فيها الوزارة اعتراضها على نية الحكومة التركية انشاء سد (بيرجيك) على نهر الفرات .

ان وزارة خارجية جمهورية العراق كان يحدوها الامل أن يستجيب الجانب

التركي لاقتراحات الجانب العراقي التي تضمنتها المذكرات أعلاه ، والتي تتلخص بأن يتم التشاور بين الدول الثلاث المتشاطئة على نهري دجلة والفرات (العراق وتركيا وسوريا) لتدارس ما يتعلق بخطط انشاء المشاريع التركية والاتفاق على ما يضمن عدم الحاق الأضرار بكل من العراق وسوريا جراء إنشاء تلك المشاريع . إلا ان ما يؤسف له ، ان الجانب التركي ، كان يرفض دوماً تلك الاقتراحات ويؤكد من خلال استمراره بإنشاء المشاريع ، عدم اكتراثه بالأضرار التي تصيب حقوقهما ، مخالفاً بذلك قواعد القانون الدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية بين الدول المتشاطئة عليها ، وخاصة ما يتعلق منها بوجوب التشاور عند نية أحد الأطراف إقامة مشاريع جديدة على المجرى المائي المشترك .

ولذلك فان حكومة جمهورية العراق إذ تؤكد هنا ، اعتراضها على نية الحكومة التركية المباشرة بتنفيذ مشروع الفرات الحدودي بجزئيه ، (سد بيرجيك) و (سد قره قامش) ، فانها انما تجدد اعتراضها على المشاريع التي يتضمنها (مشروع جنوب شرقي الاناضول ـ GAP) لما لها من تأثيرات خطيرة على حقوق العراق في مياه نهري دجلة والفرات ، فقد تفاقمت تلك التأثيرات تفاقماً كبيراً جداً خلال السنوات الماضية ـ وخاصة في ما يتعلق بنهر الفرات ـ مما يتطلب إعادة توضيح بعض الجوانب الأساسية ذات الصلة بموضوع المياه المشتركة ومنها :

١ ـ ان معدل الوارد المائي لنهر الفرات عند الحدود التركية ـ السورية ، قد انخفض انخفاضاً كبيراً بعد مباشرة تركيا بانشاء المشاريع عليه ، وعند الاعتراض على ذلك ، كان الجانب التركي يتذرع بانه سيتمسك باطلاق (٥٠٠) متر مكعب في الثانية في فترة املاء السدود ، كما كان يعلن في كل مرة انه بصدد التوصل الى اتفاق مع كل من العراق وسوريا لتحديد حصص البلدان الثلاثة من مياه الأنهار المشتركة ، ولكن ما يؤسف له ان الجانب التركي صار يتمسك بهذه الكمية وكأنها القاعدة التي تتحدد بموجبها التزاماته تجاه البلدين ، وهو ما لا يمكن قبوله ، لقد كان مجموع الايرادات المائية السنوية لنهر الفرات عند الحدود التركية ـ السورية وفق القاعدة اعلاه تقدر بحدود (١٥,٧) مليار متر مكعب ، في حين كان معدل تلك الايرادات في الفترة التي سبقت انشاء المشاريع التركية يقدر بحدود (٣٠,٢) مليار متر مكعب أي بفارق (١٤,٥) مليار متر مكعب تقريباً .

ان هذا الفارق يشكل نقصاً خطيراً في الايرادات المائية ، إذ لا يمكن أن تؤمن الكمية التي تطلقها تركيا وفق قاعدة (٥٠٠ م٣ / ثانية) الاحتياجات المائية لكل من العراق وسوريا ، الأمر الذي يلحق أفدح الأضرار بمشاريعهما القائمة ، بل ويوقف خططهما المستقبلية .

٢ - ان النقص في كمية المياه صاحبه تردٍ خطير في نوعيتها بسبب زيادة نسبة الملوحة ونسب التراكيب الكيمياوية الاخرى ، وان الامر يزداد سوءاً مع كل مشروع تركي جديد ، ومع استمرار تركيا باستخدام المواد الكيمياوية في زراعة الاراضي ضمن مشروع جنوب شرقي الأناضول ، وإعادة تصريف نسبة كبيرة من المياه التي تستخدم في ري تلك الاراضي باتجاه المجرى الرئيس للنهر . فلقد بات ذلك ينذر بكارثة بيئية خطيرة تهدد الحياة البشرية في حوض نهر الفرات في العراق ، فضلاً عن تهديدها للانتاج الزراعي والحيواني فيه .

٣ - ان نهر الفرات هو شريان حيوي تقوم على توفر مياهه حياة الملايين الذين يقطنون حوض النهر في العراق ، والذين يبلغ تعدادهم حالياً بحدود سبعة ملايين نسمة يعتمدون في حياتهم ومعيشتهم على مياهه بصورة رئيسة ، حيث تزرع مساحة تقدر بحدود (١,٩) مليون هكتار ، ولفرض استخدام تلك المياه ، الاستخدام الامثل ، فقد اقيمت مشاريع اروائية جديدة ، أما المشاريع القائمة منذ زمن بعيد فقد اجريت عليها الاصلاحات اللازمة ، ولكن اقامة المشاريع التركية قد أثر كثيراً على خطط المشاريع المراقية سالفة الذكر ، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الايرادات المائية .

٤ - قبل البدء بانشاء أول سد على نهر الفرات في تركيا - وهو سد كيبان - دعا العراق الى مفاوضات بين الدول الثلاث المستفيدة من النهر المذكور لفرض تحديد حصة كل دولة من مياهه بموجب قواعد القانون الدولي والاعراف الدولية التي تحدد أسس الاستفادة من مياه الانهار الدولية المشتركة . وبالفعل ، فقد بدأت المفاوضات بين العراق وسوريا وتركيا لاقتسام مياه نهر الفرات منذ العام ١٩٦٢ ، إلا انها لم تؤد الى التوصل الى اتفاق نهائي وذلك بسبب رفض الجانب التركي لهذا المبدأ أصلاً وعدم اعتباره نهر الفرات ، وكذلك نهر دجلة « نهران دوليان » إذ يصفهما بانهما مياه عابرة للحدود .

٥ - ان اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت العام ١٩٨٠ ومهمتها الأساسية تقديم تقرير فني الى حكومات البلدان الثلاثة يتضمن تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الانهار المشتركة (خلال مدة سنتين من تاريخ تشكيلها) ، لم تستطع لحد الآن أن تنجز تلك المهمة ، وسبب ذلك يعود الى موقف الجانب التركي الذي حاول منذ بداية تشكيلها ، حرفها عن مهمتها الاساسية ، على أساس ان هدفها هو وضع أسس ما أسماه بـ (الاستخدام الامثل) للمياه ، وفي سياق الأساس المذكور ، سيتوجب على اللجنة الدخول في العديد من المتاهات والتشعبات ، وفي صميم السياسة الاقتصادية الزراعية للبلدان الثلاثة ، الامر الذي ينتج عنه صعوبات ومشاكل بالغة التعقيد ، مما يبعد اللجنة بالتالي عن هدفها الاساس الذي شكلت من أجله .

٦ - ان الوزارة ليست بصدد الدخول في جدل فقهي ، في سياق مناقشتها للموقف التركي الذي يتعامل مع نهري دجلة والفرات وكانهما نهرين غير دوليين ، والمعايير والاجراءات التي يقترح القيام بها كمرحلة اولى قبل التوصل الى أي اتفاق بين البلدان الثلاثة ، إذ لم تجد أساساً لذلك الموقف في مبادىء وقواعد القانون الدولي التي استقر عليها التعامل في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية بين الدول المتشاطئة عليها ، وقبل ذلك ، في تحديد ما هو المجرى المائي الدولي .

ولا يخفى انه بعد أن حظي استغلال مياه الانهار الدولية في الأغراض غير الملاحية بدور متزايد ، نشأت بمرور الزمن قواعد عرفية تنظم ذلك الاستغلال لكي يكون بطريقة يمكن أن تقدم أكبر الفوائد الممكنة الى مجموعة الدول المشتركة فيها ، كما تصدت للموضوع لجان وهيئات ومعاهد دولية رصينة ، ويمكن القول ان القاسم المشترك لأسس التنظيم القانوني الدولي المعاصر ، قد انعكس في تاريخ قريب ، في مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الذي اعتمدته لجنة القانون الدولي ، وأحالته الى الجمعية العامة للامم المتحدة للسير في اجراءات إقراره (الوثيقة ـ A / CN.4 / L 492 المؤرخة في ١٧ حزيران / يونيو ١٩٩٤) ، فقد بينت اللجنة في تقريرها حول المشروع ، انها عكست القواعد القانونية الدولية والعرف الذي استقر عليه التعامل بين مختلف دول

العالم في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية .

ان الواضح من المشروع المذكور هو تعريف المجرى المائي الدولي بكونه المجرى المائي ، الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة . والواضح من المشروع أيضاً ، حق دول المجرى المائي ، بأن تنتفع كل في اقليمها ، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة ، وتوجب عليها ، التعاون في حمايته وأهميته ، وتوجب المادة الثانية عشرة على دول المجرى المائي الدولي ، قبل أن تقوم أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر سلبي جسيم على دول اخرى من دول المجرى المائي ، أن توجه الى تلك الدول إخطاراً بذلك في الوقت المناسب ، مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية التي تمكنها من تقويم الآثار المحتملة لتلك التدابير على حقوقها .

٧ - وبالاضافة الى الأحكام والقواعد القانونية الدولية العامة المشار اليها في أعلاه ، هناك أيضاً قواعد وأحكام خاصة بتنظيم استخدام مياه نهري دجلة والفرات ، لا بد من التذكير بها ومنها ، المادة (١٠٩) من اتفاقية لوزان المعقودة بين تركيا ودول الحلفاء بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣ ، والبروتوكول رقم (١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٦ ، وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع عليه في أنقرة بتاريخ ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧١ ، ومحضر اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني الموقع عليه في أنقرة بتاريخ ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .

٨ - كما يبدو انه من المفيد هنا التذكير أيضاً بالمعاهدات التي عقدت بين تركيا ودول اخرى ، مثل الاتحاد السوفياتي السابق واليونان وبلغاريا ، في مجال تنظيم استخدامات الأنهار الدولية المشتركة بينها والمشابهة لوضع نهري دجلة والفرات ، كنهرين دوليين ، وقد اشير في تلك المعاهدات الى استلهامها لقواعد القانون الدولي ذات الصلة ومبادىء حسن الجوار .

وختاماً ، فان وزارة خارجية جمهورية العراق في الوقت الذي تجلب انتباه وزارة خارجية جمهورية تركيا الموقرة الى النظام القانوني الذي يحكم

أستخدامات الأنهار الدولية المشتركة ، ومن بينها بالتاكيد نهري دجلة والفرات ، وكذلك الى الاضرار التي لحقت بالعراق ، جراء تردي كمية ونوعية مياههما ـ وخاصة بالنسبة الى نهر الفرات ـ تؤكد ان استمرار تركيا بانشاء السدود وغير ذلك من المشاريع عليهما من دون التشاور مع شريكيها في استخدام مياههما ، تشكل مخالفة للنظام القانوني المذكور ، كما ان الوزارة تؤكد حرص العراق على التعاون التام مع كل من سوريا وتركيا للتوصل الى اتفاق عادل لقسمة وتحديد حصص كل دولة .

سفارة الجمهورية التركية
بغداد ، الرقم ٦٦٠٠ / ١٧ / ٩٦
(ترجمة غير رسمية)

تهدي سفارة الجمهورية التركية في بغداد تحياتها الى وزارة خارجية جمهورية العراق . وبالاشارة الى مذكرة الوزارة المؤرخة في ٨ / ١ / ١٩٩٦ المتعلقة بوجهة نظر العراق بشأن انشاء السدود على نهر الفرات من قبل تركيا ، وبشأن التلوث الذي زعم انه من جراء الأنشطة الاروائية من الأراضي المتاخمة ، تتشرف أن تسترعي انتباه الوزارة الى ما يلي :

خلافاً للاشارات الواردة في مذكرة الوزارة ، فان تطور قانون استخدامات المياه العابرة للحدود في الأغراض غير الملاحية ، يجري باتجاه صياغة اتفاقية اطارية . ولكن هذا القانون لم يكتمل بعد ، كما انه لا يوجد عرف دولي موحد ، والسبب الرئيس لذلك ، وليس الوحيد ، هو التنوع واختلاف خصائص المجاري المائية العابرة للحدود ، والحاجات الانسانية التي تلبيها . ومع ذلك فان قاعدة الاستغلال المنصف والمعقول للمياه ، هي المبدأ الموجه بالنسبة الى مصالح الدول المتشاطئة لتحقيق أمثل استخدام ومنافع من تلك المياه ، بما ينسجم مع توفير الحماية الكافية والمحافظة عليها .

وفي هذا الصدد ، فان الفكرة القائلة بأن المجاري المائية العابرة للحدود هي مورد طبيعي يمكن (تقاسمه) ، قد رفضت بشكل قاطع منذ بداية العمل الهادف الى صياغة اتفاقية دولية اطارية بشأن هذا الموضوع . كما ان مصطلحي (الحصص)

و (التوزيع) غير مقبولين أيضاً . وان المفهوم المركزي هو (الاستغلال والاستخدام) ، وعندما نتحدث عن (تخصيص المياه) ، فان ما نفهمه هو ليس توزيع المياه بين البلدان المعنية ، وانما (تخصيص استخدامات المياه) على اسس منصفة ومعقولة ، آخذين بالحسبان كل العوامل ذات الصلة ، وقد تاكد هذا التعريف ، في التطورات الحديثة في القانون الدولي .

وفي الوقت نفسه ، فان تركيا قد تصرفت بحسن نية ، وبما ينسجم مع مبدأ علاقات حسن الجوار في ما يتعلق بالفرات ودجلة . وبهذه الروحية فان تركيا تنفذ الجزء المتعلق بـ (المياه) في بروتوكول العام ١٩٨٧ المعقود في سوريا .

ان السدود التي أثار العراق اعتراضات بشانها في الماضي ، انما تنظم ، في الواقع ، تدفق المياه العابرة للحدود . والحقيقة ان هذه السدود توفر منافع للعراق ، من خلال تنظيمها للمجرى المائي وحمايتها لهذا البلد من الفيضانات والجفاف . ويصدق هذا أيضاً على اعتراضات العراق على انشاء سدي (بيرجيك) و (قره قامش) .

ان انشاء هذين السدين هو ضروري أيضاً لتنظيم المياه التي تطلق من سد أتاتورك . وان مثل (سدود الصد الخلفي) هذه ، أو (السدود المنظمة) هي ضرورية لاستكمال المنظومة . والحقيقة ، ان سد (بادوش) الواقع أسفل سد (صدام) على نهر دجلة وسد (البغدادي) الواقع مباشرة ، بعد سد (القادسية) على نهر الفرات ، هما سدان للصد الخلفي يشبهان تلك السدود .

فضلاً عن ما تقدم ، وخلافاً للمزاعم التي تضمنتها المذكرة المشار اليها أعلاه ، فان كل البيانات المتعلقة بالسدود المقامة على حوض الفرات ـ دجلة ، قد ارسلت بانتظام الى العراق منذ العام ١٩٨٠ ، وهو التاريخ الذي انشئت فيه (اللجنة الفنية المشتركة حول قضايا المياه) التي تضم تركيا والعراق وسوريا . ومنذ ذلك التاريخ عقدت اللجنة الفنية المشتركة (١٦) اجتماعاً ، وان (تبادل المعلومات) كان على رأس جدول أعمالها دائماً .

لقد مارست تركيا العناية المطلوبة في ما يتعلق باستخدام المجاري المائية موضوع البحث . ولهذا فان الادعاء بأن الانشطة الاروائية الحالية في تركيا تسبب التلوث في العراق ، هو ادعاء غير مقبول .

وعلى أية حال ، فان هذا الادعاء يبين بوضوح بأن المسالة معقدة جداً ،

ولا يمكن التقليل من شانها وجعلها مسالة (تخصيص مياه) كما يدعي العراق .
واستناداً الى مصادر مستقلة ، فان هنالك أدلة واضحة على تلوث مياه نهر الفرات بكثرة بسبب طرق الري غير الصحيحة التي تستخدمها سوريا . ومن الواضح أيضاً ، ان أي شكاوى عراقية حول التلوث ، يجب أن توجه الى سوريا ، باعتبارها دولة أعلى المجرى المائي مباشرة بالنسبة الى العراق .

وفي هذا الصدد ، فان الوزراة تستذكر ، ان تركيا اقترحت خطة المراحل الثلاث ، من أجل الاستغلال العادل والمعقول والامثل للمجاري المائية في المنطقة بما يعود بالنفع على الدول المتشاطئة . وهذا يوفر أيضاً ، اسساً سليمة للتشاور حول المشاكل البيئية ذات العلاقة . وكما هو مبين أعلاه ، فان ما يؤسف له ، ان تركيا لم تتسلم ، حتى الآن ، أي رد من العراق حول هذا المقترح . ان خطة المراحل الثلاث هذه ، المقترح تنفيذها بصورة مشتركة من قبل الجهات التركية والعراقية والسورية ، ما تزال مطروحة على الطاولة . وهي تهدف الى اجراء مسح لمصادر المياه للمنطقة ، وتقييم أساليب الري الحالية ، وتراكيب التربة ، وأصناف المحاصيل الزراعية ، وطرق الزراعة . وأخيراً ، تحديد الاحتياجات الحقيقية للمياه والسياسات الخاصة بالتعامل مع هذه الاحتياجات ، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المائية الشحيحة في البلدان المعنية .

ويجب أن يبقى في الذهن ، بأن قاعدة استخدام المجاري المائية من قبل الدول المتشاطئة بطريقة مثلى ، يستلزم التزاماً بالتعاون الفعال مع الدول المتشاطئة الاخرى لغرض حماية المجاري المائية وتنميتها . وهذا ينطبق على العراق وسوريا أيضاً .

ومن جانبها ، فان تركيا تعتقد بأن المشاكل بين الدول المتجاورة يمكن حلها من خلال الحوار البناء ، وانها على أتم الاستعداد ، كما كانت في السابق ، للتعاون مع العراق وسوريا في ما يتعلق بالاستخدام العادل والمعقول والأمثل لمياه حوض الفرات ـ دجلة على أساس المعايير الموضوعية والعلمية .

تغتنم سفارة الجمهورية التركية هذه المناسبة لتجدد لوزارة خارجية جمهورية العراق فائق تقديرها .

بغداد ٢٥ / ١ / ١٩٩٦

المحتويات



رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٣٠) لسنة ٢٠٠١

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة - شركة عامة